

محنة الصحافة

العدد (22) | السنة السادسة | صيف 2021

الصحافة التفسيرية..
مع المعرفة
ضد الشعبوية



معهد
الجزيرة للإعلام



Al Jazeera
Journalism
Review

يمكنكم الآن متابعة
مجلة الصحافة
باللغة الإنجليزية
عبر منصاتنا المختلفة

institute.aljazeera.net/en/ajr

 @AljazeeraJournalismReviewEn

 @AJR_English

محتويات العدد

4 الصحافة التفسيرية.. مع المعرفة ضد الشعبوية
محمد اليوسفي

12 السردية الفلسطينية.. اللغة حين تطمس الحقيقة
د. عبير النجار

18 آليات التنظيم الذاتي للصحفيين.. حماية للمهنة أم للسلطة؟
محمد أحداد

26 تغطية قضايا التحرش.. حماية الضحايا أولاً
فتحية الفخاخدي

34 «الصحافة آكلة الجيف» في المكسيك
نوا زافاليتا

40 شركات التكنولوجيا والصحافة.. الحرب مستمرة
محمد مستعد

48 الصحافة الخليجية المحلية والرهان على التغيير
سمية اليعقوبي

56 «عمالقة التقنية والذكاء الاصطناعي ومستقبل الصحافة»
عثمان أمكور

64 حين تبحث السلطة عن «الأفلام الإباحية» في هواتف الصحفيين
دافيد أرنستو بيريث

74 تطبيقات الموبايل مفتوحة المصدر.. سلاح بيد الصحفي الاستقصائي
سمير النمري

80 تعليم الصحافة في جنوب السودان.. ولادة عسيرة
ملوال دينق

86 لماذا يلزمنا اليوم إعادة النظر في مفهوم «الموضوعية»؟
إسحق بايلي

ترجم هذا المقال بالتعاون مع نيومان ريبورتس



كتاب المجلة

محمد اليوسفي

صحفي وباحث تونسي، رئيس تحرير موقع «الكتيبة» المتخصص في مجال الصحافة الاستقصائية.



عبير النجار

أستاذ مساعد في الصحافة والدراسات الإعلامية. شغلت منصب عميد معهد الإعلام الأردني في الفترة 2011 - 2012.



محمد أحداد

صحفي في معهد الجزيرة للإعلام. أصدر كتاب «يد في الماء ويد في النار» حول الصحافة الاستقصائية.



فتحية الفاخذي

كاتبة صحفية مصرية. مدربة في مبادرة (I am remarkable) التي أطلقتها غوغل لتمكين المرأة والفئات المهمشة، وتشتغل على موضوع التغطية الصحفية لقضايا التحرش.



نوا زافاليتا

صحفي وكاتب مكسيكي. مؤلف كتاب «El Infierno de Javier Duarte». أنجز تحقيقات استقصائية عن تشابك المصالح بين عصابات المخدرات والسياسيين.



محمد مستعد

صحفي ومترجم مغربي. اشتغل سابقاً مراسلاً لوكالة الأسوشيتد برس.



سمية اليعقوبي

صحفية وباحثة عمانية. حاصلة على درجة الماجستير في الإعلام.



عثمان أمكور

باحث مغربي في العلاقات الدولية. حاصل على ماجستير من جامعة بادوفا الإيطالية، حول موضوع «تحديات الديمقراطية في زمن الذكاء الاصطناعي».



دافيد أرنستو بيريث

صحفي استقصائي من السلفادور متخصص في قضايا الفساد السياسي، وباحث في الأنثروبولوجيا.



سمير النمري

صحفي يمني، ومراسل قناة الجزيرة في سلطنة عمان. مدرب متخصص في صحافة الهاتف المحمول.



ملوال دينق

صحفي وكاتب من جنوب السودان. يشغل حالياً منصب مدير التحرير والمحرر الثقافي بصحيفة «الموقف» اليومية.



إسحق بايلي

صحفي وناشط في مجال النقاشات العامة حول العلاقات العرقية. حاصل على زمالة «نيمان» للعام 2014.



مجلة الصحافة

العدد (22) | السنة السادسة | صيف 2021

مجلة فصلية تصدر عن
معهد الجزيرة للإعلام
شبكة الجزيرة الإعلامية

المشرف العام
منير الدائمي

رئيس التحرير
منتصر مرعي

هيئة التحرير
محمد أحداد
ملاك خليل
محمد خميسة

مراجعة لغوية
أسماء سلمان

تصميم

إدارة الإبداع في شبكة الجزيرة الإعلامية

مجلة الصحافة

Aljazeera Journalism Review

موقع الإنترنت:

[/http://institute.aljazeera.net/ar/ajr](http://institute.aljazeera.net/ar/ajr)

تويتر:

@AJR_Arabic

فيسبوك:

[www.facebook.com/
aljazeerajournalismreview](http://www.facebook.com/aljazeerajournalismreview)

بريد المجلة الإلكتروني:

ajreditor@aljazeera.net

الصحافة التفسيرية.. صحافة العمق كبديل لصحافة الرأي

انخرطت وسائل إعلام في العالم العربي في حالة الاستقطاب السياسي والاقتصادي لتتحول إلى واجهات أيديولوجية هدفها الأول «إثارة الغرائز» لا «إنارة العقول». أدى ذلك وبشكل فوري، إلى انتشار مزيد من الأخبار الزائفة، التضليل، بتر المعلومات من سياقاتها، وهيمنة صحافة الرأي بدل صحافة المعلومات.

بين المعسكرات المتصارعة، كانت هناك تجارب تؤسس لما يطلق عليه بالصحافة التفسيرية Explanatory journalism خاصة في بلدان تعيش تحولا ديمقراطيا مثل تونس، تعود فيها ملكية وسائل الإعلام إما لرجال أعمال يخوضون غمار السياسة أو لسياسيين يدافعون عن مصالحهم بالإعلام. بمعنى أدق، كانت مهمة هذه التجارب، على ندرتها، تعزيز الوعي الديمقراطي للجمهور ومساعدته على اتخاذ القرار الصحيح بناء على المعلومات الشارحة أو المفسرة لبنية الأحداث.

اكتسبت الصحافة التفسيرية شهرة بالغة في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة عندما أصبحت مدرجة في قوائم جوائز البولتزر أمام تزايد حاجة القراء إلى صحافة عميقة وجيدة تشرح طبيعة التحول في نظام سياسي معقد.

هذه الحاجة المتزايدة إلى بسط المعلومات وشرحها للجمهور بالاستناد إلى حقول معرفية أخرى (العلوم التجريبية، العلوم الاجتماعية... الخ)، شكلت ركنا أساسيا من الممارسة الصحفية أثناء انتشار فيروس كوفيد-19، الذي أظهر أن الجمهور متعطش لصحافة العمق والتفسير، لأن حياته (لاسيما في بداية الجائحة) كانت رهينة بمعلومة صحيحة ودقيقة لا برأي أو تحليل مدفوع بالأيديولوجيا وكثير من الشعوبية.

الصحافة التفسيرية.. مع المعرفة ضد الشعبوية

محمد اليوسفي

في تونس حيث يتنامى خطاب الشعبوية ويحتد الصراع السياسي المدفوع بانخراط وسائل الإعلام في الاستقطاب الأيديولوجي، تبرز أهمية الصحافة التفسيرية في عرض المعطيات الحقيقية انتصاراً، أولاً لصحافة العمق والجودة، ثم لتعزيز وعي الجمهور تجاه القضايا الكبرى.

البحثي، الوقوف عند تعريف وتاريخية مسارات تطوّر هذا الجنس الصحفي، وصولاً إلى مدى مشروعية الدعوات القائلة بضرورة تعزيز حضوره في المضامين والممارسة الإعلامية في تونس على وجه الخصوص. وترتبط هذه الدعوات بالسياق العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فضلاً عن التحديات التي تواجهها المهنة في سياق التقلبات والرهانات المتواترة التي تزيد في تعقيد مهمة الصحفيين المحترفين.

هذا الاهتمام بصحافة الجودة والعمق، بدأ يتزايد ليس في تونس وحدها بل حتى في الفضاء العربي. ويمكن تفسير هذه المكانة المتصاعدة والجديرة بالتمعّن، بشكل أولي، بهاجس مواجهة الكم الهائل من الأخبار الزائفة والمضلّلة والمغالطات التي تتسلّل يومياً إلى أذهان الجمهور والمتابعين في كل مكان، لاسيما عبر صفحات وحسابات مواقع التواصل الاجتماعي؛ كالفيسبوك وغيره من الوسائط الحديثة.

غير أنّه من المهم قبل المضي قدماً في هذا المجال

في تونس، وإزاء تصاعد وتيرة مظاهر الاستقطاب السياسي والأيديولوجي، وتنامي خطاب الكراهية والشعبوية داخل مؤسسات الدولة وخارج السلطة في المجال العمومي، ومع تعمّق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في ظلّ تعثر مسار الانتقال الديمقراطي، تطفو على السطح الصحافة التفسيرية خلال السنوات الأخيرة، كجنس صحفي يحظى بطلب اجتماعي ملحّ، بعد أن تسلّحت بها بعض وسائل الإعلام المهتمة بالصحافة البديلة وصحافة الجودة والعمق، أكثر من أي وقت مضى.



في المجتمعات التي تعيش تحولا ديمقراطيا مثل تونس على الصحافة التفسيرية أن تقوم بدور إنارة العقول وتعزيز الوعي الديمقراطي (تصوير: محمد علي بلحاج - شترستوك).

والأفول، إذ اقترنت فترات نمائه خاصة بالأزمات والأحداث التي شكلت منعطفات تاريخية، وكذلك ببروز الظواهر المعقدة والمركبة التي كان لها تأثيرات سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية، وبيئية، ومناخية، وصحية كبيرة، لعل آخرها أزمة جائحة فيروس كوفيد-19.

بشكل خاص) في مرتبة ثانية. وما تزال التجربة العربية في هذا التخصص والتوجه محدودة وملتبسة؛ وهو ما يجعلها في حاجة للمزيد من التأصيل والتفكير رغم بعض المحاولات الجادة والجديرة بالثمين.

وقد شهد هذا الصنف من الصحافة فترات من الصعود

الصحافة التفسيرية.. طوق نجاة

تعدّ الصحافة التفسيرية Explanatory Journalism جنسا صحفيا قديما متجدّدا؛ حيث تعود جذورها الجينية الأولى في الممارسة المهنية الصحفية والاتجاهات التحريرية، إلى ما يفوق قرنا من الزمن. ويمكن اعتبار المدرسة الصحفية الأنجلوسكسونية (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على وجه الخصوص) الرائدة في هذا المجال، في حين تأتي المدرسة الفرنكوفونية (فرنسا

تعرّف الصحافة التفسيرية بأنها صحافة تتناول القضايا المركّبة والمعقدة في كافة مجالات الحياة بهدف تبسيطها للجمهور العريض.



تقوم الصحافة التفسيرية على شرح المواضيع بكل جوانبها، وإتاحة المجال للمتلقي لاستخلاص النتيجة بنفسه كما يراها، لكن شريطة أن يضمن العمل التفسيري شرحاً كاملاً لأركان الموضوع المختار وزواياه. وتُعرفُ الصحافة التفسيرية بأنّها صحافة تتناول القضايا المركّبة والمعقّدة في كافة مجالات الحياة بهدف تبسيطها للجمهور العريض. ويمارس هذا الجنس/النمط الصحفي صحفيون مختصون، يتولّون بواسطة التقنيات الحديثة تفسير المواضيع المختارة التي سيتمّ الاشتغال عليها. ولبناءً على ذلك، فإنّ الصحافة التفسيرية لا بد من الاعتماد على نوع كتابة يعرض بشكل واضح ودقيق وجذاب مضامين المواضيع المختارة، كما يمكن أن يكون المضمون التفسيري في قالب فيديو يتولّى شرح المحتويات بشكل يستقطب الجمهور.

وليست الصحافة التفسيرية صحافة رأي أو صحافة تحاليل إخبارية تقليدية، وإنّما صحافة تجيب على ركنين أساسيين من أركان المقال الصحفي: "لماذا؟" و"كيف؟" وفق تعبير البروفيسور الصادق الحمامي، الأستاذ بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار بمنوبة (تونس).

يمكن لهذا النوع الصحفي -إذا لقيَ رواجاً- أن يحدّ من انتشار الشائعات؛ لأنّه يؤدّي وظيفة أساسية وهي إطلاع الجمهور العريض على كل ما يستحقه من معلومات بالتوازي مع زيادة وعيه، حتّى يتمكّن من التمييز بين الأخبار الزائفة والصحيحة (1).

ويُطلق على الصحافة التفسيرية أيضاً تسمية الصحافة التوضيحية، أو الصحافة البيداغوجية، أو الصحافة الشارحة. وتقوم الكثير من الصحف في العالم لاسيما الغربية، بتفسير الأخبار المتناولة في صحيفتها، وذلك من خلال البحث عن المواد التي تساعد محرريها في شرح وتبسيط وتأطير الأخبار من مختلف الزوايا، فمن سمات الصحفي الناجح ألا يقتصر عمله فقط على تناول الأخبار وتغطيتها، بل على التعمق في تفسيرها (2).

لقد رصدت جامعة كولومبيا منذ 1985 جائزة لهذا النوع الصحفي، تحسّبت مسمى التقارير التفسيرية Explanatory reporting ضمن جوائز بوليتزر (3). ونجد في العالم الكثير من الأمثلة التي اعتمدت الصحافة التفسيرية على غرار موقع صحيفة "الغارديان"، و"بي بي سي" و"واشنطن بوست"، و"نيويورك تايمز"، ومجلة "سلايت"، ووكالة "بلومبيرغ".

ويعد موقع (VOX) الأمريكي الذي يرفع شعار "افهم الأخبار" (4)، من التجارب الملهمة في هذا المجال، والمثيرة للجدل في الآن ذاته. يعرّف القائمون على هذا الموقع منصتهم الرقمية بأنّها مختصة في شرح الأخبار، معتبرين أنّنا نعيش اليوم في عالم تنتشر فيه الكثير من المعلومات والقليل من السياقات، الكثير من الضوضاء والقليل من البصيرة، الأمر الذي يستدعي إطلاق منصة تجعل من الصحافة التفسيرية جوهر عملها اليومي.

أطلق هذا الموقع في عالم الصحافة الأمريكية في سنة 2014 ثلثة من الصحفيين الأمريكيين، يتقدمهم إزرا كلاين وماثيو إيغليسياس وميليسا بال من مؤسسة "VOX Media". كان مضمون افتتاحية رئيس التحرير إزرا كلاين عند إطلاق الموقع عاكساً لفلسفة المنصة، التي تعتبر من أهم التجارب في مجال الصحافة التفسيرية في الزمن الراهن. فقد اختار كلاين طرح سؤال: "كيف تجعل منّا السياسة أغبياء؟" كعنوان للمقال الافتتاحي، محاولاً شرح خيبته من الاستقطاب السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية زمن حكم الرئيس باراك أوباما، ومستلهما في مقارنته الصحفية أفكاراً من إحدى نظريات أستاذ القانون بجامعة ييل، دان كاهان، حول كيف يحمي الناس أنفسهم من تصادم مع معتقداتهم الأساسية والشخصية (5).

إنّ تجربة موقع VOX وغيرها من التجارب البارزة على الصعيد العالمي، تعكس الوجه المتجدّد للصحافة التفسيرية التي أضحت تستفيد من التقنيات والأدوات التكنولوجية الحديثة، سواء بالتقاطع مع الصحافة متعدّدة الوسائط والحوامل؛ كالبودكاست، والفيديوهات التبسيطية، وتقنية الفيديو وول، والصور والرسوم الإحصائية والتوضيحية، أو صحافة البيانات أو الصحافة العلمية (6).



7

الصحافة التفسيرية هي بديل صحافة الرأي، تعتمد على المعلومات وعلى مد الصحافة بالمعارف من كل الحقول العلمية (تصوير: شترستوك).

البيداغوجية (التعليمية)، خاصة حينما يتعلق الأمر بمحاورة خبراء مختصين، وكذلك التحقيقات والقصص التفسيرية، هي الأخرى يمكن إدراجها في نفس الخانة، مع ضرورة احترام تنوع واختلاف المقاربات والمنهجيات. لكن تبقى التقارير الصحفية التفسيرية هي التعبير الأبرز للصحافة الشارحة، حيث تُعدّ الأكثر استعمالاً خاصة في الصحافة الأنجلوسكسونية.

في المحصلة، يمكن توصيف صحافة التفسير بأنها صحافة إنارة العقول لمواجهة

والوقائع في سياقاتها، مع إعطاء المتلقي من الجمهور المعطيات التي تتيح له فهماً شاملاً من مختلف الزوايا دون توجيه عبر فرض رأي أو موقف ما مسبقاً من قبل الصحفي. ومن المهم الإشارة إلى أنّ الصحافة التفسيرية كمفهوم عام، لا تقتصر فقط على التقارير الإخبارية التوضيحية التي ترتكز على الشرح والتمحيص والتبسيط والنبش، في مختلف الزوايا المتعلقة بالحدث أو بالظاهرة التي تكون قيد المعالجة الصحفية. بل إنّ الحوارات الصحفية التفسيرية

”

ليست الصحافة التفسيرية صحافة رأي أو صحافة تحاليل إخبارية تقليدية، وإنما صحافة تجيب على ركنين أساسيين من أركان المقال الصحفي: «لماذا؟» و«كيف؟»

“

ولا شك أنّ قيمة الصحافة التفسيرية بوصفها جنساً/ نمطاً صحفياً يندرج ضمن مجال صحافة الجودة والعمق، تكمن في إدراج المعلومات



تتمثل مهمة الصحافة التفسيرية قبل كل شيء في محاربة «التسطيح» و«الضخالة» خاصة في دولة تعيش استقطابا سياسيا حادا (تصوير: غيتي).

صحافة إثارة الغرائز والعواطف والأيديولوجيات المحنطة، التي يصبح معها اللون الأسود الداكن أبيض ناصعا، والشائعات حقائق لا تقبل النقاش والدحض. وفوق ذلك، هي صحافة ميدانية بالأساس عكس الصحافة الجالسة التي تكتفي فقط بنقل التصريحات والمواقف، وما ينشر من بلاغات رسمية على صفحات التواصل الاجتماعي، وكل ما هو متاح من مصادر على الإنترنت في شكل تقارير صحفية سطحية وعامة. فالصحفي المفسر مطالب في قصه - بالضرورة - بالجمع بين نقل المعلومات وتفسيرها وشرحها، بعد التدقيق والفرز والربط بالسياقات وفق طرح متسلسل، وبشكل بيداغوجي لا يسقط في مطب تمرير رأي شخصي. هنا يمكن الحديث

عن شكل من أشكال الصحافة الاندماجية التي تربط المنهج الصحفي التفسيري بالمنهج البحثي الأكاديمي والإخراج الفني التقني الإبداعي.

”

يمكن توصيف صحافة التفسير بأنها صحافة إنارة العقول لمواجهة صحافة إثارة الغرائز والعواطف والأيديولوجيات المحنطة.

“

من المهم، أيضا، أن يقوم الصحفي المختص في الصحافة التفسيرية بالمقابلات اللازمة مع الخبراء المختصين، وأن يطرق كل المصادر المتاحة/ المفتوحة (كتب، دراسات، وثائق، شهادات،

نصوص قانونية... إلخ)، وغير المتاحة إن أمكن، من أجل تجميع أكثر ما يمكن من المعلومات والمعطيات لتعزيز طرحه التفسيري للموضوع قبل نشرها في قالب فني جذاب، يسهم في تبسيط الأخبار والمعلومات والقضايا والإشكاليات الشائكة.

تساهم الصحافة التفسيرية بقسط كبير في تربية المتلقي على التعامل بشكل أكثر عقلاني وفطنة مع وسائل الإعلام والصحفيين. فهي تساعد الجمهور على أن يكون أكثر ذكاء في فهم الأخبار وتفهم الظواهر والقضايا الخلافية والجديدة. ولهذا تبدو الصحافة التفسيرية لمجموعة من المهتمين بقضايا الإعلام والشأن العام في تونس خيارا

العربية في القرن الماضي. لذلك، فإن أجناسا صحفية من قبيل الصحافة التفسيرية، كانت غائبة عن الممارسة الإعلامية. ولعلّ التحاليل الإخبارية هي الجنس الذي كان حاضرا بقوة في جلّ الصحف، فضلا عن مقالات الرأي وبقية الأشكال الصحفية، مثل الربورتاجات، والتقارير، والقصة الخبرية، والبورترهات.

ويعود بروز بعض التجارب والمحاولات في الصحافة التفسيرية في المشهد الإعلامي التونسي أساسا، إلى ظهور موجة من المواقع والمنصات الصحفية الرقمية التي تصنّف نفسها في خانة الصحافة البديلة.

في هذا المضمار يمكن الإشارة إلى تجارب قيّمة مثل مواقع "نواة"، و"انكفاضة"، و"الكتيبة"، و"كشف ميديا"، و"إنسان"، وبعض الإذاعات الجمعياتية، مثل إذاعة "نزاهة" المختصة في مكافحة الفساد والحوكمة الرشيدة.

ولعلّ القاسم المشترك بين هذه التجارب هو انتماء الغالبية منها إلى الإعلام الجمعياتي المستقلّ الذي ليس له غايات ربحية، مثلما هو الحال في الإعلام التجاري التقليدي لاسيما الخاص.

لكن الملاحظ، أنّ موجة انتشار الصحافة التفسيرية وصلت في السنوات الأخيرة أيضا إلى المؤسّسات الصحفية التقليدية، مثل صحيفتي المغرب والصبح، والإذاعات الخاصة، كديوان إف إم، وشمس إف إم، وموزاييك إف إم، بالإضافة إلى بعض البرامج والنشرات الإخبارية التلفزيونية

حتميا وضروريا في مواجهة آلات التضليل، لاسيما السياسي.

الصحافة التونسية في مواجهة آلات التضليل

تعتبر الصحافة التفسيرية بمفهومها الحديث، شأنها شأن الصحافة الاستقصائية، جنسا/نمطا صحفيا حديث العهد في الخطاب الأكاديمي والممارسة الإعلامية في تونس. إذ يُجمع العديد من الباحثين والصحفيين المختصين على أنّه قبل ثورة 2011، وما رافقها من طفرة وحرية إعلامية، لا يمكن الحديث عن محاولات جدية وواعية بالصحافة التفسيرية في الصحافة التونسية. كما أنّ مفهوم الصحافة التفسيرية كفكرة وكجنس صحفي، لم يكن حاضرا في تمثّلات الصحفيين التونسيين للممارسة المهنية الاحترافية.

لقد خلقت مناخ الثورة في تونس هوامش ومساحات كبيرة من الحريات الصحفية، حيث تُعدّ من الاستثناءات القليلة في الفضاء العربي وفق تصنيفات منظمة مراسلون بلا حدود على سبيل الذكر لا الحصر (7).

ومن المعروف أنّ الصحافة التونسية - بما في ذلك المستقلة قبل الثورة - كان يطغى عليها البعد الإخباري عموما، وصحافة الرأي بشكل خاص، مثلما هو الحال في جلّ الأقطار

، وإن كان هذا لاماما ومناسباتيا.

إنّ قضيّة المراهنة على الصحافة التفسيرية كجنس صحفي، جدير بمزيد التجذير والاستزادة في الممارسة الصحفية في المشهد الإعلامي التونسي. هذا التجذير يجد مسوغا من خلال التوصيات والتقارير التي تصدرها منظمات مهنية مثل النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، وهيكل تعديلية، مثل هيئة الاتصال السمعي البصري، فضلا عن مجلس الصحافة (8) الذي تأسّس حديثا. في هذا الإطار، يمكن أن نشير إلى البلاغ التوجيهي الذي أصدرته الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري في تونس بتاريخ 5 يوليو/تموز 2021، والذي دعت فيه الصحفيين إلى التحلي بالمسؤولية تجاه تأزم الوضع الصحيّ، وذلك بناء على ما أسّمته رصد تشنج في التعاطي الإعلامي مع الأزمة الصحيّة، تجاوز في بعض الأحيان حدود التعامل العقلاني مع الأحداث والمواضيع ذات العلاقة.

وقد دعت الهيئة الصحفيين إلى ضرورة الانتباه إلى مخاطر الإسهاب في استعراض المشاعر الشخصية على حساب الوقائع والحيثيات دون تقديم الإضافة، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى الانسياق وراء خطابات "شعبوية" غير مسؤولة، تدعو المواطنين والمواطنات إلى عدم الاكتراث بمؤسّسات الدولة بمبرر فشلها في إدارة الأزمة الصحيّة.

وذكرت في الآن ذاته، أنه من واجب الصحفي حتّ المواطنين والمواطنين على الاهتمام بالشأن العام، وتنمية التفكير النقدي، ومراكمة تقاليد الرقابة على أجهزة الدولة وتصرفها في المال العام، وترسيخ قيم المساءلة، داعية إلى عدم الاكتفاء بصحافة الرأي وبضرورة اعتماد الأجناس الصحفية الأخرى التي تساعد على الفهم والإدراك والتحليل، وخاصة منها الصحافة التفسيرية (9).

لا شك في أنّ هذه الدعوة الصريحة والمباشرة الصادرة عن أهم مؤسسة تعديلية في المشهد الإعلامي التونسي، تعكس حالة الوعي بقيمة وبأهمية الصحافة التفسيرية، والتي رغم تقدمها في التجربة التونسية بخطوات وبإيقاع مختلف يعتريها بون شاسع بين الصحافة البديلة ووسائل

الإعلام التقليدية لاسيما القنوات التلفزيونية الخاصة، فإنّ السياق الراهن في تونس أضى يدفع بشكل جلي نحو الاعتماد على هذه المقاربة كضرورة حتمية يفرضها السياق العام.

إنّ الحديث عن السياق العام التونسي الراهن، بكلّ ما فيه من تعقيدات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية في ظلّ سطوة "الشعبوية" على الخطاب السياسي، وطغيان المعلّقين السياسيين على المشهد التلفزي والإذاعي والذين لدى معظمهم انتماءات سياسيّة واضحة، يستلزم اليوم البحث عن صحافة أكثر جدية قادرة على الفرز وعلى إيصال الحقيقة للجمهور دون تحيزات.

وعلى هذا النحو، ينخرطون في الاصطاف والاسقطاب بعيدا عن جوهر العمل الصحفي

المستقل والنزيه، الذي يجعل الخبر مقدسا والتعليق حرا، وهو ما يقودنا بالضرورة إلى المهام التي يمكن أن تضطلع بها الصحافة التفسيرية لمواجهة آلات التضليل والتلاعب السياسي في الملفات الحارقة التي يتم من خلالها توجيه الرأي العام، دون أن يكون هناك تبيان للخيوط الأبيض من الخيط الأسود.

في الحقيقة يجب أن نميز هنا، بين صحافة التحري ومكافحة الأخبار الزائفة من جهة (و التي تكاد تتحول إلى موضة في تونس)، وصحافة التفسير من جهة ثانية. بين النمطين ثمة فروقات شاسعة رغم التكامل الذي يربطهما؛ فالصحافة التفسيرية هي أكثر عمقا، وتستلزم منهجية مختلفة لا تكفي فقط بالتحري في الخبر، بل تذهب



ثمة تجارب آمنت بالصحافة التفسيرية إلا أنها تظل نادرة بسبب هيمنة صحافة الرأي لوقت طويل (تصوير: زبير سويسبي - رويترز).

مواثيقها وسياساتها التحريرية. إنه مسار يبدو عسيراً، لكنّه سيقود حتماً إلى الهجرة صوب الصحافة التفسيرية كجزء من عقلنة المشهد الصحفي التونسي.

هذه الهجرة نحو الصحافة التفسيرية كمبحث وتخصص إعلامي بدأت تتشكل إرهاصاتها في السنوات القليلة الماضية في تونس، مع بروز جيل جديد من الصحفيين والمؤسسات الصحفية التي تبحث عن الجودة والمهنية كخيار تحريري. توجه يراد من خلاله القطع مع إرث الماضي القريب والبعيد في إطار المراكمة والإصلاح والتجديد ومواكبة التحولات التي تشهدها المهنة في العالم ككل، لاسيما في التجارب الديمقراطية العريقة، تزامناً مع سياق تاريخي عالمي يصنّفه بعض الفلاسفة على أنه زمن "ما بعد الحقيقة" (10).

يجب أن تراعي طبيعة المرحلة سياسياً، وانتظارات الجمهور مهنيًا، من الضروري أن تنهض مقاربة جديدة تنطوي على نهج يعكس انفتاحاً أكبر على النموذج الأنجلوسكسوني، الذي يولي مكانة أبرز وحظوة أهم للصحافة التفسيرية الشارحة التي تخاطب العقل في القضايا الكبرى، بما فيها الملفات التقنية المتشعبة وصعوبة الفهم والاستيعاب بالنسبة للمتلقّي من قبيل الإشكاليات المالية والاقتصادية... إلخ.

إنّ هذا المخاض المضمّن في مسار تجديد وتطوير المقاربات الصحفية في المشهد الإعلامي التونسي، يحتاج إلى حاضنة مهنية تنطلق من معاهد الصحافة ومراكز التكوين والتدريب، وصولاً إلى المؤسسات الإعلامية التي تهتم بالاشتغال على صحافة الجودة والعمق، والتي يجب أن ترسخ ذلك في

إلى أبعد من ذلك من خلال تفسيره وشرحه وتقديمه بشكل بيداغوجي مبسط سلس، مع تنزيله في سياقه العام والخاص من مختلف الزوايا التي يقوم الصحفي المفسر بالنهش فيها.

تكمن قيمة الصحافة التفسيرية على المستوى الاستراتيجي في الممارسة الصحفية في المشهد التونسي في النأي بالصحفيين عن "الشعبوية" والأدلجة، والتي يمكن أن تزج بهم في خندق الدعاية لهذا الطرف أو ذاك والذي قد يفضي إلى خلق فجوة بين الصحافة والجمهور.

كانت الصحافة التونسية، على امتداد عقود من الزمن، حبيسة النموذج الفرانكفوني في التعاطي المهني الذي يركز أساساً على الخبر والرأي بدرجة أولى. لكن اليوم، وفي ظلّ التحديات الراهنة التي

المصادر:

- 1) وائل الويني: تقرير تربص براديو نزاهة لنيل الإجازة التطبيقية في الصحافة، «محرارة الأخبار الزائفة المتعلقة بالفساد والحوكمة الرشيدة: الصحافة التفسيرية كأداة»، الجامعة المركزية الخاصة، تونس. السنة الجامعية 2019 - 2020
- 2) <http://www.siironline.org/alabwab/alhoda-culture/134.ht>
- 3) <https://www.pulitzer.org/prize-winners-by-category/2073>
- 4) <https://www.vox.com/pages/about-us>
- 5) <https://www.vox.com/2014/4/6/5556462/brain-dead-how-politics-makes-us-stupid>
- 6) <https://bit.ly/2T2NFRb>
- 7) <https://rsf.org/ar/twns>
- 8) <https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1255>
- 9) <https://bit.ly/3hZUawr>
- 10) <https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/post-truth>

السردية الفلسطينية.. اللغة حين تطمس الحقيقة

د. عبير النجار

إلى جانب الحجب والتقييد الذي تعرضت له الرواية الفلسطينية على وسائل التواصل الاجتماعي، ابتكرت بعض وسائل الإعلام الكبرى قاموساً لغوياً لتفضيل السردية الإسرائيلية، فبترت السياقات وساوت بين الجلاذ والضحية واستخدمت لغة فضفاضة لتبرير انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي.

تبدلات في التغطية السائدة

طراً مؤخراً تحوّل ملحوظ يعدُّ بتحسّن تغطية القضية الفلسطينية، ومنح هامش أكبر للأصوات الفلسطينية في وسائل الإعلام الأساسية في الولايات المتحدة. فقد طالعنا صحيفة نيويورك تايمز مثلاً، بعنوان على الصفحة الرئيسية في نسختها الصادرة يوم 28 مايو/أيار 2021، يقول "مأساة العيش تحت الاحتلال". ثم أتبع ذلك بنشر أسماء وصور الأطفال الفلسطينيين الذين قتلتهم الاعتداءات الإسرائيلية على غزة.

بالتدليس والتمويه اللغوي. مما يغري بالاستنتاج بأن حياة الفلسطيني لا تحظى بنفس القيمة في الإعلام الدولي التي تحظى بها حياة الإسرائيلي.

كما يعمد الإعلام إلى التغافل عن واقع الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكه القوانين الدولية، رغم أنه يمثل السياق الأساسي الذي اندلعت فيه الأحداث الأخيرة وتطوّرت، فيصوّرها كأنها نزاع بين "طرفين" متساويين في الموقف القانوني والأخلاقي، ومتعادلين في القوة العسكرية والتطور التقني والسيطرة على الموارد، وهي مغالطة شديدة الواضوح.

جوديث بتلر تنبهنّا (1) بأن العالم يخفق عادة بالاستجابة المنصفة للمعاناة البشرية، ذلك أن ثمة تفاوتاً ظاهراً في منح استحقاق الأذى (Grievability) على الحياة البشرية بين فئة وأخرى مما يشير إلى فرق واضح في القيمة المنوطة سياسياً بحياة الأفراد. فخلال الشهر الماضي، رأينا كيف أن تغطية وسائل الإعلام العالمية للنضال الفلسطيني تعمّدت التهوين من شأن المأساة الفلسطينية. مستخدمة عدداً من الإستراتيجيات لتصدير الرواية الإسرائيلية الرسمية، غير أبهة بالازدواج الصارخ للمعايير، عند إنكار نضال الفلسطينيين من أجل حقوقهم، والتعمية على جرائم الحرب الإسرائيلية

مثل "فوكس نيوز" و"ديلي بيست" وغيرها على التغطيات المختلفة التي قدمها كل من أيمن محي الدين ومهدي حسن، إضافة إلى الشكر الذي توجهت به القانونية نورا عريقات إلى كريستين أمانبور، لإتاحة المجال لها لمطالبة إسرائيل برفع حصارها عن قطاع غزة، كخطوة أساسية لخفض التصعيد، رأينا في المقابل كيف انتقدت فوكس نيوز منشورًا لأيمن محي الدين على إنستغرام يسلط فيه الضوء على عدم التوازن في القوة العسكرية بين إسرائيل والفلسطينيين،

لم تسلم التغطيات المتوازنة للقضية الفلسطينية من محاولة النيل منها وإثارة الجدل حولها في وسائل الإعلام الأمريكية.

ومع ذلك، لم تسلم مثل هذه التغطيات المتوازنة للقضية الفلسطينية من محاولة النيل منها وإثارة الجدل حولها في وسائل الإعلام الأمريكية. ففي حين أثنت بعضها،

كما رصدنا عددًا من الأمثلة الأخرى لتغطيات صحفية أكثر توازنًا مهنيًا وأخلاقيًا في سياق تغطية الأحداث في فلسطين. مهدي حسن، في برنامجه على قناة MSNBC، قدم تغطية ممتازة للموضوع، حيث كتب حسن في 12 مايو/ أيار 2021: "في الإعلام الأمريكي، نميل عادة إلى الحديث عن قطاع غزة حين تنفجر الأوضاع -وحسب- أي حين تبدأ حماس بإطلاق الصواريخ على إسرائيل، كما فعلت هذا الأسبوع، وما حصل حينها هو أننا نغفل السياق الأكبر".



استخدمت العناوين الغامضة مثل «اشتباكات» و«العنف في الشرق الأوسط» كصيغات للتستر على الانتهاكات الإسرائيلية (تصوير: أنس محمد - شترستوك).

حتى إن القناة قد أخذت على عاتقها التصدي لذلك المنشور عبر قصة صحفية خاصة، وهو ما يدل على أن التغطية الجيدة للقضية الفلسطينية ما تزال نادرة ولا تؤخذ على محمل الجد.

لوم الضحية عبر استجواب المصادر الفلسطينية

درجت العادة في الإعلام الغربي السائد والمسيطر عالمياً أن تكون الضحية الفلسطينية بلا اسم ولا وجه، ما لا يجعلها في أغلب الأحيان

موضعاً للتضامن والتعاطف. بينما نجد التركيز ينصب على معاناة الإسرائيليين، فيتعرف إليها القارئ والمشاهد الغربي بالكلمة والصورة والفيديو، ومع التحديد الواضح للجاني وهويته. أما خسارة الفلسطينيين ومعاناته فلا تصل إلى الجماهير العالمية إلا ضمن إطار يجعل هذا الفلسطيني نفسه مسؤولاً عن تلك المعاناة التي جلبها لنفسه.

ما يغيب عن هذه التغطية عادة هو السياق الذي يوضح سلب الحقوق الفلسطينية على يد الاحتلال الإسرائيلي عبر آلة القوة التي يحوزها. فلا نكاد نجد ذكراً لاقتحامات القوات الإسرائيلية

المتكررة للمسجد الأقصى، وحرمان المصلين الفلسطينيين من ممارسة شعائرهم الدينية خلال شهر رمضان، والاعتداء عليهم داخل المسجد، وجرح أكثر من 500 شخص خلال بضعة أيام. لم يشكّل ذلك كله أخباراً تستحق المتابعة لدى العديد من تلك الوسائل الإعلامية، وهي ممارسات صحفية تثير الشك بالأحكام التي ينطلق منها الصحفيون والمحررون في عملهم.

وعند النظر إلى كيفية التعامل مع المصادر الفلسطينية، سنرى أنهم عادة ما تُؤجّل إفاداتهم إلى حين الانتهاء من تقديم الرواية الإسرائيلية على لسان المتحدثين بها. فبين السادس



الكثير من وسائل الإعلام الرئيسية أغفلت جرائم الاحتلال عبر اللجوء إلى صيغ المبني للمجهول والتلاعب بالصياغة اللغوية للعناوين (تصوير: إدوارد كراوفورد - شترستوك).

والتاسع من مايو/أيار 2021، كانت الاقتباسات من المصادر الحكومية والعسكرية الإسرائيلية تسبق أي تعليق من مصدر فلسطيني. أما في المقابلات التلفزيونية المباشرة، فكان يطلب من المصادر الفلسطينية باستمرار تقديم إدانة مطلقة لحركة حماس أو ضدّ "عنف المتظاهرين"، قبل أن يشرعوا بالحديث عن الأحداث وسياقها، أو حتى التعبير عن ذلك من منظورهم الشخصي؛ فيبدو الأمر وكأن مجرد دعوة الفلسطينية للحديث تجاوز لا بدّ من تسويغها عبر دفعه إلى لوم ذاته وقبول الرواية الصهيونية وما تنطوي عليه من اتهامات تلومه على إثارة العنف.

كلّاً من هويّة الفاعل والضحية تبقى غامضة (مبهمة) وقابلة للخلط، ويتم الاكتفاء بوصف الحدث في الخبر بأنه "تصعيد" أو "اشتباك". فأثناء الاحتجاجات الفلسطينية في القدس، اعتدت قوات الأمن الإسرائيلية على الفلسطينيين وجرحت 200 - 300 منهم خلال بضعة أيام فقط. إلا أن العديد من العناوين الصحفية التي تناولت ذلك، أسقطت عدد الضحايا، ولم تحدّد المعتدي من المعتدى عليهم. فقد أشارت قناة "فرانس 24" الناطقة بالإنجليزية -مثلاً- إلى وقوع "مئات الجرحى في اشتباك بين الشرطة الإسرائيلية والفلسطينيين في المسجد الأقصى في القدس"، واستخدمت رويترز كذلك ذات العنوان تقريباً: "اشتباكات بين الشرطة الإسرائيلية وفلسطينيين يخلف عشرات الجرحى". وهو ما تكرر في اليوم التالي على "بي بي سي": "عشرات الجرحى في اشتباكات في القدس"، دون تحديد هويّة المعتدي أو هويّة المعتدى عليهم. كما خلت التغطية من أي توضيح بشأن حجم الإصابات أو أية إشارة للفروقات في القوّة بين المتظاهرين والمصلين والشرطة الإسرائيلية المدججة بالسلاح من جهة أخرى.

في المقابل لم يحدث أن تعرض مسؤول عسكري أو سياسي إسرائيلي في مقابلة على التلفزيون لمثل هذا الضغط من أجل إدانة الوحشية التي تمارسها إسرائيل ضد المتظاهرين الفلسطينيين. وإدانة الاستفزازات المتمثلة باقتحام المسجد الأقصى مرتين، وإطلاق الرصاص المطاطي وقنابل الصوت على المصلين داخل المسجد. كما لم يجر استجواب المصادر الإسرائيلية بشأن الاعتقالات الشرسة التي تمارسها قوات الاحتلال ضد المتظاهرين الفلسطينيين لمجرد دفاعهم عن المصلين، أو ضدّ المتظاهرين الذين يرفضون التخلي عن أراضيهم وبيوتهم في القدس الشرقية.



التغطية الجيدة للقضية الفلسطينية ما تزال نادرة ولا تؤخذ على محمل الجدّ.



التمويه والخلط بين الجلاذ والضحية

حين يكون الفاعل في موقف ما فلسطينياً، فإنه يجري تسليط الضوء بوضوح على هويته، ويتم استخدام صيغة الفاعل المباشرة في التقارير والعناوين. أما لو كان المعتدي إسرائيلياً، من قوات الأمن أو الجيش أو المستوطنين، فإن



الأولوية للمصادر الإسرائيلية

تزايد الاهتمام في وسائل الإعلام الغربية بالتغطية الإخبارية للأحداث في فلسطين، بعد أن ردت حماس على الاعتداءات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة، إلا أن العديد منها، من بينها "نيويورك تايمز"، و"بي بي سي"، و"أسوشيتد برس"، و"رويترز"، و"دويتشه فيله"، و"فرانس 24 الإنجليزية"، تجنبت الإشارة إلى سياق الاحتلال وعدم شرعية وجوده في القدس الشرقية، أو لشراسة الشرطة الإسرائيلية مع المتظاهرين والمصلين. رغم وفرة الأدلة على ذلك، من صور ومقاطع فيديو وشهادات مباشرة. أما عناوين المستخدمة في الإعلام سالف الذكر فكانت في غالبيتها صياغات لغوية مختلفة لفكرة واحدة مفادها: "العنف في القدس يؤدي إلى إطلاق الصواريخ والغارات الجوية".

هذا التوظيف الغامض للغة بهدف التستر على الانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين لم يعد سرًا، وقد أشار إليه حسام زملط، السفير الفلسطيني لدى المملكة المتحدة، أثناء مقابلة معه في برنامج "نيوز نايت" على "بي بي سي". ففي تلك المقابلة، طلبت مقدمة البرنامج، إميلي ميتليس، من زملط أن يعبر عن إدانة هجمات حماس على إسرائيل، إلا أن زملط انتقد ذلك الاستجواب، وأخبرها بأنها تتناول "العرض" (هجمات حماس) وتتجاهل "المرض" (الاحتلال الإسرائيلي). كما اتهم زملط المحاورة وطريققتها بأنها متناقضة وتكيل بمكيالين.

الناشط الفلسطيني الشاب من حي الشيخ جراح، محمد الكرد، نشر على حسابه على تويتر مقطعًا من مقابلة أجرتها معه شبكة "سي أن أن"، وعلق قائلاً: إن تأطير المسألة لم يكن سليماً، ما اضطره إلى التدخل. ففي المقابلة سألته المذيعة: "هل تؤيد المظاهرات، غير السلمية،

التي اندلعت تضامناً معك، ومع العائلات الأخرى التي تمرّ بنفس الوضع حالياً؟" فردّ عليها محمد الكرد: "وهل تؤيدون أن أتعرض أنا وعائلتي للسلب والعنف؟" ومن المعروف أن منزل عائلة الكرد هو أحد المنازل التي يواجه ساكنها تهديدات بإخلائها قسرياً من قبل الشرطة الإسرائيلية، كما استولت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين على جزء من منزل العائلة منذ العام 2009.

وحشية الاحتلال: أين اختفى السياق؟

بدا أن العديد من وسائل الإعلام الرئيسية قررت إغفال وتهميش الجرائم التي ترتكبها قوات الشرطة والجيش الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وذلك عبر اللجوء إلى صيغ المبني للمجهول والتلاعب بالصياغة اللغوية للعناوين، والأدهى من ذلك هو



وصفت جرائم الطرد القسرية في حيّ الشيخ جراح بأنها مجرد إجراءات «إخلاء»، بالاتساق مع الرواية الإسرائيلية التي تختزل المسألة بأنها «نزاع عقاري» (تصوير: إدوارد كراوفورد - شترستوك).

الإسرائيلي. حتى صحيفة الغارديان، التي تُعرف منذ عقود بمواقفها المناهضة للمؤسسة (anti-establishment)، وقعت في هذه المغالطة وأغفلت حقائق جوهرية حول القضية، بشكل يتعارض مع المبادئ المهنية. إذ نجد على موقع الغارديان عناوين وعبارات لا تختلف كثيراً عن تلك التي سردناها سابقاً، منها مثلاً: "سلسلة من التطورات تزيد من اشتعال الموقف المضطرب أصلاً في المدينة المقدسة".

هل من إنصاف في التغطية الإعلامية العالمية للشأن الفلسطيني؟ حين يكسب الفلسطينيون ضحية، فإن هويته تتعرض للإخفاء، وحين يقاوم، تصبح هذه الهوية معروفة ويتم التركيز على أن "المعتدي" فلسطيني. إن تغييب الحقائق السياقية الأساسية، والمتمثلة تحديداً بالاحتلال الإسرائيلي المتواصل منذ عقود وما فرضه من واقع على الأرض هو مثال آخر على الإستراتيجية الصحفية المتبعة في وسائل الإعلام الغربية السائدة، والتي أسهمت في دعم الرواية الرسمية الإسرائيلية، وأثرت سلباً على مصداقية العديد من المؤسسات الإخبارية، عدا عن أنها لم تقم بواجبها في تقديم تغطية واضحة ومتوازنة للقراء والمشاهدين.

خلال أعياد الفصح المجيد، أو لو أن كنيساً يهودياً تعرض ومن فيه من المصلين للاعتداء من قبل رجال أمن في مكان ما. يعلق المؤرخ الأمريكي جوان كول من جامعة ميتشيجن على ذلك قائلاً: "فلنتخيل لو أن الإسرائيليين هاجموا كاتدرائية القديس بطرس في الفاتيكان خلال عيد الفصح، هذا تقريباً ما يشعر به المسلمون إزاء الاعتداء على المسجد الأقصى في القدس".

نجد في المقابل توصيف جرائم الطرد القسرية في حيّ الشيخ جراح بأنها مجرد إجراءات "إخلاء"، وذلك بالاتساق مع الرواية الإسرائيلية التي تختزل المسألة بأنها "نزاع عقاري"، وهي تعبيرات تكررت في العديد من وسائل الإعلام الكبرى. ففي نيويورك تايمز نطالع هذا العنوان: "الإخلاءات في القدس في مركز النزاع الإسرائيلي الفلسطيني". كما تسقط العديد من التقارير ذكر حي الشيخ جراح، أو تتجنب بيان أنه يقع في القدس الشرقية.

إن اللجوء إلى وصف القضية بأنها "متنازع عليها" من شأنه أن يطمس هوية السكان الفلسطينيين للمكان، وتاريخهم فيه، كما يتجاهل حقيقة أساسية تتمثل في أن القدس الشرقية تحت الاحتلال العسكري

الإصرار على إسقاط الحقائق السياقية الأساسية للقضية، وفي مقدمتها حقيقة أن الضفة الغربية واقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي، وأن قطاع غزة يزرح تحت حصار إسرائيلي منذ أكثر من 14 عاماً، إضافة إلى حقيقة التفاوت الكبير على مستوى القوى والبنية التحتية العسكرية والتقنية لإسرائيل مقارنة مع الوسائل البدائية للمقاومة الفلسطينية. فالجيش الإسرائيلي يحتل مرتبة متقدمة عالمياً على مستوى القدرات التقنية الهائلة التي يحوزها. كما تهمل وسائل الإعلام الغربية الرواية الفلسطينية نفسها، مغفلة لحقيقة أن الممارسات الإسرائيلية تنتهك القوانين الدولية، بل وترقى في بعض الحالات إلى جرائم حرب.

نلاحظ في العديد من العناوين في التقارير الإخبارية عبارات من قبيل "المزار المقدس" (Holy Shrine)، أو "الموقع المقدس" (Holy site)، للإشارة إلى المسجد الأقصى. ففي أسوشيتد برس ونيويورك تايمز، يتحوّل المسجد الأقصى إلى "مزار مقدس"، بينما تشير إليه شبكة "أي بي سي" بعبارة "الموقع المقدس". وهكذا يسقط أي اعتبار لحقيقة أن مئات الفلسطينيين الذين جرحوا أثناء الاعتداءات الإسرائيلية، كانوا في واقع الأمر داخل المسجد الأقصى وباحاته، معتكفين على مدى عشرة أيام خلال شهر رمضان المبارك. كل ذلك يغيب تماماً عن التغطية الإخبارية للأحداث، ولا يتم إيلاؤه أية أهمية. ولتقريب الصورة أكثر، يمكن أن نتخيل -مثلاً- ردّة الفعل في وسائل الإعلام العالمية لو كان الانتهاك قد استهدف إحدى الكنائس

المصادر:

- 1) Butler, Judith. «Precariousness and grievability—when is life grievable?» (2015): 16

آليات التنظيم الذاتي للصحفيين.. حماية للمهنة أم للسلطة؟

محمد أحداد

هل يمكن أن تنجح آليات التنظيم الذاتي للصحفيين في البلدان التي تعيش «اضطرابات» ديمقراطية، أو التي توجد في طريق التحول الديمقراطي؟ بعض التجارب أثبتت أن مجالس الصحافة التي أسست لحماية حرية الصحافة وأخلاقيات المهنة تحولت إلى أداة إما في يد السلطة أو القضاء لمعاينة الصحفيين المزعجين.

عميق بين وسائل الإعلام والجمهور، والتشكيك الدائم في مصداقية الصحفيين.

في هذا السياق، يتم الترويج بشكل متزايد لآليات التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام، التي أسستها مهنة الصحافة نفسها لاحترام أخلاقيات المهنة كعلاج لأزمة مصداقية الصحفيين.

يمكن أن تتخذ هذه الآليات أشكالاً مختلفة، لكنها تتجسد بشكل أساسي في مجالس الصحافة. عادة ما يتم إنشاء هذه الهيئات على المستوى الوطني للتعامل مع الشكاوى الواردة من مستخدمي وسائل الإعلام بشأن الانتهاكات

معطيات اعتبرت سرية حول مراسلات بين عسكريين تحرض على العنصرية والكرهية ضد المهاجرين والأجانب بشكل عام.

بين الحكيم، تتأرجح تجربة آليات التنظيم الذاتي للصحفيين، وإن كانت وظيفتها الأساسية هي حماية حرية التعبير ومراقبة المعايير الأخلاقية والمهنية وصيانة حق المجتمع في الإخبار، فقد تحولت في بعض البلدان إلى سيف مسلط ضد الصحفيين المزعجين للسلطة.

لم تفض الثورة التكنولوجية فقط إلى تطور الممارسة الصحفية، بل إلى إحداث شرخ

في سنة 2008، رفضت محكمة محلية بلجيكية أن تنظر في قضية مرفوعة من مسؤول جهوي ضد صحفي كتب أن "المسؤول الأصلع سيجعل الاقتصاد أصلع". اعتبر الاجتهاد القضائي أنه حتى وإن تحققت جنحة القذف، فإنها تقع ضمن حدود حرية التعبير، وأن المكان الحقيقي لحل هذه المنازعات هو مجالس الصحافة وليس مجالس القضاء.

في وقت لاحق، وداخل القضاء الأوروبي أيضاً، أصدرت محكمة إسبانية بإجماع الآراء حكماً يقضي بإدانة صحفيين (بعد التشاور مع هيئة التنظيم الذاتي للصحفيين)، لنشرهم



التجربة أثبتت أن نجاح آليات التنظيم الذاتي للصحفيين تكون أكثر فاعلية في البلدان الديمقراطية (تصوير: تاكت هيل - شترستوك).

بالنظر إلى أن استغلال الحكومة لتنظيم وسائل الإعلام يحتمل أن يكون أكثر خطورة من استغلال وسائل الإعلام لتنظيم وسائل الإعلام، فقد أوصى تقرير تم تقديمه في 21 يناير 2013 إلى المفوضة الأوروبية نيلي كروس بأنه "يجب أن يكون لدى جميع دول الاتحاد الأوروبي مجالس إعلامية مستقلة، يكون تكوينها متوازنا سياسيا وثقافيا ومتنوعا اجتماعيا، مختصا بالتحقيق في الشكاوى، ولكنه مسؤول أيضا عن ضمان أن وسائل الإعلام قد نشرت مدونة لقواعد السلوك..."

”التنظيم الذاتي القسري“

إن المنظمات الدولية المعنية بحرية وسائل الإعلام، مثل مجلس أوروبا، أو اليونسكو، أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لحرية وسائل الإعلام، أفرت أن التنظيم الذاتي هو الشكل التنظيمي الذي يضمن أفضل حرية للصحفيين عندما يقترن بضمانات دستورية وتشريعية صارمة ومحدودة. لحماية حرية وسائل الإعلام وضمان حرية الوصول إلى المعلومات وكذلك حماية المصادر.

المحتملة لأخلاقيات الصحافة. ظهرت هذه المجالس الصحفية لأول مرة في السويد عام 1916، ثم تأسست فيما بعد في غالبية دول الاتحاد الأوروبي وبعض دول العالم.

”

إذا كانت وظيفة مجالس الصحافة هي حماية حرية التعبير ومراقبة المعايير الأخلاقية والمهنية وصيانة حق المجتمع في الإخبار، فقد تحولت في بعض البلدان إلى سيف مسلط ضد الصحفيين المزعجين للسلطة.

“

إنشاء مجالس للتنظيم الذاتي لمراقبة المعايير الأخلاقية والمهنية لدى الصحفيين لا يمكن أن يقوم في مجتمع لا يتوفر على آليات تحترم الحد الأدنى من الديمقراطية السياسية. لذلك، تجد في الدول التي تعيش تحولات سياسية أو ديمقراطية، أن مجالس الصحافة مفرغة من محتواها الحقيقي أو أنها تصير

واستهداف وسائل الإعلام الأكثر إزعاجا للسلطة السياسية.

طريقة ملتوية لفرض الرقابة عليهم.

إنه في النهاية نوع من "التنظيم الذاتي الإجمالي"، تمارس من خلاله السلطة ضغوطا على ملاك وسائل الإعلام. وتصبح هذه المهمة سهلة جدا في بيئة مطبوعة مع الفساد، تؤول فيها ملكية وسائل الإعلام إما لرجال

لكن هل هذه التخوفات مشروعة ويجب أن تجعلنا نخشى من فكرة التنظيم الذاتي؟ أم أنها فقط ذريعة توظفها وسائل الإعلام بمنطق أن الصحفي "فوق المحاسبة؟ بشكل عام، بينت الوقائع أن البلدان التي تمر بفترة انتقال



في الكثير من الدول تتضمن تركيبة مجالس الصحافة ممثلين عن القضاء وعن المجتمع (تصوير: أفولابي سوتوند - رويترز).

تابعة بشكل مباشر أو غير مباشر للسلطة السياسية.

بالاستناد على هذه التخوفات، فإن سلطة مجالس الصحافة قد تتجاوز دورها التعديلي التنظيمي إلى القضاء على الصحافة المستقلة، كأن تطالب المجالس بعملية مراجعة ضربية لبعض الصحف واستدعاء صحفيين بعينهم،

مع نزوع نحو الاستبداد تصر بشكل مفرط على الانتهاكات المزعومة لأخلاقيات الصحافة، من أجل تشويه سمعة الصحفيين المحرجين، أو منع الصحافة من تغطية مواضيع حساسة مثل الفساد والدين والقوميات أو القضايا العرقية. بمعنى أدق، يمكن اعتبار الدعوات التي تطالب الصحفيين بتحمل المسؤولية على أنها

الأعمال أو لشخصيات سياسية قريبة من السلطة.

في بلدان غير مستقرة مثل بعض دول العالم العربي، أو دول الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية، لا توفر البيئة المناسبة لدعم مبادئ التنظيم الذاتي، يبرز هذا الوعي نسبيا داخل بعض المنظمات المعنية بحرية الصحافة. هكذا، ساط

ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية وسائل الإعلام الضوء على مخاطر التنظيم الذاتي الإجمالي الذي تروج له الحكومات وتستخدمه، مما يجعل من الممكن تحويل هذا النظام إلى شكل من الرقابة الذاتية يكون أكثر "نعومة" من أي شكل آخر من أشكال الرقابة.

يعتمد تعزيز التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام في نهاية المطاف على التوجه السياسي والديمقراطي للحكومات الوطنية. وبناء على ذلك، لن تنجح الجهود المبذولة لإقرار مجالس للصحافة، أو ستفشل جزئياً إذا لم تدعم

سلطات الدولة وتحفز، في المقام الأول، تطوير وسائل الإعلام الحرة والمستقلة.

”

إنشاء مجالس للتنظيم الذاتي لمراقبة المعايير الأخلاقية والمهنية لدى الصحفيين لا يمكن أن يقوم في مجتمع لا يتوفر على آليات تحترم الحد الأدنى من الديمقراطية السياسية.

“

هكذا، فإن فكرة تعزيز المسؤولية الجماعية للصحفيين في مواجهة "اندثار" المسؤوليات الفردية تكتسب زخماً، ومعها، تكتسب فكرة "وظيفية" لحرية التعبير التي تتمتع بها الصحافة. معنى ذلك أن تعزيز الحماية، بقدر ما يخدم النقاش الديمقراطي ويحقق المصلحة العامة، فإنه يؤسس لتعاقد مهني وأخلاقي جديد محوره مؤسسات التنظيم الذاتي.

في هذا السياق بالذات، يؤكد القانون القضائي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بشكل أكثر وضوحاً، على أهمية الصحافة الجيدة في الأنظمة الديمقراطية، ويجعل احترام أخلاقيات الصحافة

أولوية في الممارسة المهنية، ووسيلة لتعزيز الدفاع عن الصحفيين في أوروبا. يذهب هذا القانون أبعد من ذلك، حين يعتبر أن السلطة القضائية لا ينبغي عليها في الأنظمة الديمقراطية أن تستجيب للشكاوى المتعلقة بأخلاقيات المهنة؛ لأنها من اختصاص الصحفيين أنفسهم، وكلما فتح الباب أمام الاجتهاد القضائي، وجد الصحفيون أنفسهم أمام تغول السلطة التي ستستثمر قضية الأخلاقيات لضرب حرية الصحافة.

ارتباط الدولة وتنظيم الصحافة باعتبار وسائل الإعلام جزءاً من قانون السوق (العرض والطلب)، من خلال المراهنة على ذكاء الأفراد لمعاقبة الانتهاكات المحتملة للصحفيين، فإن ظهور الصحافة "الشعبية" (أو الشعبية)، والإمعان في انتهاكاتها الأخلاقية سرعان ما أدى إلى التشكيك في مبدأ "دعه يعمل باسم الحرية" الذي يؤطر القيم الليبرالية. اليوم، وفي عصر الإنترنت والشبكات الاجتماعية، وقد أصبح للجميع حرية تقديم المعلومات ونقلها أيضاً، عادت قضية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام إلى قلب الجدل من جديد.

تتعارض الصحافة التقليدية، التي تركز على قيم الحيادية وتدقيق الحقائق وتعددية الأفكار، بشكل متزايد مع ثقافة الصحافة الرقمية التي تقوم على الفورية والشفافية. ومع انحسار مصداقية الصحافة لدى الجمهور، وتحميلها المسؤولية في الفشل في حماية أخلاقيات المهنة بشكل ذاتي دون رادع (إما من المجتمع أو من السلطة عبر سن قوانين)، يقدم نظام التنظيم الذاتي نفسه قارب نجاة مهني وأخلاقي.

لماذا التنظيم الذاتي؟

في نظام ديمقراطي يضمن سيادة القانون، يتمتع نظام التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام بالعديد من المزايا، ففي بداية القرن العشرين، ظهر مفهوم المسؤولية الجماعية لمهنة الصحافة كجواب لـ "الاندثار" التدريجي للمسؤولية الفردية للصحفيين داخل المؤسسات الصحفية. وبينما دعت النظريات الليبرالية منذ القرن الثامن عشر إلى فك

الشكوك بشأن استقلاليتهم أو حيادهم، خاصة في التعامل مع القضايا المرتبطة بأخلاقيات المهنة أو الدفاع عن مصالح ملاك وسائل الإعلام.

بعض مجالس الصحافة استبقت هذه الاتهامات بإنشاء آليات لتحسين نفسها من المهنيين ومن الدولة، من بينها اختيار تركيبة أعضاء مجلس الصحافة وطريقة تعيينهم. ولهذا السبب، فإن غالبية مجالس الصحافة لا تضم ممثلين عن الصحفيين فحسب، بل تشمل أيضا ممثلين عن مالكي وسائل الإعلام وممثلين عن المجتمع المدني.

في بعض البلدان، مثل هولندا عُين قاضٍ لرئاسة هيئة التنظيم الذاتي، فيما عمدت مجالس أخرى إلى تأسيس آليات لضمان الاستقلال المالي، وعلى هذا النحو لا يجب، بنص القانون، أن تتجاوز المساهمة المالية للدولة في ألمانيا الثلث من ميزانية مجلس الصحافة. أما في بلجيكا، لا يقدم التمويل مباشرة إلى هيئات التنظيم بل عبر جمعيات تمثل الصحفيين. رغم كل هذه التحسينات التي أقرتها هيئات التنظيم الذاتي، تبرز تهديدات جادة تمس نظام التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام. فلجوء القضاة إلى الاستعانة بأرائها في قضايا مطروحة أمام العدالة، يضرب فكرة الحرية المقرونة بالمسؤولية التي تنطلق منها أخلاقيات المهنة.

في إنجلترا، ينص النظام الجديد لتنظيم وسائل الإعلام المنصوص

درع لحرية التعبير

لا شك، إذن، في أن نظام التنظيم الذاتي يمكن أن يشكل درعا لحرية الصحفيين داخل الأنظمة الديمقراطية. تستدعي قوانين العديد من مجالس الصحافة حماية حرية الإعلام حتى وظائفها الأساسية، بل بعضها طور أنشطة في هذا الاتجاه. في سويسرا، على سبيل المثال، ينص المجلس السويسري للصحافة في المادة الأولى والثانية من قانونه الداخلي أن "مجلس الصحافة يتخذ موقفا، بناء على شكوى أو بمبادرة منه، بشأن القضايا المتعلقة بأخلاقيات المهنة في وسائل الإعلام حماية لحرية الصحافة دون الإخلال بأخلاقيات المهنة".

أما في بلجيكا، يعتبر عضو مجلس الصحافة هو الأصل في قانون حماية المصادر الصحفية الذي اعتمده البرلمان في عام 2005، بل إن مجلس الصحافة يدعى بانتظام إلى البرلمان لإبداء رأيه في مشاريع القوانين التي قد تشكل خطرا على حرية التعبير.

بكل هذه الفرص التي توفرها مجالس التنظيم الذاتي، فإنها تواجه اتهامات بأنها شكلية وتدافع عن مصالحها النقابية الخاصة عوض الدفاع عن المصلحة العامة للمجتمع، المتمثلة في ضمان الحق في الإخبار. إن الصحفيين الأعضاء في آليات التنظيم الذاتي يجدون أنفسهم قضاة وأصحاب مصلحة، وقد تحوّلوا حولهم

بالإضافة إلى استعادة مصداقية الصحافة، فإن آليات التنظيم الذاتي مثل مجالس الوساطة أو مجالس الصحافة تحقق فوائد ملموسة لمستخدمي وسائل الإعلام، فهي توفر بديلا لمحاكم العدل، التي يلجأ إليها

”

في بلجيكا، يعتبر مجلس الصحافة هو الأصل في قانون حماية المصادر الذي اعتمده البرلمان، بل إن مجلس الصحافة يدعى بانتظام إلى البرلمان لإبداء رأيه في مشاريع القوانين التي قد تشكل خطرا على حرية التعبير.

“

عدد قليل من المواطنين في نهاية المطاف، لأسباب مالية أو ثقافية، وتمنح الحق للجمهور في الحصول على معلومات جيدة.

يظهر تحليل تاريخ إنشاء مجالس الصحافة في أوروبا (الغربية) أن هذه الهيئات أسست في الغالب لتجنب تهديد تدخل الدولة في مجال حرية الإعلام، وأنها ساهمت أحيانا في إلغاء تجريم السب والقذف الذي استغل في مرات كثيرة من أجل تكميم حرية الصحافة. في أيرلندا، على سبيل المثال، تم قبول إلغاء تجريم التشهير مقابل إنشاء هيئة ذاتية التنظيم في عام 2007.



23

رغم تأسيس تجارب للتنظيم الذاتي بالعالم العربي، يعتقد الكثير من الصحفيين أنهم «فوق المحاسبة» (تصوير: آيس لين - غيتي).





الهدف الأول من تأسيس مجالس الصحافة هو حماية حرية التعبير واحترام المعايير الأخلاقية والمهنية للممارسة الصحفية (تصوير: تاكت هيل - شترستوك).

عليه في الميثاق الملكي على عقوبة مزدوجة وغرامات نموذجية، لأي وسيلة إعلام لا تحترم المبادئ الأخلاقية مثل احترام خصوصية الأفراد أو رفض الانضمام إلى مجلس الصحافة.

يطرح الموضوع إشكالا مهنيا وقانونيا في نفس الوقت، فالقضاة الذين يصدرون أحكامهم بالتشاور بعض الأحيان مع مجالس الصحافة، يحولون المعايير الأخلاقية لمهنة الصحافة إلى مرتبة

القواعد القانونية التي قد تؤسس لأحكام تمثل اختصاصا حصريا لمجالس الصحافة. ذلك أن انتهاك معيار أخلاقي لا يعني بالضرورة وجود انتهاك لمعيار قانوني، ومن الشائع إيجاد قواعد أخلاقية تحظر ما لا يحظره القانون. نقصد أن الصحفي الذي ينتمي إلى مؤسسة إعلامية تدعي أنها مستقلة بينما تشجع التحيز السياسي وتلغي الآراء المختلفة، لا يرتكب جرما قانونيا، بل ينتهك معيارا أخلاقيا.

” مجالس التنظيم الذاتي لم تأت لسن القواعد القانونية أو لمحاسبة الصحفيين بمقاربة جنائية، بل لإيجاد صيغة مهنية لاحترام أخلاقيات الصحافة.

“

مجالس التنظيم الذاتي لم تأت لسن القواعد القانونية أو لمحاسبة الصحفيين بمقاربة

والعنصرية، يعد حكماً لاغياً ولا يحترم حرية الصحافة وحق المواطنين في الإخبار.

ينطوي الحكم على استنتاج أساسي وهو أنه ليس من دور القضاء أن يستولي على أدوار مجالس التنظيم الذاتي في إملاء أساليب العمل التي يجب أن يلتزم بها الصحفيون.

يتعرض الصحفيون يوميا لضغوطات ملاك وسائل الإعلام والقيود الزمنية للبث التلفزيوني المباشر، ويتوسع بذلك هامش الخطأ وانتهاك قواعد السلوك المهني والمعايير الأخلاقية، وفي ظل تطور وسائل التواصل الاجتماعي التي باتت تنافس الصحفي في أدواره التقليدية، لا يملك الصحفيون اليوم إلا تنظيم أنفسهم بأنفسهم أو انتظار عصا السلطة وأحكام القضاء.

ينتهكونها، فهاهي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي ينظر إليها كخط الدفاع الأخير عن الحريات داخل الفضاء الأوروبي، تدين حكماً قضائياً إسبانيا يضرب حرية الصحافة. لقد نشرت صحف إسبانية مقالات تشير إلى مراسلات بين مسؤولين عسكريين وسيئون إلى الأجانب والمهاجرين. بعد طلب رأي مجلس الصحافة، أدانت محكمة محلية الصحف لنشرها معلومات سرية، وهو حكم أقره القضاء في مدريد. الحكم بحماية سرية المعلومات العسكرية، أصبح محط انتقاد حاد من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي اعتبرت أن إصدار الحكم بناء على رأي مجلس الصحافة، دون استحضار "المصلحة العامة" من وراء نشر الوثيقة والمتمثلة في فضح الترويح لخطاب الكراهية

جنائية، بل لإيجاد صيغة مهنية واحترام أخلاقيات الصحافة. وأمام هذا الوضع الذي أصبح سائداً يجب ألا تصبح آليات التنظيم الذاتي بديلاً للمحاكم أو آليات "سابقة للمحاكمة" توظف قراراتها في المحاكم من قبل المدعين أو القضاة.

”

القضاة الذين يصدرون أحكامهم بالتشاور مع مجالس الصحافة، يحولون المعايير الأخلاقية لمهنة الصحافة إلى مرتبة القواعد القانونية التي قد تؤسس لأحكام تمثل اختصاصاً حصرياً لمجالس التنظيم الذاتي.

“

الذين يزعمون احترام حرية الصحافة هم أول من

المصادر:



- 1) https://repository.upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1143&context=asc_papers
- 2) http://www.senat.fr/rap/r12-443/r12-443_mono.html
- 3) Autorégulation de l'information: Comment incarner la déontologie? Marie Sirinelli, Rapport remis au ministre de la culture Aurélie Filipetti, 2014
- 4) Freedom House, Freedom of the Press reports, 2012
- 5) <https://www.csa.be/document/rapport-annuel-conjoint-csa-cdj-2017/>
- 6) <https://www.hrw.org/fr/news/2012/02/16/hongrie-la-liberte-de-la-presse-est-menacee>
- 7) <https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP131211>

تغطية قضايا التحرش.. حماية الضحايا أولاً

فتحية الفخاخي

تفرض الممارسة الصحفية احترام أخلاقيات المهنة، لكن حين يتعلق الأمر بقضايا التحرش يصبح الالتزام بها «مقدسا». حماية للضحايا وسمعتهم خاصة في المجتمعات التي مازالت تحكمها تابوهات التقاليد «والعار الاجتماعي». إدراك ماهية التحرش والتمكن من الأدوات المعرفية واللغوية تشكل تحديات في مجال تغطية قضايا التحرش.

قضايا التحرش بعد تورط مشاهير فيها، دفعت القضية إلى واجهة النقاش، وأصبح الإعلام مطالباً بتغطية قضايا التحرش، بهدف التعريف بالجريمة، والأسباب التي تؤدي لها، حيث تؤكد الدراسات الإعلامية أن لطبيعة التغطية الصحفية تأثير على معرفة واتجاهات ومعتقدات الجماهير تجاه هذا النوع من القضايا (2). يطلع الإعلام، إذن، بدور ورسالة مهمين أثناء تغطية جرائم التحرش، من خلال عرض الأخبار وتحليلها بدقة وموضوعية، وتقديم الإحصائيات والأرقام التي تعطي صورة

انطلقت حركة "Me too" عام 2006 على يد تارانا بورك التي استخدمت هذا التعبير لرفع الوعي بالانتهاكات التي تتعرض لها النساء. وفي العام 2017، اكتسب هذا المصطلح شهرة عالمية عندما استخدمته الممثلة أليسا ميلانو، تبعه نشر شهادات من ممثلات في هوليوود عن وقائع تحرش تعرضن لها في بيئة العمل، لينتشر المصطلح عالمياً وتستخدمه النساء في الحديث عما تعرضن له من انتهاكات (1).

الزخم الإعلامي الذي اكتسبته

تحتل أخبار التحرش اليوم مساحة واسعة من التغطيات الإعلامية عربياً وعالمياً، فمنذ انطلق حركة "وأنا أيضاً" (Me too)، أصبحت قضايا التحرش "ترند صحفي"، وأصبح الكثيرون يلهثون وراء هذا النوع من الأخبار والتغطيات الصحفية التي تجذب القراءات أو "الترافيك". لكن هل فكر الصحفيون وهم يكتبون قصصهم في دورهم ودور الإعلام في هذه القضية؟ وهل يكتبون عنها من أجل كسب مزيد الزيارات والقراءات والمشاهدات، أم أنهم يسعون لعلاج واحدة من مشكلات المجتمع، ووضع حد لها؟

تركز معظم النصائح الخاصة بالكتابة عن التحرش على حماية خصوصية الضحية، وتلبية مطالبها، والحفاظ على أمنها وعدم تعريضها للخطر (تصوير: فرنسوا نيل - غيتي).

خاصة أن ما يقوم به الإعلام من تسليح للمرأة يؤدي لنشر ثقافة التحرش“ (3). يعني ذلك أن رسالة الإعلام في مكافحة التحرش لا يجب أن تقتصر على نشر الأخبار عن الجرائم التي ترتكب، وإنما تقع على عاتقه مسؤولية المعالجة والتوعية، ومحاربة ظاهرة ”تسليح المرأة“ في الإعلام، كاستخدام عبارات تحمل في مضمونها تحرشا باعتبارها عبارات ”مجاملة“. فعلى سبيل المثال، نشر كاريكاتير مؤخرا في جريدة المصري اليوم للتعليق على قضية الصاروخ الصيني التائه في الفضاء، حيث استخدم لفظ الصاروخ في الإشارة للمرأة،

لا بد من إدراك مفهوم التحرش قبل الكتابة عنه، خاصة وأن كثيرا من الصحفيين، قد لا يدركون معنى التحرش، وقد يتعاملون مع بعض التصرفات باعتبارها سلوكا عاديا.

أشارت دراسة حديثة نشرت في أكتوبر 2020 إلى أن حركة ”Me Too“ ساهمت في زيادة الوعي بقضايا التحرش، لكن لتحقيق أثر فعلي على الأرض، لا يكفي تعريف الناس بالوقائع، بل يجب أيضا اتخاذ خطوات لتحديد سبب هذه الجرائم،

كاملة عن القضية. فهل تقوم الصحافة بهذه المهمة حاليا؟ ثم هل ما نراه من تغطيات لقضايا التحرش التي تحمل عناوين مثل: ”شاهد فيديو يكشف تحرش رجل بطفلة“، أو اقرأ ”تفاصيل واقعة تحرش مثيرة بفتاة..“، أو ”لقاء مع والدة الطفلة ضحية التحرش“، وغيرها، تحمل رسالة إعلامية؟ وهل يفكر من كتبها في هذه الرسالة أم أنه كان يسعى لركوب الموجة أو ”الترند“ على حساب القضية الأساسية؟ وكيف يمكن أن تنطوي بعض التغطيات على مساهمة في نشر ظاهرة التحرش؟



حركة Me too بقدر ما حررت النساء اللواتي تعرضن للتحرش، أعادت
جدل التغطية الصحفية إلى الواجهة (تصوير: سين غالوب - غيتي).

وهو لفظ يندرج في قاموس التحرش اللفظي بالمرأة للإشارة إلى "جمالها".

من هنا تظهر أهمية إدراك مفهوم التحرش قبل الكتابة عنه، خاصة وأن كثيرا من الناس، ومنهم الصحفيون، قد لا يدركون معنى التحرش، وقد يتعاملون مع بعض التصرفات باعتبارها سلوكا عاديا، أو كما نقول "معاكسة". تعرف منظمة "وان إفرا" WAN-IFRA ضمن برنامجها "النساء في الأخبار" التحرش الجنسي على أنه: "تصرف عدائي وغير مرغوب به، ذو طبيعة جنسية ينتهك كرامة الشخص ويشعره بالإهانة أو الترهيب أو التهديد، وهو تصرف غير قانوني في معظم البلدان، ويندرج تحته عدة أشكال وهي التحرش اللفظي، أو غير اللفظي، أو الجسدي، وحتى الاغتصاب" (4).

وتجرم القوانين المحلية والعالمية التحرش بأشكاله المختلفة، فيما لدى بعض الدول العربية ومن بينها مصر ولبنان قوانين خاصة بالتحرش، تحدد ما هي جريمة التحرش وتفرض عقوبات عليها، وقوانين أخرى تجرم التحرش الإلكتروني. كما تجرم عدد من الدول التحرش في إطار جرائم حماية الشرف والآداب العامة، وتضع بعض هذه القوانين قيودا لحماية شخصية المبلّغ أو الضحية أو الناجي/ة، وإن كان معظمها يضع عبء الإثبات على الضحية.



تغطية صحفية استثنائية

وضعت عدد من دول العالم قواعد خاصة بالتغطية الإعلامية لجرائم التحرش، استثنتها من الجرائم العادية، ووضعتها في إطار خاص. ففي بريطانيا مثلاً، تقول القاعدة الأساسية إن الإعلام يتابع القضايا المعروضة في المحاكم بشفافية وانفتاح، مما يعني نقل جميع تفاصيل القضية من أسماء المتهمين والضحايا، لكن التحرش يعد استثناء من هذه القاعدة، مع وجوب إخفاء شخصية الضحية أو الناجية/ة في كل الأحوال ومدى الحياة حتى لو أسقطت القضية، ويمكن للناجية/ة تقرير الكشف عن هويتها/ا إذا كانت فوق 16 سنة (5).

ووضعت الكثير من المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية بالصحافة، ومن بينها الاتحاد الدولي للصحفيين واليونيبيف، موثيق أخلاقية وأدلة إرشادية لتغطية جرائم التحرش والعنف ضد النساء، تشترك معظمها في عدة عناصر رئيسية، أهمها إخفاء هوية الضحية أو الناجية/ة (6)، (7).

يقول رون إف سميث في كتابه حول أخلاقيات الصحافة إن "الصحفيين أنفسهم عادة ما لا يفضلون ذكر اسم ضحايا الاغتصاب، اعتقاداً منهم أن الخوف من التعرض لمزيد من الإذلال هو ما يجعل بعض ضحايا الاغتصاب لا يبلغن عن الجريمة، مستشهدين باستطلاع

رأي توصل إلى أن أكثر من ثلثي النساء المستطلعة آراؤهن قلن إن احتمالية إبلاغهن عن الاعتداءات الجنسية ستكون أكبر إذا كان هناك قوانين تحظر إفشاء أسمائهن".

”

الصحفيون عادة لا يفضلون ذكر اسم ضحايا الاغتصاب، اعتقاداً منهم أن الخوف من التعرض لمزيد من الإذلال هو ما يجعل بعض ضحايا الاغتصاب لا يبلغن عن الجرم.

“

لكن الحظر على التصريح بأسماء ضحايا الاغتصاب والانتهاك الأسري ليس مطلقاً، وفقاً لسميث، "فكل وسائل الإعلام تنشر الأسماء إذا ما قتلت الضحية، كما تذكر غالبية وسائل الإعلام أسماء الضحايا الذين يقررون الكشف عن الجريمة للجمهور، ويوافقون على أن تنشر أسمائهم، ويذكر نصف وسائل الإعلام تقريباً اسم الضحية إذا كانت الشخصية معروفة على مستوى البلاد، وكثير من المحررين يلتفون على القواعد إذا ما ذكرت وسائل الإعلام الأخرى اسم الضحية، أو إذا اتهمت زوجة زوجها بالاغتصاب" (8).

تركز معظم النصائح الخاصة بالكتابة عن التحرش على حماية خصوصية الضحية، وتلبية مطالبها، والحفاظ على أمنها وعدم تعريضها للخطر، سواء بالكشف عن هويتها

أو حتى باختيار مكان عقد المقابلات الصحفية معها. وفي بعض الدول التي تنص قوانينها على سرية بيانات الضحية، يمنع نشر أي بيانات يمكن أن تكشف عن هويتها. ووفقاً لهذه القواعد، يجب على الصحفي أن يأخذ في اعتباره ألا تساهم المعلومات التي ينشرها، لو جمعت مع المعلومات الأخرى المنشورة في المواقع المختلفة، في الكشف عن هوية الضحية. وفي حال نشر الخبر على مواقع التواصل الاجتماعي فيجب أن يحرص ألا تساهم التعليقات في الكشف عن هويتها عن طريق حظر التعليقات على هذه النوعية من الأخبار (5).

المرصد الأردني للإعلام يحظر نشر صور وأسماء ضحايا الاعتداءات الجنسية أو الأسرية، وعلى الأخص الأطفال؛ نظراً لحساسية وخصوصية هذه القضايا وتأثيرها على الضحايا مستقبلاً.

ونظراً لحساسية جرائم التحرش، وحساسية وضع الناجيات في بعض المجتمعات، ومن بينها المجتمعات العربية، فإن معظم الأدلة تضع قواعد خاصة لمقابلة الناجيات، من بينها الاستعانة بصحفيين محليين وأشخاص يستطيعون الوصول إلى الناجيات دون حرج أو حساسية (الصحفيات عادة أكثر قدرة على الحوار مع الناجيات)، والحرص على توفير مكان آمن وملائم لعقد المقابلة، ويفضل أن تختاره الضحية بنفسها (9). ومن الطبيعي أن يجمع الصحفي



في المجتمعات العربية يفضل الاستعانة بصحفيين محليين للاستماع إلى ضحايا التحرش نظرا لحساسية الموضوع (تصوير: آدم بيري - غيتي).

تسبب لوما لضحية، كتلك التي نقرؤها في كثير من التغطيات اليوم، والتي تتضمن وصفا لملابس الضحية أو موعد الجريمة ومكانها، وكأن ملابسها أو موعد خروجها من المنزل السبب في حدوث الجريمة. فنجد عبارات من قبيل "كانت ترتدي فستانا قصيرا أو مثيرا"، أو "في طريق عودتها للمنزل بعد منتصف الليل"، ليكون الرد في أذهان الجمهور "وإيه اللي وداها هناك" (6)، (9).

وقد يذهب البعض إلى عدم استخدام لفظ الضحية، واستخدام لفظ الناجية بدلا عنه، اعتمادا على دراسات تشير إلى أن من تعرضن لهذا النوع من الجرائم يفضلن لفظ

اللغة الدقيقة المنصفة

تعتبر اللغة أحد المعايير المهمة الخاصة بالكتابة عن التحرش، وتتفق معظم الإرشادات الدولية الخاصة بهذا المجال على ضرورة اختيار كلمات تصف بدقة ما حدث، وتجعل القارئ يشعر بفضاعته؛ فلا يستخدم الصحفي تعبيرات أو كلمات كالتي تستخدم في وصف الأفعال الحميمة العادية، بل يجب أن يستخدم تعبيرات أكثر قسوة وفظاظة. وفي نفس الوقت يجب ألا يستخدم الصحفي عبارات أو كلمات تتضمن إطلاق أحكام أو تشويه أو تنميط للضحية، أو أوصاف وتفاصيل يمكن أن

أكبر قدر من المعلومات عن القضية قبل الحوار، لكن هذا لا يعني أن يذهب لاستعراض معلوماته ومعرفته أمام الضحية، بل عليه أن يكون مستمعا جيدا، ويعطيها المجال للحديث بحرية، مع منحها الإحساس بالتقدير والاحترام، والحفاظ على تعبيرات وجه محايدة، وعدم توجيه أسئلة أو استخدام عبارات تحمل في طياتها لوما للضحية. والأهم، كذلك، هو عدم الضغط عليها لتجيب على أسئلة لا تريد الإجابة عنها، وتزويدها بكافة المعلومات عن الموضوع الذي سيتم نشره، وكيف سينشر، حتى أنه يمكن السماح للضحية برؤية وقرءة الموضوع قبل النشر كي تشعر بالطمأنينة.



تتفق معظم الإرشادات الدولية على ضرورة استخدام المصطلحات الدقيقة في الكتابة عن التحرش بشكل يشعر القارئ بطبيعة الحدث وفضاعته (تصوير: روباك دي تشاودري - رويترز).

يستند كثير من الصحفيين في تغطياتهم لقضايا التحرش على البيانات الرسمية الواردة من جهات التحقيق، والتي تحمل في كثير من الأحيان تفاصيل عن الواقعة، وعن هوية المتهم والضحية. ويعتقد البعض أنه طالما ذكرت هذه التفاصيل في بيانات رسمية، فمن حقهم نشرها علانية في الصحف، متجاهلين أن نشر هذه التفاصيل قد يؤثر على سير التحقيق، كما حدث مؤخرًا في مصر، حيث انتشرت أنباء عن تعرض شهود لضغوط في إحدى القضايا الشهيرة والمعروفة بقضية "فيرمونت" أدت في النهاية إلى تبرئة المتهمين، إضافة إلى أن ما تم نشره في هذه القضية من معلومات تضمن

ولأننا جميعًا في هذه المهنة نبحث عن السبق الصحفي، ونشعر بالفخر كلما استطعنا الحصول على معلومات أو تفاصيل أكثر عن الواقعة، فإننا نفعل نفس الشيء في قضايا التحرش، فتجد موضوعات كثيرة تحمل عناوينها كلمات من قبيل "تفاصيل واقعة فتاة..."، "ضحية التحرش تروي تفاصيل الواقعة..." وغيرها الكثير، وهنا يجب أن نطرح سؤالًا: إلى أي مدى يفيد ذكر هذه التفاصيل القضية على مستوى المجتمع؟ ففي حين أن ذكر كثير من التفاصيل قد يكون مضرًا، فذكر القليل من التفاصيل قد لا يعطي صورة واضحة عما جرى.

الناجية. ومن النصائح اللغوية أيضًا، عدم استخدام صيغة المبني للمجهول، لأنها تقلل من خطورة الموضوع، وعدم استخدام كلمات قد تحمل تشكيكًا في الواقعة، مثل (ادعى، زعم... إلخ) واستخدام كلمات محايدة بدلًا منها، مثل "قال" (9).

”

يجب على الصحفي الانتقال من الخاص إلى العام، أي أن يستغل أي حادث تحرش في معالجة القضية من كل أبعادها، عبر ذكر إحصائيات وأرقام تدعم القضية وتشير إلى خطورتها.

“

ذاته، فهي - كما قلنا - وسيلة لتسليط الضوء على هذه المشكلة المجتمعية ومحاولة حلها، وبالتالي يجب على الصحفي أن يعمل على الانتقال من الخاص إلى العام، بمعنى أن يستغل أي حادث تحرش في معالجة القضية من كل أبعادها، عبر ذكر إحصائيات وأرقام تدعم القضية وتشير إلى خطورتها، مع عقد لقاءات مع الخبراء والمتخصصين في هذا المجال، وتقديم معلومات مفيدة عن وسائل حماية الناجيات والجهات التي يمكن أن يتوجهن إليها لمساعدة أخريات على الإبلاغ عن قضايا التحرش، وأن يحرص على ألا يكون أداة للتشهير بالضحية.

الاجتماعي؟ وهل نشر تفاصيل الوقائع وأسماء الضحايا والمتهمين يعتبر مبررا للتخلي عن القواعد والأخلاقيات الخاصة بحماية خصوصية الضحية؟ في رأيي الشخصي إن نشر التفاصيل والأسماء على مواقع التواصل الاجتماعي، لا يبرر للصحفي التحرر من قواعد وأخلاقيات المهنة، وإلا أصبح مبررا للصحفيين نشر الأخبار الكاذبة والمضللة المنتشرة دون التحقق من دقتها اعتمادا على أنها منشورة ومتداولة. الصحافة مهنة لها قواعد وأصول وجمهور اعتاد قراءتها وفقا لهذه القواعد.

ختاما، فإن الكتابة عن جرائم التحرش ليست هدفا بحد

تشهيرا بالضحية، والشهود، حيث نشرت أسماؤهن، وصورهن بملابس وأوضاع قد يرفضها المجتمع.

قضايا التحرش على وسائل التواصل الاجتماعي

تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي اليوم من الأدوات المهمة في الكشف عن جرائم التحرش، ورأينا مؤخرا صفحات مخصصة لسرد روايات وقصص الضحايا، فكيف يتعامل الصحفي مع هذه القضايا التي تثير جدلا على مواقع التواصل

المصادر:

- 1) Me Too founder Tarana Burke: Movement is not over – BBC News
- 2) <https://www.who.int/violenceinjuryprevention/publications/violence/9789241564007eng.pdf>
- 3) <https://link.springer.com/article/10.1007/s11199-020-01196-0>
- 4) Sexual Harassment in The Media
- 5) <https://www.ipso.co.uk/member-publishers/guidance-for-journalists-and-editors/guidance-on-reporting-of-sexual-offences/>
- 6) https://www.ifj.org/fileadmin/user_upload/IFJ_Guidelines_for_Reporting_on_Violence_Against_Women_EN.pdf
- 7) https://arabstates.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/reporting_on_gbv_during_health_crises_-_arabic_-_final.pdf
- 8) <https://www.hindawi.org/books/29260936/>
- 9) <http://www.chitaskforce.org/wp/wp-content/uploads/2012/10/Chicago-Taskforce-Media-Toolkit.pdf>

«الصحافة آكلة الجيف» في المكسيك

نوا زافاليتا
ترجمة: بهاء الدين السيوف

يتجرد الصحفي من تحيزاته المسبقة لكنه لا يتجرد من إنسانيته عند تغطية قضايا تستوجب منه التعاطف مع الضحايا. ورغم ذلك يتجاوز البعض أخلاقيات المهنة، بقصد أو بغير قصد، لاهثا وراء السبق والإثارة، ومتجاهلا الجريمة التي يقترفها بحق الضحايا والمهنة.



يتعامل الصحفيون مع ضحايا العنف وكأنهم يتعاملون مع النجوم دون احترام الحد الأدنى من أخلاقيات المهنة (تصوير: إدغارد غاريدو - غيتي).

الحيوانات الميتة التي بدأت فعليا بالتحلل. وبينما تتربح الثدييات على رأس السلسلة الغذائية فإن آكلات الجيف تزرع في ذيل السلسلة، متغذية على الفتات وبقايا اللحوم وما تبقى من عظام، وهكذا هي الصحافة التي نقصدها.

”صحافة آكلة الجيف“، وصموني بها عندما كنت في تغطية إعلامية بعد حادثة إعدام جماعي في ساحة عامة. صرخ بها المدنيون في وجهنا حين احتشدنا لالتقاط الصورة الأشد وضوحا لمظاهرة نظمها أهالي القتلى الذي كانوا يبكون بلا عزاء، وهمست بها السلطات الأمنية في آذاننا حين تتبعنا عناصر الشرطة وهم يفتشون عن مقبرة سرية لضحايا الجريمة المنظمة.

منذ متى جعلنا تغطية مثل هذه الجرائم مسألة عادية في صحافة أمريكا اللاتينية؟ منذ متى ونحن نطبع مع مثل هذه المجازر؟ وتحت أي الظروف فقدنا أدنى شعور بالألم أو حتى الوخز الخفيف، أثناء تغطية مجزرة راح ضحيتها خمسة أو سبعة أو ثمانية أشخاص، أو مهما كان عددهم؟ كيف نقبل بعدها بساعة واحدة، أن نلتهم شطائر الديك الرومي، ونفكر في إضافة مكونات تزيدها لذاعة؟ كيف لا تتدافع أمعاؤنا بما فيها في تلك اللحظات؟ سألت نفسي مرارا ولم أجد إجابة حتى الآن!

عشرون عاما من العمل الصحفي، تعلمت خلالها كثيرا من الدروس، من قصص كقصة

حسابات، لكن ذلك غير صحيح، ابني لم يذهب سوى لحضور حفل، كلكم تحضرون الحفلات، كفانا هذا، كفى، لا نريد ميتا واحدا آخر!، ثم انهارت بالبكاء. بعد تلك الكلمات صار كل همها كيف تهرب من حشود الصحفيين؛ بدأت تدفعهم عنها وتهش عليهم بأيديها كما لو كانت تطرد سربا من الحشرات. في آخر الأمر، تمكن أقاربها وأصدقائها من إخراجها من وسط الجموع.

”بضع كلمات فقط، لا نريد سوى ذلك!“ صرخ أحد صحفيي تلفزيون أرتيكا على أراسيلي. كم كان يلزم زملائي الصحفيين من التفكير كي يدركوا أن أراسيلي ليست مغنية السوبر بول، شاكير، وليست ماكينة إنتاج الأفلام الهوليوودية جينيفر أنيستون، ولا بطلة الأفلام الهندية الأكثر عرضا في دور السينما فريدا سيلينا بينيتو؟ إنما هي امرأة بسيطة وعادية، سلبها العنف في أميركا اللاتينية ابنها الشاب بعدة طلاقات!



الصحفي الجيد هو إنسان صالح قبل كل شيء.



نسمي هذا النوع من الصحافة في أميركا اللاتينية بر ”الصحافة آكلة الجيف“. المصطلح مستوحى من الطيور التي تتغذى على لحوم

أضواء وكاميرات من كل الأنواع، ومسجلات صوت وهواتف نقالة كانت تلاحق السيدة أراسيلي كاريتا، ذات الخمسين عاما لتسجل سيل الأسئلة التي على ألسنة أعضاء فرق الصحافة المحلية والوطنية وحتى الأجنبية. كانوا يتقاذفون كلمات من قبيل ”العدالة“ و”الألم“ و”الموت“، في محاولة أخيرة لإتمام ذلك الاستجواب البريء والوحشي في الوقت ذاته: ”ما الذي حدث؟“

لم تنبس شفتها بكلمة واحدة، ولم تلتفت أراسيلي إلى أي من الكاميرات حولها. كان وهج الأضواء يشع على وجهها كما لو أنها أمام شمس في وضح النهار، لكن بقلب مفطور. قتل ابنها ألفريدو ميونغنيت كاريتا قبل ست وثلاثين ساعة فقط، أثناء حضوره حفلا في مدينة ميناتيتلان النفطية على خليج المكسيك. وبحسب شهادة بعض الناجين من الحادثة، لم يشرب ألفريدو سوى زجاجتين من الجعة في الحفل قبل وفاته. في تلك الليلة، قُتل ستة عشر شخصا داخل قاعة للاحتفالات على أيدي ستة أفراد من عصابة خاليسكو/الجيل الجديد.

في الثلاثين من أغسطس/آب سنة 2019، دفنت أراسيلي ابنها خلال مراسم جنائزية كنسية داخل مقبرة محلية. وفي المساء دفعها الغضب والألم إلى اعتلاء منصة في ساحة النفط لتصرخ ببضع كلمات وسط الجموع: ”الحكومة تدّعي أن ما جرى لابني كان تصفية

السيدة أراسيلي، وقصص آباء فقدوا أبناءهم بفعل الجريمة المنظمة، وسيدات فقدن أزواجهن ولا يدرين من أين يبدأن البحث، وأمّهات قُلت بناتهن بفعل أفراد لا مجموعات مسلحة، وأبناء لصحفيين جُرّت رؤوسهم، يطلبون العدالة.. وأكثر.

أحاول جاهدا وبكل ما أوتيت من تركيز ألا أدع الضحايا يصمونني بها في وجهي: «صحافة آكلة للجيف».

“

إنهم ضحايا كذلك، أولئك الذين يجاهدون ألامهم وضعفهم، خشية أن يقعوا هم أنفسهم ضحايا للرأي العام، أو ضحايا للحكومة، فيصبح عجزهم مادة إعلامية على نشرات الأخبار الرئيسية.

لأبد من حل أخلاقي

ابنة مفقودة، أو قريب مودع في السجون بغير وجه حق، والعديد من أشكال انعدام العدالة وانتهاك حقوق الإنسان. أما ما هو واضح أمامي ويشكل دافعا لكتابة هذا المقال، هو تحديد ما ينبغي للصحفي الالتزام به أخلاقيا وما الذي يجب عليه تجنبه، كي لا يضع نفسه في موقف يبدو فيه بلا قلب. قالها من قبل الصحفي البولندي ريزارد كابوسكينسكي: "الصحفي الجيد هو إنسان صالح قبل كل شيء".

إياك أن تتحدث إلى شخص فقد مؤخرا عزيزا كما لو كنت تتحدث إلى نقيب المعلمين مثلا، أو إلى مرشح الرئاسة بالإجماع

لست أعلم إن كان هناك دليل إرشادي لكيفية التعامل مع الضحايا في مآسي أميركا اللاتينية، وكيفية إجراء المقابلات معهم؛ ابن مقتول،



ساطعا في المجال، ولا يكون نسخة أخرى عن الأمّ تيريسا دي كالكوتا، ولكن لإيمان قوي لديه بأن قصة صحفية قد بدأت للتوا

”

كم كان يلزم زملائي الصحفيين من التفكير كي يدركوا أن أراسيلي ليست المغنية شاكييرا إنما هي امرأة بسيطة وعادية، سلبها العنف ابنها الشاب بعدة طلقات.

“

امنح الشخص الذي تقابله مساحة وخصوصية، واكسر

ثمانية أعمدة تحريرية في صفحة الجريدة الرسمية. لسنا أمام فيلم أميركي ببداية وخاتمة معروفتين. فالشخص الذي قبل أن يتحدث إليك في البداية رغم كل ما يكابده من ألم فقدان أحد أفراد عائلته، في زلزال أو إعصار أو حتى حادث سيارة، في حاجة إليك كصحفي يحترم حقوق الإنسان، لتسلط الضوء على قضيته، حتى ينال العدالة أو يحصل على التعويض المناسب، أو على الأقل حتى يصل إلى حالة من الرضا أو التسليم للأمر الواقع في الحادثة التي - تذكر هذا جيدا - هتكت ستر حياته وقلبتها رأسا على عقب. تذكر أن هذه المتابعة الحثيثة للقضية، لا يقوم بها الصحفي ليكون نجما

في بلدتك. أظهر قليلا من التعاطف معه، راقب حركاته وإيماءاته، ولغة جسده. لا مجال هنا لإثبات حرفيتك بأسئلة ذكية أو استدرجية؛ البطل في هذه القصة هو الشخص المائل أمامك وليس أنت. والأجدر بك كصحفي في مثل هذه المواقف التي تتعامل فيها مع الضحايا أن تكون مستمعا جيدا، هذا أفضل بكثير من أن تعتمد إلى توجيه أسئلة تحصر المتلقي في إجابات كنت قد رسمتها مسبقا في السيناريو الخاص بمقالك!

ثم إياك أن تترك القصة (المأساة) بعد أن تنشرها وتراها خيرا أول على نشرات الأخبار، وتحتل



أمام غياب الأدلة الإرشادية للصحفيين في التعامل مع قضايا العنف والتصفيات الجسدية لابد على الأقل من احترام مشاعر الضحايا (تصوير: شترستوك).

الحوار بينك وبينه، اكسب ثقته بك، وثقتك بنفسك، خذ استراحة وسط المقابلة، اطلب استراحة من المصور واجلس وحيدا مع ذلك الشخص، أطفئ جهاز التسجيل وحاوره بأريحية، ودون كل الملاحظات المهمة في مذكرتك. قلنا قبل قليل إن أبطالنا في هذه القصص ليسوا مشاهير ولا مليونيرات اعتادوا أضواء الكاميرات وأجواء الصحافة. لسنا أمام الأرجنتيني ليونيل ميسي، ولا أمام البرتغالي كريستيانو رونالدو؛ أولئك النجوم لديهم على الدوام إجابات معلبة لآلاف من الأسئلة المتوقعة، أما ضيفنا اليوم فهو ينظر بريية إلى الكاميرا ويقلقه جهاز التسجيل الصوتي. امنحه ما تستطيع من الثقة، عليك أن تكون - دون أن تصدق نفسك - عالم نفس واجتماع في الوقت ذاته، ترصد الحركات كلها وتتصرف بعفوية تامة، حتى يُطلق لك العنان، ويفتح أمامك أبواب الكواليس في حكاياته. عندها، فقط، ستتمكن من إعداد بناء كامل للحقائق والوقائع التي يجهلها تماما جمهورك ومتابعوك، والذين يؤمنون الآن أنك تحيط بكل دقائقها.

أظن أن مثل هذه النصائح يمكن الأخذ بها في العالم العربي والشرق الأوسط، في قصص مثل قصة الشاب الإيراني الذي قامت عائلته بقطع رأسه بسبب ميوله الجنسية، أو في شهادة أقارب الكردي الذي قتل بوحشية على أيدي عناصر تنظيم الدولة الإسلامية. ويمكن إعادة النظر في وقائع القتل الجماعي لبعض المدانين بالتجسس أو الإرهاب في

ظل أنظمة حكم مستبدة، أو ربما نتعلم كيف نغطي بموضوعية وبشياء من التعاطف قصص اغتيال بعض زملائنا الصحفيين في أفغانستان.



وجب التنبيه إلى تجنب الخلط بين تعاطفك وتفاعلك الإنساني مع المآسي والضحايا الذين تصبو كصحفي وكمواطن صالح إلى أن تتحقق لهم العدالة.



هل أنهيت أخذ الشهادات وإجراء المقابلات وإتمام السياقات الصحفية؟ الآن، عُد إلى أرشيف القناة أو الصحيفة، وابحث عما إذا كانت حوادث مشابهة وقعت منذ خمس أو عشر سنوات، أو قبل ذلك، أو قبل أن تولد أنت. افعلها وستُفاجأ بأن التاريخ في أميركا اللاتينية، وفي الصين، وفي الشرق الأوسط، وفي أوروبا، والعالم، والمجرة بأكملها يدور، مليء بالأحداث ذاتها، بالوقائع البديعة والفظيعة معا، مع مراعاة الفوارق بين واحدة وأخرى، ستجد أنه يعيد نفسه دائما.

تقول عبارة معروفة لثيربانتيس: "أينما حللت، افعل ما تراه"، في الصحافة اجعلها: "أينما حللت، صوّر واكتب ما تراه". هذا ما أفعله دائما مع حوادث العنف والاختفاء وانتهاكات حقوق الإنسان، والمظالم الجنائية.

"هل أنت متخصص في الموضوع؟" سألتني ماتيلدا فيّا،

التي اختفى ابنها إيفان أوريليو فيّا مع أربعة شبّان آخرين، كانوا في حانة على جانب الطريق بخليج المكسيك في يوليو/ تموز 2020. سألتني السيدة بقصد التحقق من خبرتي واختصاصي في المسألة، لم أعرف وقتها بم أجيبها، لم تكن هنالك دورة متخصصة أو ما شابه ذلك في مهنتنا نتعلم كيف نغطي حوادث الاختفاء بشكل خاص، أو تجارة المخدرات مثلا، أو كيف نذهب لتقصّي مزرعة لتجار المخدرات دون أن نموت في تلك المحاولة، أو كيف نتجنب الاستسلام لإغراءات الفساد والجريمة المنظمة.

حين وجدت نفسي محررا وسط دوامة من التساؤلات والتشعبات داخل رأسي، لم أجد أفضل من الإجابة بأنني منذ العام 2012 أعمل على تغطية حوادث العنف في ولاية فيراكروز وفي البلاد عموما، وبالتالي تغطية الكثير من الحوادث المتعلقة بالاختفاء.

أفكر كثيرا في التحول العاطفي الكبير الذي طرأ على نفسية ماتيلدا، وفي فقدانها الثقة بالعالم الخارجي، بالشرطة والجيران والحكومة والغرباء، والصحافة كذلك، وذلك نتيجة طبيعية لألم الفقد. أفكر في طلبها المستمر للمساعدة كي تتمكن من إيجاد ابنها، في إحساسها بأن الضوء مسلط عليها، لكنها خلف الضوء وحيدة جدا، في إحساسها بالحزن والغضب معا حين يمضي اليوم والآخر دون أن يصل خبر واحد عن ابنها المفقود.

بينما الأجنحة الحكومية تواصل التفاخر بإنجازاتها مُطلقة شعارا مستفزا للغاية: "فيراكروز تملأ قلبي بالفخر"، والجميع يبتسم، الرئيس وقادة الشرطة والمدعي العام يتصدرون صفحات الجرائد اليومية، وصورهم تسرق مساحات واسعة على الصفحات الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي، بينما على المستوى الوطني تتعارك "أمعاء البلاد": صراع محتدم بين الليبراليين والمحافظين على السلطة، سعيا إلى كسب المزيد من السلطة.

"وإذا بكيت، لن أعود صحفية بعدها؟" تساءلت في إحدى المرّات مارسيليا توراتي، الحاصلة على جائزة التميز الصحفي عام 2014، والتي تمنحها مؤسسة غابرييل غارسيا ماركيز. توراتي التي هي كذلك مؤلفة كتاب "تبادل لإطلاق النار"، ومنسقة مشروع "بلد الألفي مقبرة جماعية"، كانت تتحدث عن الحاجة الملحة التي تدفعها

للبياء في كل مرة تستمع فيها إلى إحدى المآسي الواقعة في أحلك زوايا البلاد وأشد نواحيها ظلمة. كانت تروي بشيء من الحنين الموجه كيف كانت دفاتر مذكراتها تبتل بالدموع المالحة كلما أنهت مقابلة مع إحدى ضحايا مكافحة تجارة المخدرات.

صحفي بعقل وقلب

وجب التنبيه هنا إلى تجنب الخلط بين تعاطفك وتفاعلك الإنساني مع المآسي والضحايا الذين تصبو كصحفي وكمواطن صالح إلى أن تتحقق لهم العدالة، وبين الصحافة المتشددة أو المتعاطفة، أو صحافة الكراهية المؤسسية، أو صحافة البهرجة الحكومية، أو حتى الصحافة المناهضة للنظام، والتي تحمل في طياتها تبعات ومواقف سياسية وأيديولوجية محددة ومعروفة، هذا أمر آخر مختلف

تماما. بعد ذلك، أترك الأمر للصحافة والأجنحة العامة التي تتشظى كالديناميت بمواضيع مختلفة ومتعددة، تركز إلى غرف الأخبار ومن هناك إلى الفضاء الإلكتروني، تُكمل ما نفعله نحن من إنهاء شكوك المواطنين وتسؤلاتهم في الفضاء العام؛ ما الذي حدث؟ من هم أبطال القصة؟ أين وقعت ومتى؟ ثم لماذا حدث ذلك؟

وهكذا، كلما خرجت إلى الشارع رافقتني هذه الإرشادات التي أحفظها وأصونها في عقلي الباطن، أحاول جاهدا وبكل ما أوتيت من تركيز لأدعمهم يصمونني بها في وجهي: "صحافة آكلة للجيف". حتى اليوم لم أتمكن من تحقيق ذلك، لكن ما يمنحني شيئا من مشاعر الفخر والكرامة، أنني في كل يوم أضيف معيارا أخلاقيا جديدا وألزم نفسي به سعيا إلى بلوغ ذلك الهدف.



انهم ضحايا كذلك، أولئك الذين يجاهدون الأهم وضعفهم، خشية أن يفجوا هم أنفسهم ضحايا للرأي العام، أو ضحايا للحكومة، فيصبح عجزهم مادة إعلامية على نشرات الأخبار الرئيسية (تصوير: شترستوك).

شركات التكنولوجيا والصحافة.. الحرب مستمرة

محمد مستعد

حين خاضت الحكومة الأسترالية حرباً ضد الشركات التكنولوجية، كانت تفعل ذلك وهي مدفوعة باستغاثات المؤسسات الصحفية المهددة بالانقراض ليس في أستراليا وحدها بل في كل أنحاء العالم. انتهت الحرب ببعض التنازلات لفائدة الصحف والحكومة، لكنها بالمقارنة مع حجم الأرباح، فإن الجولة ما تزال مستمرة.

40

صحيفة فائزة بجائزة بوليتزر هي Charleston Gazette-Mail برفع دعوى قضائية في يناير/كانون الثاني 2020، قد تكون هي الأولى من نوعها، بولاية فرجينيا الغربية ضد غوغل وفيسبوك، تتهمهما باحتكار سوق الإعلانات الرقمية بصورة تتعارض مع القانون، وتتسبب في تراجع أو موت عشرات الصحف (1).

تشير المعطيات الإحصائية إلى أن عائدات الإعلانات في الصحف انخفضت بأكثر من 50٪ منذ 2006، متراجعة من 49 مليار دولار إلى 16,5 مليار دولار في 2017. كما اختفت قرابة 30 ألف وظيفة في الصحف، وهو

قيام شركة زوكربيرغ بمنع الصحف الأسترالية من استعمال منصات النشر فيها استمر قرابة الأسبوع، قبل أن تتراجع عن هذا الحظر إثر بروز مؤشرات إمكانية التوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين.

ما حدث في أستراليا ربما كان المثال «الأكثر شراسة»، إلا أنه من الصراعات المتزايدة التي بدأت تخوضها الصحف عبر العالم ضد شركات الإنترنت العملاقة. فشركة غوغل، أيضاً، تواجه نفس الخلاف مع الصحف الفرنسية والأوروبية. وفي الولايات المتحدة، قامت شركة HD Media المالكة لمجموعة من الصحف من بينها

في منتصف فبراير الماضي، استفاق الأستراليون على فيسبوك بلا أخبار، بعد أن قررت الشركة المالكة لموقع التواصل الشهير فيسبوك، منع صفحات وسائل الإعلام المحلية والدولية من الوصول للجمهور الأسترالي.

قرار فيسبوك اعتبر أشد تمظهر لصراع طويل كان قد اشتعل بين وسائل الإعلام الأسترالية والحكومة هناك ضد شركتي غوغل وفيسبوك، بسبب خلاف حول الحقوق الأدبية والتعويضات المادية التي تطالب بها وسائل الإعلام تلك، مقابل عرض أخبارها ومقالاتها على منصات كلتا الشركتين.

الحرب التي مارستها الحكومة الأسترالية ضد غوغل وفيسبوك أفضت إلى توقيع اتفاق لصالح الصحف (تصوير: إيلان لورنت - إ ب أ).



بما يسمى حقوق المؤلف الموازية Droits voisins، وهو ما فتح الباب لأول مرة أمام حصول الصحف الفرنسية على تعويضات مالية. هذه الحقوق كان قد اعترف بها القانون في دول الاتحاد الأوروبي صيف 2019، ثم أقرها أيضا القانون الفرنسي في أكتوبر 2019. وبفضل ذلك، استطاعت بعض الصحف الكبرى مثل «لوموند» و«لوفيغارو»، إلى جانب حوالي 120 صحيفة وطنية محلية، أن تبرم في يناير 2021 اتفاقا أوليا حول تلك الحقوق الموازية مع غوغل لمدة ثلاث سنوات، يقضي بمنحها ما مجموعه 76 مليون دولار سنويا (3) مقابل وقف الدعوى القضائية التي

رفعت صحيفة حائزة على بوليتزر دعوى ضد غوغل وفيسبوك، تتهمهما باحتكار سوق الإعلانات الرقمية بصورة تتعارض مع القانون.

“

معركة التعويضات تتوسع

أما في فرنسا، وبعد صراع طويل في المحاكم ضد فيسبوك وغوغل، اعترف القضاء

انخفاض بلغ نسبة 60٪ على مستوى الصناعة الصحفية من العام 1990 إلى 2016 (2).

الصحف التي رفعت هذه الدعوى القضائية قامت أيضا بتوجيه نداء إلى جميع الصحف الأمريكية الأخرى من أجل التكتل والترافع في هذه القضية، خاصة وأن الأمر صار يتجاوز برأي الصحفيين، الجانب المادي ويمس جوهر حرية التعبير والديمقراطية. يقول دوج رينولدز، مدير إحدى تلك الصحف التي رفعت الدعوى: «نحن لا نكافح فقط من أجل مستقبل الصحافة، ولكن أيضا من أجل الحفاظ على ديمقراطيتنا» (3).

الصغيرة. إلا أنهما لم يتوصلا بعد إلى اتفاق مع وسائل إعلام أخرى معروفة مثل ABC. وهو ما يشير إلى احتمالية لجوء فيسبوك مرة أخرى لذات الإجراءات العقابية التي استخدمها مطلع هذا العام.

”

بدأت تظهر مؤشرات على تنازلات من شركات تكنولوجيا واستعدادها لتقديم جزء من أرباحها الضخمة للمؤسسات الصحفية.

“

هل يساعد السياق الدولي على التسوية؟

في ظل سياق دولي يتميز بالضغط على عمالقة التقنية الخمسة: غوغل، آبل، فيسبوك، أمازون، ميكروسوفت، أو ما أصبحت تسمى بمجموعة «غافام» GAFAM، بدأت تظهر مؤشرات على تنازلات من هذه الأخيرة واستعدادها لتقديم جزء من أرباحها الضخمة سواء لصالح المؤسسات الصحفية أو لصالح الحكومات، حيث لم تسلم تلك الشركات من الانتقادات الحكومية لأنها لا تدفع سوى ضرائب قليلة أو تتهرب من ذلك، رغم ما تحققه من أرباح تقدر بمليارات الدولارات.

وتجلى هذا الضغط الدولي في تصريحات الرئيس الأمريكي

رفعها هذه الصحف أمام المحاكم، والتي دعمتها جهات حكومية مثل سلطة المنافسة l'Autorité de concurrence (هيئة عليا تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار) التي مارست ضغوطا على العملاقين الأمريكيين وطالبتهم بفتح مفاوضات مع الصحف الفرنسية لإيجاد تسوية للنزاع.

وتشير بعض التقديرات إلى إمكانية حصول «لوموند»، مثلا، وهي أكثر الصحف انتشارا في فرنسا، على مليون و500 ألف يورو. في حين ما تزال المفاوضات متواصلة مع عدد من الصحف الأخرى خاصة المحلية، وكذلك مع وكالة الأنباء الفرنسية AFP التي تعتبر مصدرا رئيسيا للأخبار في فرنسا والعالم.

ويُنظر أن يحدد اتفاق شامل في وقت لاحق، مبلغ التعويضات بناء على اتفاقيات منفردة مع كل صحيفة ستأخذ بعين الاعتبار أهمية الأخبار المنشورة في كل منها، وشهرتها، وغير ذلك من المعايير.

في المقابل، مازال الوضع متوترا وغير واضح في أستراليا؛ فقد تدخلت الحكومة للدفع من أجل تدشين مفاوضات مع شركتي فيسبوك وغوغل لتسوية صراعهما مع صحف هذا البلد.

وقد أبرمت هاتان الشركتان اتفاقيات أولية تقضي بمنح ملايين الدولارات لبعض الصحف الكبرى مثل News and Nine وGuardian Australia وكذلك مع بعض الصحف المحلية

سن الاتحاد الأوروبي قوانين تضيق الخناق على ما أصبح يسمى بتجمع «غافام» (تصوير: غيتي).



على الجائحة. في حين بلغت أرباح «غافام» مجمعة حوالي 88 مليار دولار.

وينتظر أن توفر هذه الضريبة العالمية الموحدة ما مجموعه 100 مليار دولار عبر العالم حسب تقديرات أولية. وانسجاما مع هذا التوجه الجديد في البيت الأبيض، أعلنت أيضا مجموعة الدول العشرين G20 عن اتفاقها على فرض حد أدنى وموحد عالميا من الضريبة على هذه الشركات الكبرى، وقد تم اتخاذ هذا القرار خلال نهاية شهر مايو/أيار الماضي.

”

يرى المدير السابق لصحيفة «نيويورك تايمز» مارك تومسون أن المستقبل قبل طرفي الصراع الحالي: الصحف والمنصات الكبرى.

“

وتجني شركات «غافام» أرباحا كبيرة ومتزايدة خاصة منذ بدء جائحة كورونا؛ إذ تقدر مجلة ليكسبريس (5) أن أرقام معاملات فيسبوك، مثلا، ارتفعت بنسبة 48٪، وغوغل بـ 34٪، وأبل 12٪ وذلك بعد مرور أزيد من سنة

الجديد جو بايدن، وبعد بروز توجه نحو فرض ضريبة عالمية موحدة على تلك الشركات؛ فقد أعلن الرئيس الأمريكي، التزاما ببرنامجه الانتخابي ذي الطابع الاجتماعي المتعارض مع سياسات سلفه دونالد ترمب، وأنه سيقوم بزيادة الضرائب على الشركات بشكل عام من 21٪ إلى 28٪. وسيشمل ذلك حتى شركات «غافام»، والتي تعد رمز قوة بلاده التكنولوجية والمالية اليوم. ويساند الرئيس الأمريكي في سياسته هذه أيضا كل من ألمانيا وفرنسا، القوتان الأوروبيتان الرئيسيتان (4).



أن المستقبل سيحمل بالتأكيد اتفاقاً بين طرفي الصراع الحالي: الصحف والمنصات الكبرى. لكنه يفضل عدم تدخل مؤسسات التقنيين التابعة للحكومات في هذا الخلاف، كما حصل مثلاً مع هيئة المنافسة في فرنسا التي ضغطت لصالح صحفها بشكل سمح بحصول هذه الأخيرة على تعويضات مالية أولية. وفي هذا الصدد يرى مارك تومسون أنه من الأفضل أن تكون هناك شراكة تجارية متفاوض عليها بشكل حري بين الناشرين والمنصات الكبرى، بحيث تحصل هذه الأخيرة على شيء مفيد لها؛ فهي علاقة تجارية أكثر مما هي علاقة مفروضة نتيجة التقنين (9).

وتبدو مقارنة مارك تومسون في هذا السياق ذات طبيعة ليبرالية أكثر من اللازم رغم وجود توجهات إيجابية للحل والتسوية. فمقارنته تنطلق من فكرة أن السوق سينظم نفسه بنفسه بشكل تلقائي وفق المنطق الشهير «دعه يعمل دعه يمر»، لكن فرصة تحقق ذلك تبقى محدودة دون ضغوط الدول وهيئات التقنين الرسمية، خاصة إذا علمنا السلطة والتأثير الذي صارت تملكه المنصات الكبرى على الصعيد السياسي والانتخابي، وعلى مستوى ضمان توازنات المنظومة السياسية للديمقراطيات الغربية أيضاً. وهو ما ظهر بجلاء مع فضيحة شركة «كامبريدج أناليتيكا» التي اتهمت بالتلاعب بنتائج الاستفتاء حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (البريكسيت) والانتخابات

المجتمع وبرنامج Local News Accelerator للتكوين الصحفي» (7). لكن هذا الدعم المالي والتكويني يبقى محدوداً جداً بالمقارنة مع المداخل الهائلة التي تجنيها شركات الإنترنت اليوم والتي كانت تجنيها الصحف في الأمس.

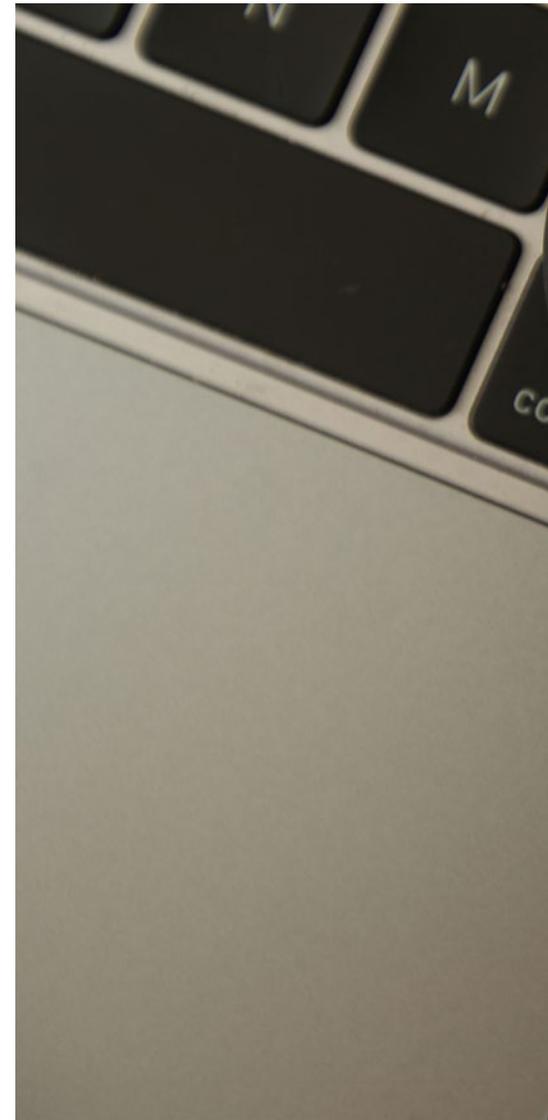
«قانون الخدمات الرقمية» و«قانون السوق الرقمية»

هل نحن إذن مقبلون على تحول وعلى «ثورة وشيكة» تمس موقع وهيمنة شركات «غافام» مع تداعيات كبرى محتملة على صعيد البنيات الاقتصادية والمالية العالمية بشكل عام؟ وهل نحن، بالتالي، على مشارف تحول سينعكس أيضاً، بشكل خاص، على قطاع وسوق الإعلام؟

يعتبر عدد من الأخصائيين أن هناك فعلاً مؤشرات تحول في هذا الاتجاه، إذ يرى روبرت تومسون الرئيس التنفيذي لشركة «نيوز كورب» العالمية، ناشرة الكتب ومالكة صحف كبرى مثل «وول ستريت جورنال» وشركة «داو جونز»، أن الصحافة قد تكون على موعد اليوم مع «نفس جديد»، ومرد هذا التفاؤل برأيه هو ما نشهده من تغير في العلاقة بين منصات الإنترنت وناشري الصحف (8).

ومن جهته، يرى الخبير المعروف والمدير السابق لصحيفة «نيويورك تايمز» مارك تومسون

الملاحظ هو أن شركات الإنترنت الكبرى خاصة فيسبوك وغوغل أطلقت منذ سنوات برامج لدعم الصحافة عبر العالم خاصة في ظل ظرفية الجائحة الحالية. وبلغ حجم الدعم الذي قدمته فيسبوك، مثلاً، عبر مؤسستها المعروفة Facebook Journalism Project ما قيمته 300 مليون دولار مؤخرًا، من أجل «خدمة الصحفيين في جميع أنحاء العالم عبر برامج إخبارية وشراكات متنوعة وشاملة، بما في ذلك مؤسسات لدعم الصحفيين أو منح الجوائز في أمريكا مثل Report for America ومركز بوليتزر، ومشروع أخبار



تقدر مجلة ليكسبريس أن أرقام معاملات فيسبوك، مثلا، ارتفعت بنسبة 48٪، وغوغل بـ 34٪، وأبل 12٪ بعد مرور أزيد من سنة على الجائحة. في حين بلغت أرباح «غافام» مجتمعة حوالي 88 مليار دولار (تصوير: غيتي).



abc news australia

Search Results for

abc news australia

للتقنية: الأول هو Digital Service Act «قانون الخدمات الرقمية»، والثاني هو Digital Market Act «قانون السوق الرقمية». وقد تمت صياغة هذين المشروعين بعد مشاورات طويلة مع مختلف الفاعلين وسيتم تطبيقهما في جميع دول الاتحاد. المشروعان حالياً في طور النقاش بحيث ستقدم كل دولة مقترحاتها وتعديلاتها عليهما. وهو ما يمكن أن يلهم الدول العربية لحماية صحفها من الانقراض وتعزيز نماذجها الاقتصادية في مواجهة زحف الشركات الكبرى. وتقتصر فرنسا في هذا الصدد، تشديد بعض المقتضيات القانونية من أجل تطبيق صرامة أكثر مع المنصات، وينتظر أن يدخل هذان المشروعان حيز التنفيذ في بداية 2022.

بين احترام القوانين وحرية التعبير» من أجل محاربة التزوير والأخبار الزائفة، وخطابات العنف والعنصرية التي لا تحاربها هذه المنصات بنجاعة كافية، خاصة وأن القوانين المعمول بها صارت قديمة، بعضها يعود إلى أكثر من عشرين سنة. إن الهدف ليس هو فرض الرقابة على الإنترنت والحد من حرية التعبير، كما يؤكد هذان المسؤولان، ولكن الهدف هو «بناء حرية تقوم على دولة الحق والقانون».

وانطلاقاً من هذه المقاربة الشمولية التي تمس المضامين المنشورة على الإنترنت، من جهة، وتمس النموذج الاقتصادي للمنصات ومسألة المنافسة وعدم الاحتكار، من جهة أخرى، اقترحت اللجنة الأوروبية، وهي الجهاز التنفيذي للاتحاد الأوروبي، قبل سنة، مشروعين

”

الضغط العالمي على شركات التقنية تعزز برغبة جو بايدن في زيادة ضرائب الشركات.

“

الرئاسية في أميركا في 2016 بعد استحوادها على بيانات ملايين المستخدمين في فيسبوك. ولهذا سبق أن وجه رئيسا هيئتي تقنين قطاع الإعلام السمععي البصري في ألمانيا وفي فرنسا نداء مشتركاً إلى المسؤولين عن جميع هيئات تقنين هذا القطاع في أوروبا من أجل التحرك وإجبار كل المنصات على الخضوع للتقنين (10). والهدف من ذلك، برأيهما، هو «وضع قواعد واضحة تسمح بضمان التوازن

المصادر:



1) <https://bit.ly/3gb3s8d>

2) المرجع السابق.

3) المرجع السابق.

4) مقال في القناة التلفزيونية الفرنسية المتخصصة في الاقتصاد

BFM <https://bit.ly/3g10jcl>

5) تصريح صحفي في صحيفة لوموند على الرابط التالي:

<https://bit.ly/3coJ7ej>

6) انظر مجلة «ليكسبريس». عدد 6 ماي 2021. ص 12.

7) <https://bit.ly/34XJaK9>

8) <https://www.facebook.com/journalismproject/coronavirus-update-news-industry-support>

9) <https://bit.ly/34VRHNM>

10) المرجع السابق.

11) انظر النداء المنشور في صحيفة لوموند 10 يوليو/تموز 2020.

الصحافة الخليجية المحلية والرهان على التغيير

سمية اليعقوبي

48

لم تستطع الصحافة الخليجية المحلية أن تسير حجم التحولات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها دول الخليج في السنوات الأخيرة. فهي ما تزال حبيسة رؤية تقليدية، ولا تتوفر على القدرة على إثارة مواضيع من قبيل تراجع مستوى الأجور ومكافحة الفساد والتغيرات التي طرأت على بنية المجتمع الخليجي.

حقيقية يواجهها صانعو القرار السياسي.

واليوم، يحمل الصحفيون عبء المرحلة الحالية ومستقبلها، بكل التراكمات التاريخية والمستقبلية المهيمنة على المشهد الصحفي، في ظل عالم رقمي لا يعتد بالكثير من الحواجز السياسية والثقافية والمعرفية، وجمهور متعطش للتغيير، ويضع آماله على قوة

منذ ما يزيد عن مائة عام على تأسيسها، ومرورا بمراحلها التاريخية المختلفة، تحاول الصحافة الخليجية، محفوفة بالنجاح والإخفاق، التأثير في الواقع الخليجي. ولم تكن الممارسة الصحفية الخليجية عملية بسيطة، بل تطورت في ظل مناخات سياسية ومهنية صعبة، شكلت فيها ممارسة الصحافة تحديا للمواطن الخليجي، وعقبة



لم تستطع الصحافة الخليجية أن تلبّي حاجة القارئ المتزايدة إلى صحافة عميقة (تصوير: يحيى أرهب - إ ب أ).

وسائل الإعلام وقدرتها على التغيير، كما يرى في بقع كثيرة من العالم.

يشكل تنظيم وسائل الإعلام التشريعي والقانوني والإداري جانباً أساسياً في العمل الإعلامي الخليجي، وتمثل الدساتير التشريعية والقوانين والنظم الإدارية الهاجس الأكبر للصحفيين والمؤسسات الإعلامية. وتتبنى جميع الدول الخليجية نظماً تقنن حرية العمل الصحفي وممارسات وسائل الإعلام داخل الدولة، إما من خلال وزارات الإعلام ومجالسها، أو من خلال القوانين الإدارية، أو باتباع سياسات التأثير على مالكي وسائل الإعلام. يعتبر الدكتور خالد الجابر، الباحث في الدراسات الخليجية والعربية، في ورقة نشرها بعنوان: تأثير منصات الإعلام الجديد في مشهد الاتصال السياسي الخليجي (1)، أن "معظم البلدان الخليجية تتسم بالتقييد الشديد لوسائل الإعلام، وأن ثمة ممارسة منهجية لفرض الخطوط الحمراء على الممارسة الصحفية اليومية". مع ذلك، يرى أن هناك كثيراً من الاستثناءات التي حاولت فيها الصحافة رفع الرقابة الحكومية المباشرة على المؤسسات الإعلامية. ويستحضر في هذا السياق الضغط المجتمعي الواسع الذي ساد الكويت لسنوات لأجل رفع الرقابة الصارمة عن قانون المطبوعات الذي كان يمارس ضغوطاً وتهديدات وعقوبات كثيرة على وسائل الإعلام، إذ أدت هذه الضغوط المستمرة

والمطالبات الدائمة من المجتمع المدني والمهني في عام 2006 إلى إجراء تعديلات كبيرة عليه، من بينها حظر إلغاء تراخيص الصحف والمؤسسات الإعلامية دون قرار نهائي من المحكمة.

”

بالنسبة للكثير من المواطنين الخليجيين، يقع على عاتق الصحافة تناول الموضوعات التي لها علاقة بالتغيرات الكبيرة على مستوى الدخل، وفرص العمل، ومكافحة الفساد، والتنمية العمرانية.

“

بالنسبة للكثير من المواطنين الخليجيين، يقع على عاتق الصحافة اليوم في بلدانهم تقديم الموضوعات التي تتقاطع مع التغيرات الكبيرة الحاصلة على مستوى الدخل، وفرص العمل، ومكافحة الفساد، والتنمية العمرانية. تمتد تلك التطلعات للتيارات الجديدة من الشباب الذين يحاولون تشكيل فضاء رقمي عام في ظل غياب الفضاءات العمومية بمعناها التقليدي، ويثيرون بذلك النقاش حول مسائل الحريات الفردية، وسوق العمل، وحقوق الأقليات، وحقوق المرأة، حيث يمثل الرهان على الصحافة وأدوارها المختلفة عاملاً حاسماً في تلك القضايا، وداعماً أساسياً لإيصال صوتهم البعيد عن التيارات السائدة. إن قوة وسائل الإعلام في الخليج لم ترق، حتى الآن،

لتبرز بهذا مؤسساتها اتصالياً يتجه نحو قوة الإعلام لكن المجتمعات الافتراضية التي تمارس ضغطاً كبيراً في إثارة النقاش العمومي، لاسيما حول المواضيع الاجتماعية والسياسية والفكرية، تتجاوز الحواجز التقليدية التي كانت مفروضة على مستوى الإعلام المؤسسي الخليجي منذ عقود، بل وإنها تفرض على محطات الإذاعة وقنوات التلفزيون الخاصة نوعاً جديداً من المعالجات الإعلامية، يقوم على تتبع المحتوى الرقمي والنقاشات عبر منصات التواصل الاجتماعي، ثم استضافة المسؤولين والخبراء للنقاش وتقديم الحقائق بشأنها.

في السعودية، تدار الحوارات الإلكترونية على نحو واسع يسمح بوصولها لعدد كبير من الجمهور، الذي يعد ضمن الأكثر استهلاكاً لمنصات التواصل الاجتماعي عالمياً. تشكل شبكة ثمانية على سبيل المثال، واحدة من المنصات الرقمية المتعددة لتقديم الحوارات والموضوعات الجديفة، عبر استضافة مسؤولين وخبراء من داخل المملكة وخارجها. تحاول السعودية فرض سياسات جديدة تسمح بتمكين الترفيه والاستثمار التجاري، على الرغم من عدم وجود بوادر حقيقية لتغيير فلسفة التعامل مع المؤسسات الإعلامية عبر القوانين والأنظمة التشريعية. وفي مؤتمر الإعلام السعودي (2)، تحدث وزير الإعلام السعودي ماجد بن عبد الله

شبكة الجزيرة، التي تأسست في التسعينات، في تعزيز "الوعي العام"، ليس على مستوى الوطن العربي فحسب بل على مستوى البلد الذي يحتضن هذه الشبكة ويدعمها مالياً. مع ذلك، فإن وسائل الإعلام المحلية لا تزال غير قادرة على مواكبة التطورات الداخلية في البلاد لاسيما في ظل كافة التحديات السياسية والاقتصادية المختلفة.

الاستثمار إلى الدور المرتقب للإعلام القطري المحلي في دعم اتجاهات البلاد الحديثة نحو النهوض الاقتصادي، وإيجاد مكانتها دولياً، لاسيما مع استضافتها الحدث الأبرز عالمياً: كأس العالم لكرة القدم 2022، حيث ينبغي لهذا الصعود العالمي الواسع أن يحسن من أداء قطاعات عدة في البلاد، لاسيما وسائل الإعلام وتطورها من حيث الكفاءة الرقمية والتحريرية. ساهمت

القصبي، عن رغبة السعودية في أن تكون الأولى عربياً من حيث الاستثمار الإعلامي، معتبراً أن الفرص باتت مواتية للمملكة من خلال السياسات الجديدة لرؤية البلاد للاستثمار في هذا القطاع الهام. مع ذلك، لا تدل المؤشرات الأولية على أية بوادر لازدهار حقيقي في نشاط وسائل الإعلام المحلية في السعودية.

يقودنا الحديث عن أدوار



لا بد من تدريب الصحفيين الخليجيين على الأدوات الرقمية الجديدة
(تصوير: رازد كتنا - إ ب أ)

المشهد الإعلامي المحلي لهذا البلد، الذي كان سابقاً لتأسيس واحدة من أكبر المدن الإعلامية المحتضنة لعشرات من محطات التلفزيون والإذاعة والمواقع الإلكترونية العربية والأجنبية في قلب مدينة دبي، من مجموعة من المحطات التلفزيونية والإذاعية،

”

يشكل تنظيم وسائل الإعلام التشريعي والقانوني والإداري جانباً أساسياً في العمل الإعلامي الخليجي، وتمثل هذه النظم الهاجس الأكبر للصحفيين والمؤسسات الإعلامية.

“

الإعلامي القطري (4)، تباينت آراء الكثير من الصحفيين إزاء الحرية الممنوحة لهم للتعاطي مع القضايا من منظور تجاربهم المهنية. ويرى الإعلامي جابر الحرمي ألا توجد حدود كثيرة تعيق ممارسة العمل الصحفي ما دامت في ظل حدود النقد البناء، بينما تشير الصحفية إلهام بدر إلى أن المهم هو توظيف سقف الحرية المتاح وتجاوز بعض التقاليد، موضحة أنه نادراً ما تتدخل السلطة في المواضيع المثارة في الصحافة.

من جهة أخرى، يبدو مسار الصحافة الإماراتية الأشد قتامة خليجياً، لاسيما فيما يتعلق بقدرة تأثيرها وتغييرها للراكد اجتماعياً واقتصادياً. يتشكل

إن وسائل الإعلام المحلية في قطر تبدو مشابهة لنظيراتها في دول الخليج في كثير من الحالات، بغياب دافعية الصحفيين تجاه العمل الجاد، وتغيب بذلك القدرة الحقيقية على تقديم صورة نقدية تحليلية تعكس الواقع والتطورات الثقافية والاجتماعية والتحول التي تواجه الأجيال الجديدة. فمنذ إلغاء وزارة الإعلام القطرية ورفع الرقابة المباشرة عن الصحف المحلية في عام 1995، فتحت السلطة السياسية مجالاً رحباً لممارسة الإعلام، وبمستويات أفضل من الدول الأخرى القريبة، لكن قوانين النشر لا تزال بحاجة إلى الكثير من المراجعات الناقدة والخطوات التحسينية. في ندوة المشهد

تتصل بأداء الدولة، ولكن لا ينبغي للصحافة الاستسلام، خصوصا إذا ما لاحظنا أن تلك القضايا مثارة عبر منصات التواصل الاجتماعي، كما أن هناك صعوبة مستمرة في الوصول للمعلومات وسط مطالبات قديمة بإقرار قانون حق الحصول على المعلومات وتداولها، وأظن أن المطلب لا يزال متداولاً في مجلس الشورى العماني منذ فترة طويلة“.



نطرح اليوم الكثير من المخاوف إزاء مستقبل الخطاب الإعلامي المحلي في منطقة الخليج، لاسيما في ظل التغيير البنوي والهوياتي لمجتمعاتها، واتساع تطلعات المواطنين من الصحافة.



تمثل منصة ”منشور“ الإعلامية التي تدار من الكويت بمشاركة عدد من الدول الخليجية الأخرى، هوية جديدة في عالم الصحافة المحلية والخليجية على حد سواء. انضمت شبيخة البهاويد لإدارة تحرير هذه المنصة بعد توقفها لمدة من الزمن، وتحاول رفقة عدد من الصحفيين والمنتجين وصناع المحتوى الشباب تقديم موضوعات تحليلية تتناول قضايا الإدارة والتعليم، والمفاهيم العمومية، والثقافة الشعبية، والحقوق، ومطالعات الكتب، والسينما، والتغيرات النفسية، بطريقة تتجاوز الحدود التقليدية.

المؤسسات الصحفية لمؤسسات أخرى بفعل الركود الاقتصادي الكبير وتدني النموذج الاقتصادي للصحف“، مردفاً أنه ”حتى مع وجود ممارسة إعلامية إلكترونية، فإنني لا أشعر بالأمل تجاه تطور الصحافة وتأثيرها في البلاد. لقد سعت الحكومة لاستصدار القوانين الإلكترونية الجديدة، وهذه الخطوة تشكل امتداداً من حيث الفلسفة والمعنى للقوانين التقليدية وغالبا ستكون المؤسسات الإعلامية الإلكترونية رهن قيود النشر التقليدية أيضا“.

يقدم الإعلامي العماني عبد الله السعيد برنامجاً أشبه بمنتدى حوار عبر الإذاعة، يستفيد بشكل كبير من محتوى الشبكات الاجتماعية والمواضيع المثارة في الفضاء الرقمي العماني، وهو من البرامج القليلة في البلاد التي تناقش القضايا الجدية المثارة عبر منصات التواصل الاجتماعي، مثل قضايا إدارة الأموال العامة، وتعامل الدولة مع أزمة جائحة فيروس كورونا، وأزمة المؤسسات العامة، وحقوق المرأة، وجدوى المؤسسات التعليمية والأكاديمية وغيرها. بالنسبة للسعيد لا تزال البلاد تفتقر لعمل صحفي منظم إلا في حالات نادرة، ولكن حتى مع هذه الندرة الواضحة فإن قوة التأثير ملموسة، لاسيما إذا ما استطاعت وسائل الإعلام مواكبة التطورات الحديثة والوصول لاهتمامات شرائح واسعة من المجتمع. ويقول: ”هناك قضايا مسكوت عنها

وخدمات إخبارية مملوكة للدولة أو لكبار رجال الأعمال والاقتصاد. ويصبح من النادر، يوماً بعد يوم، تبني الصحافة الإماراتية لأي مسار تحليلي ناقد يخالف سياسات الحكومة. وحتى لأكثر المتفائلين بعودة تأثيرات الصحافة الخليجية على المشهد المحلي، يبدو من الصعب التكهن بتمكين الصحافة الإماراتية من وضع بصمة حقيقية على المشهد العام. يمكن أن نستحضر هنا تصريحاً (3) لجمال سند السويدي، المدير العام لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عبر صحيفة الخليج أونلاين حيث يقول: ”لم يتحمل الإعلام الإماراتي المسؤولية، ولم يتعامل بكفاءة مع التحديات التي تتم مواجهتها، والتي أفرزتها المتغيرات الإقليمية والعالمية المحيطة، رغم توفير الإمكانيات والموارد الممكنة وجلب قيادة الدولة أحدث التقنيات المعاصرة له“.

أما في عمان، فقد شهدت السلطنة في نهاية العام 2019 مرحلة حكم جديدة بتولي السلطان هيثم طارق آل سعيد مقاليد الحكم في البلاد، ورغم ذلك ”لا يمكن القول إن الصحافة هي الأخرى تعيش مرحلة انتقالية في البلاد“ يقول الكاتب والصحفي محمد الرحبي. ويضيف: ”إن ما يحدث اليوم هو الاتجاه لتقنين الإعلام الإلكتروني والتضييق عليه“. ويعتبر الرحبي أن ”مهنية وسائل الإعلام في البلاد لا تزال مغيبة في ظل رحيل الكثير من الكوادر الإعلامية عن

عند الحديث عن الصحافة في الكويت، تشير البهاويد، إلى أن الشكل الحديث من الصحافة اليوم لا يوفر معالجة حقيقية للأحداث بقدر ما يطرح أسئلة، ومع ذلك ينسب للصحافة الكويتية الفضل في تحريك الرأي العام ودفع الدولة للتغيير، حتى في ظل شح المعلومات والموارد التي بيد الصحفيين. وتقول البهاويد: "قوانين النشر وإدارة المؤسسات الصحفية وسلوك الصحفيين إزاء مهنتهم، تمثل مجتمعة مؤشرات كبيرة لضمان نجاح العمل الصحفي في البلاد، وإني أؤمل أن تأثيرا كبيرا للصحافة على سياسة الدولة وعلى المجتمع، ولربما يظهر ذلك جليا بالنسبة للصحافة الإلكترونية دون الوسائل التقليدية". ولكن، تضيف، "قوانين النشر تحد من حرية التعبير ويلجأ الصحفي للكتابة بكلمات ملتوية هربا من العقوبة، وهناك، أيضا، السياسة التحريرية للمؤسسات

الإعلامية التي تبدو توجيهية، وهي تخفض مستوى مناقشة القضايا، ولا ننكر أيضا، أن بعض الصحفيين وصانعي المحتوى لا يملكون الأدوات المعرفية والرقمية، مما يؤثر على طبيعة طرح القضايا. ولقد لاحظت أن بعض الصحفيين انتقائيون؛ فهم لا يتحدثون إلا في مستوى القضايا التي تهمهم وبمستوى المصادر التي تلائمهم". وحول معايير الصحافة في الفضاء الرقمي، تقول: "تسود الشائعات والأخبار المزيفة وتنعدم الموضوعية وتكثر المصادر غير الموثوق بها اليوم".

”

المستقبل ما يزال غامضا أمام تقهقر ممارسي مهنة الإعلام عن مقاومة التيارات والسياسات السائدة، وفي ظل تغييب النقاش المهني حول مستقبل الصحافة وتطويرها.

“

على الرغم من أن حالة المشهد الصحفي في الكويت تبدو أكثر تعديدية، ويظهر ذلك في مؤشرات حرية الصحافة، لاسيما في الأعوام 2015 و2016، حيث اعتبرت البلاد حرة جزئيا في تصنيف المؤسسات الدولية. إلا أن الكاتب والمنتج جاسم القامس يعتبر أن "الصحافة التقليدية في الكويت تمثل انعكاسا لمراكز القوى في المجتمع، فهي تعبر عن آراء ملاكها في أغلب الأحيان ووجودها في الأغلب هو لتوسيع الشخصي، وليست لخدمة كشف الحقيقة بالدرجة الأولى". ويقول في نفس السياق: "هناك أيضا مشهد الخدمات الإخبارية التي تؤثر على توجهات المجتمع في التحريض أو إذكاء بعض النعرات أو صرف التوجهات عن مواضيع معينة".

مع ازدياد الفجوة التي يخلقها تراجع دور الإعلام المحلي في هذه المنطقة. إن الدور الإقليمي والسياسي والاقتصادي الذي تؤديه دول المنطقة الخليجية، ينبغي أن يقابل بدور إعلامي واتصالي ممنهج لخدمة الانسان والتنمية. مع ذلك، فإن الكثير من المكاسب المنتظرة اليوم من جانب وسائل الإعلام المحلية، لن يكون لها حضورها في ظل التقهقر الواضح لممارسي مهنة الإعلام عن مقاومة التيارات والسياسات السائدة، وفي ظل تغييب النقاش المهني حول مستقبل الصحافة وتطويرها، وأمام أنظمة سياسية واقتصادية لا تزال تنظر بعين الريبة والشك لنشاطات وسائل الإعلام.

لا توجد أرضية جامعة للصحفيين في الكويت على حد علمي، بل إن الصحافة مهنة آخذة في الانقراض في الكويت، خصوصاً وأن البعض أصبح لا يفرق بين الترفيه والصحافة، فأصبح عدد العاملين في الترفيه في ازدياد، بينما عدد الصحفيين الحقيقيين في تناقص“.

تطرح اليوم الكثير من التساؤلات والمخاوف إزاء مستقبل الخطاب الإعلامي المحلي في منطقة الخليج، لاسيما في ظل التغير البيئي والهوياتي في المجتمعات الخليجية، واتساع تطلعات المواطن واحتياجاته من وسائل الإعلام، وتنامي أثر غياب الإعلام السياسي، وتراجع أدوار الإعلام المتخصص

بخلاف ذلك، حسب المتحدث نفسه، لا توجد صحافة حقيقية في الكويت كما كان الوضع سابقاً، “ونستطيع اختصارها بمجموعة من التحقيقات والقصص التي تصدر بين فينة وأخرى لمختلف وسائل الإعلام، وقد أصبحت الصحافة في الكويت عبارة عن وجبات سريعة، دون أن يسعى الصحفيون إلى تقديم أنماط أو امتلاك أدوات جديدة“.

”لم ينجح الصحفيون في إدارة نقاش مهني يتصل بعملهم“ يقول قابس الجاسم، “فقد كانت هناك تجارب بسيطة كجمعية الصحفيين في الماضي، أما الآن للأسف فهي أشبه ما تكون بـ “جمعية“ يحصل أعضاؤها على عروض وخصومات من الشركات.

المصادر:

(1) الجابر، خالد: تأثير منصات الإعلام الجديد في مشهد الاتصال السياسي الخليجي، ورقة ضمن أعمال اللقاء السنوي السابع والثلاثين لمنتدى التنمية: تقنيات الاتصالات والمعلومات في دول الخليج، المنامة، الرابط:

، https://www.academia.edu/38317610/تقنيات_الاتصال_والمعلومات_في_دول_الخليج ، تاريخ الزيارة: 21 يونيو/حزيران2021م

(2) منصة ثمانية: الصفحة الرئيسية <https://thmanyah.com> ، تاريخ الزيارة: 21 يونيو/حزيران2021م

(3) منتدى الإعلام السعودي: جلسة الإعلام السعودي والمرحلة الجديدة، وزارة الإعلام، الرابط: <https://www.media.gov.sa/ar/video/43> ، تاريخ الزيارة: 12 يونيو/حزيران2021م

(4) الجزيرة نت: تباين بشأن حرية الإعلام في قطر، تاريخ النشر: 1 مايو 2013، الرابط: تباين بشأن حرية تاريخ الزيارة: 6 يوليو/تموز 2021 م ، aljazeera.net) الإعلام بقطر | قطر أخبار | الجزيرة نت

(5) أبو رزق، محمد: صحافة الخليج الورقية.. تحديات كبيرة أمام إعلام رقمي متطور، الخليج اونلاين، تاريخ النشر: 18 يناير 2020، الرابط: <https://alkhaleejonline.net> /ثقافة-وفن/صحافة-الخليج-الورقية- تحديات-كبيرة-أمام-إعلام-رقمي-متطور ، تاريخ الزيارة: 2 يوليو 2021م

«عمالقة التقنية والذكاء الاصطناعي ومستقبل الصحافة»

عثمان أمكور

في العدد السابق من مجلة الصحافة، كان السؤال المؤرق الذي يشغلنا: كيف تؤثر الخوارزميات على الممارسة الصحفية. في هذه المراجعة حول كتاب «عمالقة التقنية والذكاء الاصطناعي ومستقبل الصحافة»، يقدم كاتبه رؤية نقدية حادة ضد شركات التكنولوجيا بفعل سعيها المستمر إلى إلغاء دور الصحفيين في إنتاج القصص الصحفية، والقضاء على المؤسسات الصحفية الجادة.

56

يتناول كتاب «عمالقة التقنية والذكاء الاصطناعي ومستقبل الصحافة»، الصادر عن دار نشر الروتلدج سنة 2019 للكاتب جايسون ويتاكر، أمورا مثيرة للاهتمام ترتبط بعمالقة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والصحافة. بدأ الكتاب بأسعار الأسهم وتأثيرها على بقية الأسواق؛ في محاولة منه لبناء علاقة بين عالم المال والصحافة عبر جسر التقنية، وهو ما تجسده شركات مثل غوغل وأمازون وآبل وفيسبوك ومايكروسوفت وغيرها.

يقدم الكتاب رؤية نقدية للطرح السائد حول العلاقة الجامعة بين عمالقة التكنولوجيا والصحافة وتوظيفها للهيمنة على التقنية وبناء تقنية

للهيمنة، ومدى تأثير هذه الهيمنة على استهلاكنا للصحافة. فهذه الشركات العملاقة تهيمن اليوم على قطاعات عديدة من أهمها الإعلام، الذي قد تتمكن من رسم مستقبل جديد له إن استطاعت الإجهاز على النموذج التقليدي للصحافة.

يشير الكتاب إلى مفكرين مثل فرانكلين فوير وسكوت جالواي، ويذكر طرحيهما حول الاحتكار الحالي للتواصل من قبل الشركات الخمس الكبرى، والذي ينتج بحسب الكتاب من عاملين أساسيين؛ الأول يتمثل في سعي هذه الشركات لرفع مكاسبها المالية، والثاني يتجلى في توظيف سياساتها التحريرية من أجل هندسة

أفق إنسان الحاضر والمستقبل. ولهذا السعي عواقب عديدة تتمثل إحداها في فقدان الثقة بشكل كبير في وسائل الإعلام السائدة، الأمر الذي أظهر مدى عدم استقرار المجال العام، وتجلي أثره على التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وكذا انتخاب دونالد ترمب رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية.

التحول نحو الصحافة الجديدة التي بدأت تظهر في الزمن الرقمي هو تحول "من الصحافة كمحاضرة إلى الصحافة كمحادثة" بلغة الكتاب؛ فسلاسة التواصل التي توفرها مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر مع الملايين

أن تاريخ هذه الشركات، على مدى العقد الماضي، كان أكثر ارتباطا بتعطيل تمويل وسائل الإعلام باستعمالها للإعلانات بدلا من إنشاء الأخبار(ص:33).

”

يسعى فيسبوك إلى إعادة تعريف الأخبار من خلال جعل المستخدمين ينتجونها ويستهلكونها مع أصدقائهم.

“

لعنة التوزيع

يسعى الفصل الثاني لاكتشاف التحول الكبير الذي حدث داخل النظام البيئي الإعلامي الذي تعمل الصحافة داخله؛ حيث انتقلت العوائد المالية فيه من المنتج إلى الموزع. فلطالما

غرار تطبيقات مثل "فليب بورد"، المخصص لتقديم الأخبار في الهواتف النقالة.

في هذه الحقبة، واجهت شركات مثل آبل تحديات في دخولها لمجال الصحافة، وعجزت عن إحداث الثورة المرتقبة فيه. بالنسبة للشركة، فإن تصنيع جهاز مثل آيباد يدر عليها أرباحا وعوائد مادية أكثر من منصتها الإخبارية Newsstand التي انتهت إلى الزوال. ما يظهر بأن بيئة الوسائط المزدهرة تختلف اختلافا كبيرا عن النظام البيئي الرقمي من حيث الطرق التي تحاول بها شركات التكنولوجيا الكبرى دخول عالم الإعلام والصحافة.

ووفقا للكتاب، فإنه لا تستطيع أي من شركات التكنولوجيا الخمس الكبرى دعم قطاع الإعلام والصحافة بالكامل، ويرى

من المتابعين له فاعلية كبيرة في خدمة الروبوتات المنتجة للأخبار المزيفة على أوسع نطاق ممكن.

البيئة الجديدة وظهور الصحافة الرقمية

يحلل الفصل الأول بيئة وسائل الإعلام وتفاعلاتها مع تطورات الذكاء الاصطناعي وتوغل أو تغول الأتمتة (البرمجة). وسعى صاحب الكتاب إلى إبراز مجموعة من الأمثلة التي تفاعلت فيها التقنية بالصحافة، منها ما أقدمت عليه شركة آبل؛ فبعد فشل بعض محاولاتها في تطبيقات الصحف والمجلات، قامت بإحلال الأخبار محل الصحف والمجلات في نظامها، حيث تقدم الملخصات والمقتطفات الإخبارية على

amazon

يرى الكتاب ضرورة جعل البرمجة وسيلة لمساعدة الذكاء البشري في فهم هذا العالم وتحويله لما يمكن أن ينفذ البشرية بدلا من تركه يتحول إلى أداة ضد الصحافة (تصوير: تانين موري - إ ب أ).

ولكن إلى أي حد اجتاحت التقنية عالم الصحافة؟ هذا ما يجيب عنه الكتاب في الفصلين التاليين، كما يتطرق فيهما إلى بعض العواقب الناجمة عن هذا التمدد. يتمحور، أولاً، في الحفاظ على مواقع نشر المعلومات، ثم في شكل الصحافة الآلية القائمة على الخوارزميات التي تنتجها التطبيقات والبرامج والتي يصفها الكتاب بـ "الحراس الآليون للبوابات".

إعلام الزومبي: الصحافة البديلة، الأخبار الكاذبة، والمحررون الآليون

يستهل الفصل الثالث بالحديث عن "الصحافة البديلة" (Alt-Journalism) التي ترجع جذورها، حسب الكتاب، إلى ما قبل عصر التقنية، إلا أنها وظيفت لتوسع دورها بالشكل الذي نعرفه اليوم (ص:74). إن ما يُطلق عليه الكتاب بـ "الصحافة البديلة" أرخى بظلاله على الإعلام من خلال النظر في كيفية تأثير سلاسة التوزيع التي أحدثتها الإنترنت على الصحافة التي ينتجها الناس. لا سيما فيما يتعلق بتقليل الحواجز التي تحول دون التوزيع، وهو ما اعتبر الرقمنة الأساسية وراء نهضة "صحافة المواطن"، المرتبطة بدعائم "الصحافة البديلة" رغم ما تحمله من أخبار كاذبة، نظراً لكم الهائل من المعلومات التي يتم نقلها عبر خوادم هذه الشبكات التواصلية.

يومياً في عام 2013، أما الآن فيتم عرض ما نسبته 20٪ من المحتوى من خلال خوارزمية فيسبوك. وهنا تشكلت إعلانات التشغيل التلقائي، في زيادة ربحية لصالح فيسبوك، فيما تم تعديل الخوارزمية لتشمل المزيد من القصص الإخبارية التي تحمل محتوى تجارياً (ص:58).



يرى الكاتب أن الخوارزميات توفر استخداماً مميزاً لجمع الأخبار من مصادر منظمة تتيح إنتاج أخبار بسرعة أكبر وبأخطاء أقل من الصحفيين.



يقوم صندوق ابتكار الأخبار الرقمية التابع لغوغل باحتكار الوسائط، لاسيما أن غالبية الإنتاج الإخباري والترفيه الإعلامي في الولايات المتحدة كان مهيمناً عليه من قبل خمس شركات تقليدية وهي تايم ورنر وشركة ديزني ونيوز كوربوريشن وفياكوم وشركة بيرتلسمان؛ قبل أن تلعب شركات التقنية دوراً أكبر في مجال الإعلام والصحافة.

وخلال خمس عشرة سنة ماضية، تغير المشهد الصحفي بفعل التقنية بشكل شبه جذري ومثير للدهشة (ص:63). لكن اللافت للانتباه كذلك أنه رغم الأدوار الكبيرة التي تلعبها شركات التقنية في صناعة المحتوى الإخباري، إلا أنها تسعى بشكل متكرر لتجنب تصنيفها كشركات إعلامية.

كانت كيفية الحصول على الأخبار موضوعاً جافاً إلى حد ما، وكان أصحاب وسائل الإعلام يعتمدون - دائماً - على أنظمة توزيع معقدة تتسم بالتكلفة العالية. هنا بالذات تكمن أهمية الخطوة التي أقدم عليها كل من غوغل وفيسبوك، اللذان يدركان امتلاكهما لما أسماه الكتاب بـ "الاحتكار الرقمي" الذي يتيحه نشر الأخبار عبر الإنترنت من خلال نموذج تمويل الصحافة عبر الإعلانات.

لقد أتاح هذا التحول لشركات التكنولوجيا الكبرى احتلال هذا الدور الذي دأبت على لعبه شركات الإعلام التقليدية، مما أدى إلى تغييرات سريعة في اقتصاديات الصحافة وعلاقتها بمسؤولية الشركات الناشئة في مجال الإعلام الرقمي (ص:43).

تمكنت هاتان الشركتان عبر استخدام ارتفاع مستوى الأتمتة (البرمجة)، من خفض تكاليف الإعلان، وبالتالي "احتكار الإنفاق الرقمي" إلى مستوى لم يشهده قطاع الإعلام والصحافة من قبل. ويرجع ذلك - جزئياً - إلى أن الشركات القديمة كانت وما تزال تحاول توسيع الاستثمارات التي قامت بها في الطباعة والبث رغم تحول عديد من القراء إلى المنصات الرقمية.

خدمة مثل نيوز فيد التابعة لفيسبوك، كانت تقوم بمتوسط تغذية للمستخدم تصل لـ 1500 قصة محتملة



يقدم الكاتب قراءة نقدية حادة ضد شركات التكنولوجيا التي تريد إلغاء دور الصحفيين في العملية التحريرية (تصوير: جوان كروس - غيتي).

آثار حجب أو ترويج أنواع معينة من الأخبار من خلال تعديل الخوارزميات التي تقدم قصصاً معينة في موجز الأخبار. وقد لاحظ القائمون على هذه الدراسة أن مدى ظهور المحتوى في الموقع له تأثير كبير على مدى انتشاره؛ وهو ما يجعل الطريقة التي تعمل بها الخوارزمية تؤثر في اختيار محرر الصحيفة لمواد نشره (ص: 91).

يقودنا هذا الاستنتاج إلى ما يسميه الكتاب بـ"صحافة ما بعد الحقيقة" التي ظهرت بجلاء خلال الحقبة التي نُصّبَ فيها دونالد ترمب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية؛ وبحسب الكتاب فقد حمل

بيو للأبحاث (Pew Research Center) في عام 2016 (السنة التي انتخب فيها ترمب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية)، حيث أن 62٪ من البالغين في الولايات المتحدة الأمريكية تلقوا الأخبار من وسائل التواصل الاجتماعي (ص: 89). ما يجعلنا نخلص إلى أن فيسبوك ليس فقط منصة تواصل اجتماعي غايتها تقريب الهوة بين الناس، ولكنها كذلك منصة تهندس وتشكل وعي مستخدميها من خلال الأخبار التي يُراد لها أن تنتشر داخل منصاتها.

سعت دراسة "فقاعة التصفية" (Filter bubble study) التي أجريت العام 2015 إلى دراسة

ليست شركة غوغل وحدها من تهيمن على عالم الأخبار بفضل خوارزميات التقنية، فنجد جانبها فيسبوك؛ أحد أهم المحتكرين بسعيها إلى زيادة عدد المستخدمين الذين يتغذون من الأخبار عبر صفحاته. وفي هذا الصدد، يقول ديفيد كيركباتريك في ملاحظة مهمة إن فيسبوك يسعى إلى إعادة تعريف الأخبار من خلال جعل المستخدمين ينتجونها ويستهلكونها مع أصدقائهم (ص: 89).

تكمُن أهمية شركة فيسبوك في احتكارها لسبل بلوغ الأخبار للمستخدم، ويتوافق هذا الطرح مع استطلاع أجره مركز

الصحافة الآلية وبزوغ كاتب حقبة "ما بعد الإنسان"

يُركز الفصل الرابع على الدور الذي تلعبه الأتمتة (البرمجة) في إنتاج الأخبار؛ وهو ما فرضته تجربة إنتاج المحتوى عبر الخوارزميات، أو ما أسماه الكتاب بـ "الصحافة الآلية" التي دفعت منصات إخبارية عديدة منها صحيفة لوس أنجلوس تايمز، التي وظفت الخوارزميات من أجل إعداد تقارير جرائم القتل في الصحيفة لإنشاء مواد تصلح كقصص إخبارية لها.

المرتبط بمغادرة بريطانيا (المعروف بالبريكسيت). ولقد أثر ذلك - بالضرورة - على الأخبار وطريقة صياغتها وتحريرها وانتشارها، وجعلها تعمل تحت سلطة الخوارزميات التي تحدد طبيعتها ومدى تأثيرها؛ أي أنها أصبحت "حارس بوابة" جديد.

”

التحول من المطبوع إلى العالم الرقمي يجعل التقارير التي لا تحصد عددا مهما من الزيارات عرضة للاندثار حتى ولو كانت جيدة.

“

ترمب لواء "الأخبار الكاذبة"، ولم يكن يخفي معاداته للإعلام، ويكفي أن نقرأ هذا التصريح: "إن وسائل الإعلام المزيفة مثل نيويورك تايمز، وإن بي سي نيوز، وأي بي سي، وسي بي سي، وسي أن أن ليست عدوي، إنها عدو الشعب الأمريكي!" (ص:92).

كما رأينا فإن شركات التكنولوجيا الكبيرة تعتمد على خوارزميات لإدارة تدفق البيانات، وهو ما أظهرته الأحداث الأخيرة مثل الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016 وكذا الاستفتاء البريطاني



يبين تاريخ شركات التكنولوجيا أنها كانت ضد الصحافة ولا تسعى إلى تمويلها رغم كل محاولات تبييض السمعة التي تحاول القيام بها (تصوير: بريندون ثورن - غيتي).

يربط الخوارزميات بالصحافة كمساعد لها فقط في تجميع البيانات وفهمها، أي ما يسميه الكتاب بـ "الصحافة المعززة"؛ فمراسل سايبورغ (Cyborg) هو أفق للمستقبل، في ظل حضور الدور البشري في صياغة القصة الذي لا يمكن الاستغناء عنه بعد (ص:121).

صوت الناس في حقبة الآلة

أخيراً، وفي الفصل الخامس، نعود إلى تأثير التكنولوجيا على الصحافة والمجال العام من خلال ثلاث دراسات حالة موسعة تستكشف العلاقات بين الصحفيين والمواطنين الذين يزعمون أنهم يخدمونها. كان للصحافة أدوار في الحروب الثقافية حتى في العصور القديمة؛ فخلال الحرب الأهلية الإنجليزية، اندلعت حرب دعائية مكثفة بين الملكيين والبرلمانيين، الشيء الذي أثر على ثورة هنري الثامن والانفصال عن روما. لكن تضخم الطباعة أدى إلى القدرة على توزيع المعلومة بسهولة بين شرائح أوسع من المجتمع أفضى إلى رفع منسوب "التطرف" على عكس المتوقع، وهو ما يلمسه الكتاب فيما يتعلق بوسائل الإعلام المعاصرة؛ في حقبتنا الحالية كذلك؛ الموغلة بالحديّة في تعاملها مع الأفكار (ص: 128).

المثال الآخر البارز لـ "حروب المعلومة"، يتمثل في

ولكن القلق الأساسي يكمن في انهيار النموذج "التقليدي" لتمويل الإنتاج الإعلامي المتمثل في "الإعلانات" رغم أساليب بناء السرديات. وهنا يلفت الكتاب الانتباه إلى انتقال هذا النوع من الصحافة إلى الجماهير المتخصصة، في حين كان الاتجاه السائد منذ القرن التاسع عشر يرنو للانخراط مع جماهير العامة. إن التحول من المطبوع إلى العالم الرقمي يجعل التقارير التي لا تحضد عددا مهما من الزيارات عرضة للاندثار، ما يقودنا بالضرورة إلى "ثورة محتوى الوجبات السريعة" في عالم الصحافة، وهو محتوى يتسم بالضحالة عموماً (ص: 105).

هذه الخوارزميات أنتجت في عام 2013 وحده ما يقرب من 300 مليون محتوى قابل للنشر؛ أي أكثر من جميع المؤسسات الصحفية القديمة مجتمعة. ونود أن نشير في هذا السياق إلى أن اعتبار الذكاء الاصطناعي قام بـ "كتابة مليارات المقالات" قد يكون صحيحاً. هذه الكمية الهائلة من المحتوى التي يتم إنتاجها بطريقة آلية، تجعل "الصحافة الآلية" لا تنتمي للمستقبل بقدر ما تنتمي للحاضر كذلك (ص:117).

ستعمل الصحافة الآلية بشكل أفضل مع المعلومات شديدة التنظيم في المجال العام، ويرى الكتاب أنه يجب عدم الاستهانة بتأثير هذا النوع من الصحافة في عملية إنشاء سرديات وقصص قابلة للنشر. ومع ذلك، فالواقع إلى اللحظة

إن ما يساهم بشيوع هذا النمط الصحفي هو التكلفة الباهظة التي تفرضها غرفة الأخبار، الأمر الذي يسرع أتمتة جميع مراحل عملية إنتاج الأخبار. لذلك، فاكتمال الخوارزميات لقوة متزايدة في صناعة الأخبار، هو الذي يدفع البرمجيات للبدء في إنشاء وتطوير "الصحافة الآلية" والتي يمكن تعريفها على أنها "خوارزمية تحول البيانات إلى نصوص سردية ذات طابع إخباري بتدخل بشري محدود" (ص:102).

استعرض الكتاب في هذا السياق استطلاعاً حول "الصحافة الآلية" يندرج ضمن دليل أندرياس جريف للصحافة الآلية (Andreas Graefe's Guide to Automated Journalism) لمركز تاو للصحافة الرقمية في كلية الصحافة بجامعة كولومبيا. يرى هذا الدليل أن الخوارزميات توفر استخداماً مميزاً في جمع الأخبار من مصادر منظمة تتيح إنتاج أخبار بسرعة أكبر وبأخطاء أقل من الصحفيين (البشر)، مع الإشارة أيضاً إلى أنها تغذي مخاوف هؤلاء الصحفيين بشأن مستقبلهم (ص:104).

”

لم تتفاعل صحيفة واشنطن بوست مع اغتيال كاتب الرأي جمال خاشقجي بالشكل المطلوب بفعل تضارب المصالح التجارية لأمازون في منطقة الشرق الأوسط.

“

(تصوير: شترستوك).



62

استكشاف العواقب المظلمة وغير المقصودة لأنظمة التوزيع الجديدة للبيانات، والتي من خلالها تسمح وسائل التواصل الاجتماعي، بنشر الأخبار المزيفة دون انقطاع ومن ثم في غضون أيام قليلة، يتم إغلاق هذه الحسابات بسبب القوة الاحتكارية لعمالقة التكنولوجيا، ولكن بعد وقوع الآثار الجانبية الناجمة عن انتشار مثل هذا المحتوى عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

يسعى هذا الفصل إلى فحص التغييرات التي أحدثها، كذلك، ملاك الشركات التقنية مثل جيف بيزوس مالك أمازون، الذي يعتبره الكتاب بأنه نموذج "مواطن كين القرن الحادي والعشرين" على غرار "المواطن كين" (Citizen Kane) العمل السينمائي المعروف؛ ما أفرز إنتاج مجموعة من المقالات عن هذا الطرح مثل "أمازون جيف بيزوس: المواطن كين القرن

الواحد والعشرين" (ص:141). استثمرت واشنطن بوست بعد امتلاكها من قبل بيزوس التقنيات عبر الإنترنت بحيث أصبح أداؤها أفضل كثيرا على الويب وعلى الهواتف المحمولة. إلى جانب هذه الموارد المالية الهائلة، قام بيزوس بتوجيه الموقع الإخباري عبر موارد أمازون المختلفة والتي صعبت نسخ محتوى الجريدة وإعادة استهلاكه (ص:147).



أكبر بالموضوع، وتأهيل للعنصر البشري وتحديده من أجل التفاعل مع التحديات التي يفرضها تغول التقنية والخوارزميات، وفي هذا السياق يرى الكتاب ضرورة جعل الأتمتة (البرمجة) وسيلة لمساعدة الذكاء البشري في فهم هذا العالم وتحويله لما يمكن أن ينفذ البشرية بدل من تركه يتحول إلى أداة لن تكون ضد الصحافة فقط ولكن ضد البشر كذلك (ص:170).

نشر تفاصيل دقيقة مرتبطة بهذه الجريمة (ص:148). ومن هذا المنطلق فإن أغنى رجل في العالم سيكون له تأثير بعيد المدى على التغطية الإعلامية لأقوى ديمقراطية في العالم عبر هيمنته على "الواشنطن بوست".

وأخيرا كخلاصة للكتاب؛ فإن تحديات رقمنة الصحافة وهيمنة الخوارزميات عليها تحتاج إلى وعي

رغم أن بيزوس قد لا يتدخل في السياسة التحريرية لـ "واشنطن بوست"، إلا أن المصالح التجارية قد تحدد حجم التفاعل. لقد ظهر ذلك حسب الكتاب في اغتيال كاتب الرأي على الجريدة جمال خاشقجي؛ حيث أحجمت الصحيفة عن التفاعل بالشكل المطلوب والمتوقع بفعل تضارب المصالح التجارية لأمازون في منطقة الشرق الأوسط، ما حال دون

حين تبحث السلطة عن «الأفلام الإباحية» في هواتف الصحفيين

دافيد أرنستو بيريث
ترجمة: بهاء الدين السيوف

في أمريكا الوسطى يواجه الصحفيون خطر التصفية الجسدية بشكل دائم. توظف الحكومات وسائل التجسس للنبش في حياتهم الخاصة وتهديد عائلاتهم، كما أن ملاك وسائل الإعلام تجمعهم شبكة علاقات ومصالح مع رجال السياسة والاقتصاد. يسرد المقال قصص صحفيين وجدوا أنفسهم في مواجهة «لوبي» يخنق أنفاسهم ويصادر قصصهم.

وتلقّي الضربات بالسياط، ولكن لأن عددا لا بأس به من الخدوش والعضات كان يملأ يديه وذراعيه، فمن سيقنع الناس أنه كان يلاعب كلبته الصغيرة؟

لم يكن شعورا بالخجل، إنما مزيجا من الخوف والقلق، ليس لأنه أدرك أنهم يفتحمون أكثر أسراره الحميمة وعورة، فلقد كان افتراءً ما نسبوه إليه من أنه يتقنّع بلباس من الجلد في الليل ويمضي في توجيه

تخسر الحكومات ملايين الدولارات لاستهداف هواتف الصحفيين (تصوير: خواس كارلوس كاوس - شترستوك).

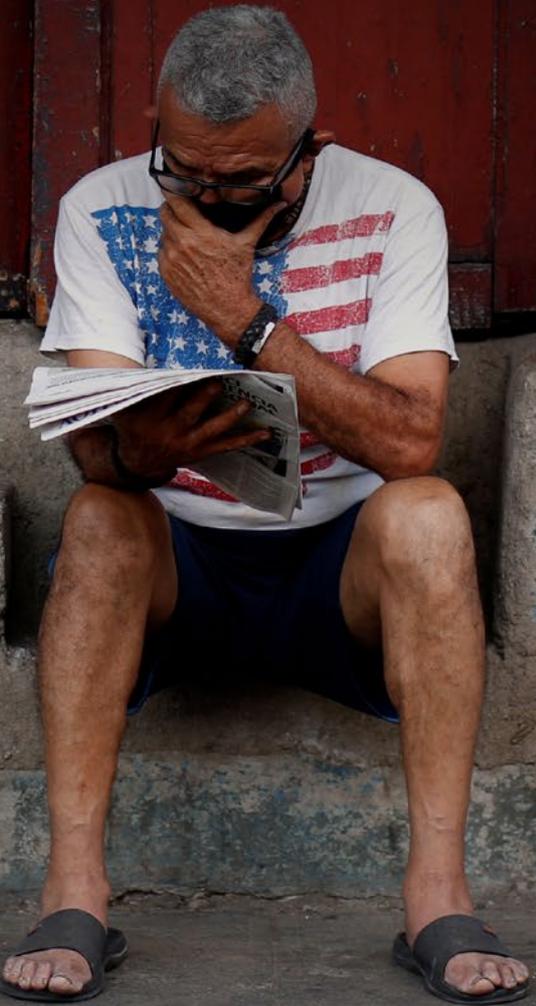
”يقولون إنك تمارس سادية مازوخية في علاقاتك الجنسية“، قال له الجاسوس باستهزاء، كمن يريد إلقاء نكتة مشينة على مائدة تضح بسيدات المجتمع المحتشمات.

سيرخيو أراوز، صحفي سلفادوري في ”إل فارو. نت“ إحدى أكثر الوسائط الرقمية شهرة في أميركا اللاتينية، انتابه القلق الشديد في تلك اللحظة، فبهذا التصريح أدرك أنه بات هدفاً لإحدى وكالات الاستخبارات

في البلاد. كانت لعبة مزدوجة: بينما يسرب بعض الجواسيس معلومات عن حياته الخاصة، فإن جواسيس آخرين يهاجمونه بالفعل.

في أيار/مايو 2011 نشرت ”إل فارو. نت“ مادة بعنوان ”عصابة تيكسييس“. كان تقريراً مفصلاً أعده أراوز وزملاؤه أوسكار مارتينيز وإيفرين ليموس، كشفوا فيه وجود منظمة تمتهن تجارة المخدرات وغسيل الأموال، وتتمتع بحماية

السلطات منذ العام 2000. قام على إثر ذلك بالتحقيق في القضية رجال شرطة ومحققون وجواسيس ومدّعو نيابة، ووثقت السلطات تقاريرهم كلها. زعيم المنظمة خوسيه سالاسار، المعروف بالشیطان الأكبر، كان يمارس حياة موازية لحياته الحقيقية، فقد كان يقدم نفسه كرجل أعمال محترم، يستثمر الملايين في الصناعة والفندقة والسياحة، كما كان أحد أبرز رعاة دوري كرة القدم الرسمي، وفي الوقت ذاته يعد



التي كلفت جواسيس آخرين بالتنقيب في حياة الصحفي الخاصة.

بين عامي 2009 و2014، حاول رئيس السلفادور آنذاك كارلوس فونيس إضفاء طابع مهني على وكالة الاستخبارات الحكومية ووحدات الاستخبارات العاملة في الشرطة الوطنية المدنية ووزارة الدفاع. وصل خبراء برازيليون إلى البلاد، وأجروا تشخيصاً للوضع فيها، فجاءت النتائج بأن الجواسيس غير محترفين، يواجهون مخاطر

عامة وكأن شيئاً لم يحدث؟ كيف سكتت السلطات الرسمية عنها ولم تعمل على إيقافها؟ ما الجهات التي كانت تتستر على هذه المنظمة الإجرامية ومن المتواطئون معها؟

بعد نشر التقرير، ذاع صيت صحفيي "إل فارو" في البلاد، ما دفع بعض الجواسيس من وكالة الاستخبارات الحكومية لجمع المعلومات عن كل ما يخص أراوز، عدا عن أن التقرير أثار حفيظة السلطات نفسها

واحداً من أقوى رجال العصابات الضالعة في تجارة المخدرات والتابعة لعصابات كولومبيا والمكسيك.

التقرير الذي أعده الصحفيون استناداً إلى بلاغات وكالة الاستخبارات الحكومية وتحقيقات رجال إدارة مكافحة المخدرات الأميركية، تسبب في صدمة كبيرة للشارع العام في السلفادور: كيف تمكنت منظمة لتجارة المخدرات من العمل أمام الجميع لأكثر من اثني عشر



العلاقات المتشابكة لملاك وسائل الإعلام مع السياسيين تكبل حرية الصحفيين في مراقبة ممارسات السلطة (تصوير: لويس غالداميز - رويترز).

من أمام ديسكو للمثاليين في حفل عيد ميلاد واحد من أصدقائه، أما الجاسوس الذي كان مصدر معلومات أراوز فقد حذره منهم، أفهمه أنهم يتتبعون خطواته كلها. "يقولون إنك منحرف إلى أبعد الحدود"، أخبره الجاسوس.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، وجه مكتب المدعي العام التهمة إلى أربعة من رجال الأمن بتسريب المعلومات للصحافة. أثناء المحاكمة التي أعلن أنها ستكون سرية، لم يأت أحد على ذكر اسم "إل فارو" ولا حتى أي من صحفييها. حتى ذلك العام، لم يكن أفراد عصابة تيكسييس قد تلقوا تهمة بأي جنائية، الأمر الذي

يقول الصحفي الذي وصل إلى مصادر استخباراتية: "كانت تقاريرهم عبارة عن روايات هزلية لعشيقات رجال السياسة".

في مارس/آذار 2012، نشرت "إل فارو" مرة أخرى تقريراً بعنوان "الحكومة تفاوض رجال العصابات للتقليل من جرائم القتل"، أعده أراوز وليموس والأخوان مارتنيز، كان له وقع كبير على السلطات. بدأت وزارة العدل والأمن العام بإجراء تحقيقات داخلية للكشف عن الجواسيس ورجال الأمن الذين سربوا تلك المعلومات للصحافة. أراوز كان ملاحقاً كذلك، أراد الجواسيس معرفة زملائه الذين يتناقل معهم المعلومات. في تلك الأيام التُقطت له صورة

مالية، يجيدون تتبع الأشخاص لكنهم يجلبون معلومات غير شاملة، كما أن تقاريرهم مليئة بتفاصيل حميمية عن العلاقات الجنسية والمشاكل الزوجية وغير ذلك من المسائل الشخصية التي لا تهم الرأي العام ولا تخدم المسار المهني في تحديد منحنى المخاطر.

”

لا أظن الرئيس يود معرفة نوعية الأفلام الإباحية التي أشاهدها، ولا عدد النساء اللواتي أكلهن في الوقت ذاته، هو يريد معرفة مصادر معلوماتي فحسب.

“

إنشاء مركز للتنصت، على أن يدار من قبل مكتب المدعي العام، وأن يختص تدخله عموماً في قضايا جرائم القتل والاختطاف والابتزاز والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة.

تعتبر التدخلات غير القانونية التي يجريها مكتب المدعي العام أو أي مؤسسة أخرى جريمة يعاقب عليها القانون. في يناير/كانون الأول 2018 مثلاً، حُكم على لويس مارتنيز المدعي العام آنذاك، بالسجن خمس سنوات، مع دفع غرامة بقيمة 125 ألف دولار، على إثر تسريبه محتوى محادثات حميمة للقسّ أنتونيو رودريغيز. يضيف أفيلار: "لأظن الرئيس يود معرفة نوعية الأفلام الإباحية التي أشاهدها، ولا عدد النساء اللواتي أكلهن في الوقت ذاته، هو يريد معرفة مصادر معلوماتي فحسب".

يجري التنصت على الهواتف النقالة للصحفيين بواسطة سبعة أجهزة، حقائب صغيرة يتم توصيلها بجهاز حاسوب، تلتقط الإشارة بمدى 500 متر في محيطها، وبإمكانها اختراق المكالمات الهاتفية والرسائل النصية وفك شيفرة رسائل الواتس آب، التكلفة الأسبوعية لهذه الأجهزة تتراوح بين عشرة وخمسة عشر ألف دولار، وبما أن تكلفتها مرتفعة فهي لا تستخدم إلا في حالات قليلة.

هذه الأجهزة تم شراؤها بحسب أفيلار في عهد حكومة سلفادور سيرين، لكنه غير متأكد ما إذا كان التجسس على اتصالات الصحفيين قد بدأ في تلك الفترة الرئاسية أم لا.

من محيط الرئيس، ذلك أنه خلال المؤتمرات الصحفية يوجه بشجاعة كبيرة أسئلة محرجة إلى أبو كيلا، ولذلك يعمدون إلى مهاجمته على شبكات التواصل. ولقد تعرض خلال الانتخابات البلدية والتشريعية في شباط للتهديد بالاعتداء من قبل مجموعة من مناصري الحزب الحاكم. يقول لـ "مجلة الصحافة": "أبو كيلا يدرك أن تغطياتي الإعلامية المثيرة دفعت مصادر المعلومات إلى التحدث لي".

يقول أيضاً إنه وزملاء آخرين من مجلة فاكتوم وصحيفة إل فارو، تحققوا من أنه تم اختراق اتصالاتهم، ويؤكد أن موظفاً في حكومة نجيب هو من أعطاه الدلائل على ذلك تتضمن مقاطع مصورة من محادثاته الخاصة.



قال لي إن كانت لديك الشجاعة لتنشر تقريراً عن تنصت الحكومة على مكالماتك، هذا يعني أنك ستعترف كذلك بأن مالك الصحيفة التي تعمل فيها كان يفعل ذلك أيضاً



في أبريل 2019، عدلت الهيئة التشريعية المادة 24 من الدستور للسماح بالتنصت على المكالمات الهاتفية في حالات استثنائية، وبشكل مؤقت، شريطة أخذ إذن من أحد القضاة. في السنة التالية أقر النواب قانون التدخل في الاتصالات، والذي بموجبه تم

تحقق عام 2017 حين جرى اعتقالهم واتهامهم بتبويض الأموال والأصول المملوكة. يعلق أراوز: "لم تكن لدى أي من رؤساء هذه البلاد وكالة استخبارات حكومية تسانده في اتخاذ القرارات".

بين عامي 2015 و2018 راهنت حكومة الرئيس سلفادور سيرين بخوض حرب ضد العصابات، وكأي حرب فهي بحاجة إلى مصادر تمويل. كانت ميزانية الأمن العام تفوق 450 مليون دولار سنوياً، في بدايات 2019 اشترى الأمن الوطني المدني معدات وبرامج تقنية مصنعة في إسرائيل. في أواسط ذلك العام، ولدى اعتلائه السلطة أعلن نجيب أبو كيلا عن توجهه إلى الاستثمار في تكنولوجيا الرقابة الرقمية، دون أن يوضح ما الذي يعنيه بذلك.

الأفلام الإباحية أم المصادر؟

"هل تقول بأن حكومة نجيب أبو كيلا كانت تتجسس عليك؟"

"أقول بأن الحكومة تستخدم التكنولوجيا لاختراق اتصالات ومراسلات صحفيين معينين من خلال استخبارات الدولة".

بريان أفيلار، واحد من أبرز الصحفيين في السلفادور، يقول إنه يؤمن بذلك لأسباب عدة، خاصة بعد تصاعد أهمية منشوراته التي يُبرز فيها شبكات فساد تورطت فيها شخصيات

تجسس ضد القانون

كان جيرانه هم الذين نبهوه إلى أن رجلين على دراجات نارية يصوران منزله منذ ما يزيد على ثلاث ساعات، يراقبان الخارج والداخل منه وإليه. اقترب من الباب فوجدهما يراقبانه بالفعل، خرج لمواجهتهما، حينها عمد أحدهما إلى أفراد إصبه الوسطى أمامه بوقاحة، ثم غادرا مباشرة. خورخي بيلتران، صحفي في "إل دياريو دي أوي"، مختص في إعداد تحقيقات صحفية متعلقة بالشرطة

يقول بيلتران إن أحدهما هدده قائلا: "بإمكاني أن أدس غرامين من المخدرات في سيارتك، ثم أعتقلك وأدينك". تجادلوا لدقائق ثم سمحوا له أخيرا بالمغادرة. في اليوم التالي بدأت المضايقات تطال أفراد أسرته، كان ذلك في أواسط عام 2014.

أشارت رابطة الصحفيين في السلفادور إلى أن الاعتداءات على منتسبيها ازدادت في عهد حكومة نجيب أبو كيلة. خلال الأعوام السابقة كانت هناك مضايقات وملاحقات، لكن حدثها زادت هذه

والقضاء، انتابه القلق على أفراد عائلته حينها فاتصل بابنه ليطمئن على سلامته، والذي أكد في الطرف المقابل أن رجلا يستقلون سيارة فضية اللون كانوا يطاردونه، بل جاؤوا إلى الجامعة باحثين عنه. في اليوم السابق كان خورخي قد تعرض لمضايقة من رجلي أمن، حين قاما باحتجازه عند نقطة تفتيش، وحاول أحدهما تمزيق فرش السيارة التي يستقلها، بحجة التأكد من أنه لا يخبئ مخدرات بداخلها. لم يعترض الصحفي حينها، لكنه شغل كاميرا هاتفه وصورهما بينما هما يهددانه ويهينانه.



تأتي الخطورة من التقاء مصالح السياسيين ورجال الاقتصاد مع وسائل الإعلام (تصوير: رودريغو صورا - إ ب أ).

الأيام، فمثلا أبلغت الصحفيتان يولاندا ماغاندا وأدرياننا غونزاليس عن أن عددا من الرجال قاموا بتصوير منزليهما. "هذه الأساليب كانت تُتبع في الثمانينيات والتسعينيات، إنه ترهيب يمارسه المحققون"، يقول سيرافين فالنسيا، مقرر حريات التعبير في الرابطة في تصريح لـ "مجلة الصحافة".

في أواخر 1999، كان لافيتي فرنانديز، رئيس تحرير "إل دياريو دي أوي"، إحدى أهم الصحف اليومية في السلفادور، في مكتبه حين رن جرس الهاتف، على الطرف المقابل، كان خورخي زيدان، مالك القناة الثانية عشرة التلفزيونية، الذي دعاه إلى حضور اجتماع ينوي خلاله أن يعرض عليه مقترحا للتحقيق في حادثة ما.

بالنسبة لفيرنانديز بدا هذا الطلب غريبا، فالقناة الثانية عشرة لها خطها التحريري وأخبارها الخاصة، كما أن لديهم الصحفي الاستقصائي المحترف ماوريسيو فونتيس، والذي فاز فيما بعد برئاسة الجمهورية عام 2009 وهو الآن - بالمناسبة - فاز من وجه العدالة بتهم الفساد. كان المنطق أن يتولى فونتيس التحقيق في القضية. في النهاية وافق فيرنانديز على الحضور. في اليوم التالي ذهب إلى منزل مالك القناة، بصحبة الصحفي خوان مارتين. "الحكومة تنصت على هواتفنا، الشكوك تراودني في هذا الأمر، هل أنت مستعد للتحقيق في ذلك؟". كان ماوريسيو حاضرا في الاجتماع، يستمع ويراقب

كل شيء، دون أن يتفوه بكلمة. "لم لا تُجري التحقيق أنت ماوريسيو؟" سألته فيرنانديز مستغربا.

عندها تكلم قائلا إنه كان يمتلك "saltel" وهي شركة اتصالات متواضعة، موضحا أنه لا يريد أن يسود اعتقاد بأنها حرب تجارية على شركات الاتصالات الكبرى حينها؛ تيليكوم الفرنسية، وتيلي موبيل، وموبي ستار.

وافقوا أخيرا على إجراء التحقيق. في البداية، وبمساعدة مهندسين، استخدموا نظام إعادة توجيه التنصت على المكالمات الهاتفية. صدرت المكالمة، وعلى الفور أفاد مركز شركة الاتصالات بأن المكالمة تم تحويل المكالمة إلى مركز وسيط للشركة، حيث يجري هناك تسجيلها للاستماع إليها، وبعد ذلك تم توجيه المكالمة أخيرا إلى وجهتها الأصلية. في المكالمات المخترقة قد تفوق المدة الزمنية لربط الاتصال بوجهته 30 ثانية، كانت تلك الشركات بالفعل تخترق المكالمات بتعليمات من وكالة الاستخبارات الحكومية.

في تلك اللحظة بدأ فيرنانديز يقلب الأفكار في رأسه. خلال تلك الفترة كان يعاني مشكلات كثيرة مع زوجته وأولاده، وفي أحد البرامج الإذاعية الموجهة من قبل حكومة فرانسيسكو فلوريس آنذاك، تم افتضاح خيباته العائلية تلك على الهواء مباشرة: "حينها فقط أدركت أن هاتف منزلي كان

مراقبا". طلب الصحفيون بعد ذلك مقابلة ممثلي شركات الاتصالات، فلم يجبهم أحد، لكن الرئيس نفسه، وافق على مقابلاتهم. فلوريس الذي كان ملما بأساليب الحوار، استطاع أن يجر الأسئلة إلى سياقات تخدم أجنداته الخاصة. أكد لهم أنه هو نفسه كان متورطا في التنصت على المكالمات الهاتفية حين كان مرشحا للرئاسة، بتكليف من لوكاس كالديرون، شقيق الرئيس المنتهية ولايته أرماندو كالديرون، وكذلك من قبل إنريكيه ألتاميرانو، مالك الصحيفة ذاتها التي يعمل بها الصحفيان فيرنانديز ومارتين.

خلال عقد الثمانينيات، أتهم إنريكيه ألتاميرانو بتمويل جماعات مسلحة تابعة للتحالف الجمهوري الوطني "أرينا" خلال الحرب الأهلية في السلفادور، والذي أصبح الحزب الحاكم في التسعينيات. كان كثير من الممولين يناضلون تحت راية التحالف.

يوضح فيرنانديز: "قال لي إن كانت لديك الشجاعة لتنشر تقريرا عن تنصت الحكومة على مكالماتك، هذا يعني أنك ستعترف كذلك بأن مالك الصحيفة التي تعمل فيها كان يفعل ذلك أيضا".

عُرض التحقيق على ألتاميرانو، الذي كان وقتها في ميامي، كان رده واضحا: "لا تنشروا منه شيئا أبدا، على الأقل ليس قبل موتي".

المكتب عن الرنين في تلك اللحظات. ”فابريسيو، والدك يودّ التحدث إليك على الهاتف“ أعلمته سكرتيرة المكتب.

رفض فابريسيو استقبال المكالمات، بعدها بدقائق عادت السكرتيرة لتقول إن إنريكيه هدد بأن يأمر حراس الأمن بإخراج جميع الموظفين من المبنى إن أقدموا على نشر التحقيق، في تلك اللحظة نهض فابريسيو من مكتبه: ”إذا كان سيتردنا فليكن ذلك علينا

”إنه تحقيق عظيم، لكن حضرتك أيضا مالك الصحيفة، إذا رأيت ألا ننشره فلا مشكلة في ذلك“، قال فيرنانديز.

يذكر لافيّتي فيرنانديز أن فابريسيو ظل صامتا بضع دقائق، تنفس بعمق، وبدأ التوتر واضحا عليه؛ بين يديه كان يمتلك معلومات إن نشرها فإنه يهاجم والده مباشرة، ويهاجم في الوقت ذاته عشرة من المعلنين الرئيسيين في الصحيفة. لم يتوقف هاتف

”

عُرِضَ التحقيق حول التنصت على المكالمات على مالك الجريدة الذي كان وقتها في ميامي، كان رده واضحا: «لا تنشروا منه شيئا أبدا، على الأقل ليس قبل موتي».

“

لكن الصحفيين لم يتوقفوا، بل عرضا التحقيق على فابريسيو ألتاميرانو، ابن مالك الصحيفة.



إن التدخلات في المكالمات كان يقوم بها الجيش في السبعينيات، والحكومات المدنية في العقد الذي تلاه، وإن الدولة واصلت استخدام هذه الإجراءات فيما بعد ضد المواطنين والصحفيين المزعجين على وجه الخصوص. كل ذلك كان يجري رغم أن الدستور في ذلك الوقت كان يمنع مثل هذه الممارسات.

في اليوم التالي وصل إنريكيه إلى الصحيفة، والتقى بفيرنانديز، كان مزاجه قد اعتدل بشكل مثير، بل هنأه على نشره التحقيق: "لم أسأله إطلاقاً ما الذي غير رأيه هكذا، حتى إنه دعاني لتناول الغداء".

دفع نشر التحقيق إلى تشكيل لجنة نيابية في الهيئة التشريعية، كان على رجال حكومة فرانسييسكو فلوريس أن يقدموا توضيحات بشأن ما جاء فيه. قال أحدهم حينها

الأثنين. فيرنانديز: انشره". كانت شجاعته مذهلة، أن يتمرد على والده" يقول فيرنانديز. جمع فابريسيو حاجياته وعاد إلى المنزل، كان الوقت متأخراً، أشرف فيرنانديز على طباعة العدد، وفي صفحاته الست الأولى التحقيق المنتظر: "بتواطؤ من شركات الاتصالات.. الحكومة تنصت على مكالمات المواطنين". تراوح عدد الأجهزة التي تم اختراقها بين ثلاثة وأربعة آلاف هاتف.



في كثير من المواقف يتعيّن على الصحفيين اتخاذ قرارات جريئة ليتمكنوا من مواجهة السلطة وتعريضها أمام الرأي العام (تصوير: سلفادور ميلنديز - أسوشيتد برس).

تطبيقات الموبايل مفتوحة المصدر.. سلاح بيد الصحفي الاستقصائي

سمير النمري

أتاحت تطبيقات الهواتف المحمولة إمكانيات جديدة للصحافة الاستقصائية. وإلى جانب التحقق من المعطيات، فإنها تسمح اليوم بإنجاز قصة استقصائية مؤثرة عبر استخدام المصادر المفتوحة.

اعتمدت في البحث وإنتاج تحقيقاتي الاستقصائية على تطبيقات الموبايل كتطبيق Google Earth، وتطبيق الخرائط الخاص بشركة آبل وتطبيق MarineTraffic الخاص بتتبع حركة السفن، وكذلك تطبيق Flightradar24 الخاص بتتبع مسار الطائرات. كما استعنت بتطبيقات أخرى تختص بالمونتاج والجرافيك كتطبيق المونتاج LumaFusion وتطبيق تصميم السرد الرقمي Canva. تكشف القصة الاستقصائية الأولى (1) بالاستعانة بصور الأقمار الصناعية المسجلة من تطبيق Google Earth قيام القوات الإماراتية ببناء قاعدة عسكرية

العصا السحرية الكاشفة للكثير من الغموض.

في العام 2021، نشرت في صفحتاتي على مواقع التواصل الاجتماعي عددا من القصص الاستقصائية حول قيام قوات التحالف السعودي الإماراتي ببناء عدد من القواعد العسكرية الضخمة في الأراضي اليمنية دون علم الحكومة اليمنية الشرعية المعترف بها دوليا. وقد ساهمت تلك القصص في الكشف عن قضايا كانت ما تزال غامضة لدى الرأي العام اليمني والعربي، وتفاعلت معها وسائل الإعلام المحلية والدولية ومنها قناة الجزيرة.

سبل من التطبيقات التي تعمل على الهواتف النقالة تتدفق كل يوم عبر المتاجر المختلفة، والكثير منها يعد كنزا للصحفيين، خاصة الاستقصائيين الذين يبحثون عن مصادر دقيقة للمعلومات المدعمة بالصور ومقاطع الفيديو والخرائط وصور الأقمار الصناعية.

طوال سنوات عملي كناشط على مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الأخبار المتعلقة بالأزمة اليمنية، وأنا لا أتوقف عن ملاحقة كل ما هو جديد من تطبيقات الهواتف النقالة التي تمثل بعضها ما يشبه

كانت مفاجأة بالنسبة لي عندما وجدت تلك المشاهد التي لم تعرض من قبل، فاستخدمت خاصية Screenshot لالتقاط صور ثابتة للقاعدة الجديدة في المطار. ومن خلال مصادري الخاصة، توصلت إلى بعض المعلومات عنها. بعدها، استعنت على الهاتف النقال بتطبيق Canva الذي يوفر خصائص مجانية محدودة، وأخرى كاملة عبر اشتراك شهري أو سنوي رمزي، حيث قمت بإنتاج وسرد قصة معززة بالصور الجديدة والملاحظات المكتوبة على التطبيق، ثم نشرتها على صفحتي على مواقع التواصل الاجتماعي، لتفاعل معها وسائل الإعلام اليمنية بشكل كبير من

أما القصة الاستقصائية الثانية، فقد استعنت بتطبيق الخرائط الخاص بشركة Apple وهو تطبيق مجاني مفتوح المصدر، يتميز عن تطبيق Google Earth بتوفيره صور حديثة مكنتني من الكشف عن قيام القوات السعودية ببناء قاعدة عسكرية داخل مطار الغيضة بمحافظة المهرة اليمنية الحدودية مع سلطنة عمان.

”

ثمة العديد من المصادر المفتوحة التي استعنت بها في إنجاز كثير من القصص الاستقصائية الإخبارية مثل تطبيق Flightradar24 لتتبع الرحلات الجوية.

“

ضخمة في مطار الريان الدولي بمحافظة حضرموت شرقي اليمن، دون أن تعلم الحكومة اليمنية أو توافق على بنائها. قمت بتحريك الصور وتحويلها إلى مقطع فيديو، بحيث يكون هناك تركيز دقيق على منشآت القاعدة المستحدثة، مستفيدا من خاصية التسلسل الزمني لإظهار الفرق بين وضع المطار في السابق وكيف يبدو في الوقت الراهن. قمت أيضا بإضافة تصاميم بصرية ونصوص على الفيديو من أجل توضيح المشاهد المصورة، وأعددت مقطعا صوتيا سجلته عبر تطبيق Voice Record ثم نقلته إلى تطبيق المونتاج ونشرته على صفحتي على مواقع التواصل الاجتماعي.





والتي أظهرت أنها سفينة الشحن الإماراتية "نعيمة"، وأنها كانت قادمة من ميناء المكلا بحضرموت. قمت بعد ذلك بحفظ تلك البيانات كصور وأنتجت قصة رقمية معززة بالفيديو الخاص الذي يظهر السفينة إضافة إلى

”
كشفت بالاستعانة بصور الأقمار الصناعية المسجلة من تطبيق Google Earth قيام الإمارات ببناء قاعدة عسكرية شرقي اليمن دون أن تعلم الحكومة اليمنية أو توافق على بنائها.

“

فور حصولي على ذلك الفيديو سارعت إلى استخدام تطبيق MarineTraffic ولاحظت وجود سفينة راسية في جزيرة ميون. ومن خلال اشتراك رمزي لا يتعدى دولارا واحدا، وفر التطبيق كل بيانات السفينة

خلال الأخبار العاجلة والتقارير والتحليلات المعمقة عن حقيقة تلك القاعدة ودورها. القصة الاستقصائية الثالثة (2) كانت بعد حصولي بشكل خاص على فيديو قصير يظهر سفينة تقوم بتنزيل معدات وعربات وأسلحة في جزيرة ميون اليمنية الواقعة على مضيق باب المندب. وسائل إعلام دولية كانت قد كشفت عن قيام قوات التحالف السعودي الإماراتي ببناء قاعدة عسكرية جديدة في الجزيرة دون علم الحكومة اليمنية، لكن التحالف سارع بعد ذلك بوقت قصير إلى نفي الخبر وأكد أنه لا وجود للقوات الإماراتية في الجزيرة.



تطبيقات الهاتف المفتوحة المصدر هي التي سمحت بإنتاج قصص عن السفينة التي جنحت بقناة السويس (تصوير: يحيى أرهب - إ ب أ).



مراقبة السلطة يجب أن تشكل جوهر عمل تطبيقات الهاتف المحمول (تصوير: سين غالوب - غيتي).

ثمة العديد من المصادر المفتوحة التي استعنت بها في إنجاز كثير من القصص الاستقصائية الإخبارية مثل تطبيق Flightradar24 الخاص بتتبع مسار الطائرات والرحلات الجوية، وهو تطبيق هام للصحفيين لمعرفة حركة الطائرات

على الصحفيين التدرب على تطبيقات الموبايل، ومعرفة آلية عملها وكيفية الاستفادة من محتواها البصري في دعم وبناء القصص الاستقصائية الرقمية.

بياناتها من التطبيق. وفور نشري القصة على مواقع التواصل الاجتماعي تفاعلت معها وسائل الإعلام المحلية والدولية ومنها الجزيرة التي فتحت تغطية خاصة في نشرات الأخبار.

وبياناتها الخاصة. ساعدني التطبيق في كثير من الأحيان في الكشف عن توقف نشاط عدد من المطارات السعودية، وما تواجهه حظيرة الطائرات من صعوبات في التحليق أو النزول لحظة قيام الحوثيين بمحاولة قصفها بطائرات مُسيرة.

هناك تطبيقات أخرى تعد أيضا مصادر مفتوحة للصحفيين، من بينها تطبيق الطقس Windy الذي ساعدني في نشر التنبيهات الخاصة

بالطقس لمتابعي في الداخل اليمني، في حالات الاضطرابات الجوية والمنخفضات والأعاصير، حيث يفتقد المواطن اليمني لمصادر أخبار الطقس المحدثة والدقيقة. لقد كان لما أنشره بالاستعانة بالتطبيق أثر مهم في توعية الناس لأخذ الحيطة والحذر عند حدوث الاضطرابات الجوية والأمطار الغزيرة.

إن تلك التطبيقات وغيرها، صارت جزءا من حياتي الصحفية، أتصفحها بشكل مستمر لا سيما

عند حصولي على معلومات غير مكتملة تحتاج إلى مزيد من البحث والتقصي. وأستطيع القول إنه صار لازما على الصحفيين التدرب على تلك التطبيقات، وتحميلها في أجهزتهم المحمولة، ومعرفة آلية عملها وكيفية الاستفادة من محتواها البصري في دعم وبناء القصص الاستقصائية الرقمية على منصاتهم الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي.

Google Earth

المصادر:

- 1) <https://www.youtube.com/watch?v=Xy2obrbXE78>
- 2) https://www.youtube.com/watch?v=Sh_T2A96COY

تعليم الصحافة في جنوب السودان.. ولادة عسيرة

ملوال دينق

عقد كامل مر على تأسيس دولة جنوب السودان، ومن الطبيعي أن يكون الاهتمام بتدريس الصحافة ما يزال في مراحله الأولى. ورغم إنشاء كلية للصحافة مستقلة عن التخصصات الأدبية، فإن غياب الوسائل وعتاقة المناهج وضعف عدد الأساتذة تشكل تحديات تعوق التجربة الفتية.

الاتصال التنموي بمدرسة دراسات المجتمع والتنمية الريفية، وكان هناك قسمان في الجامعة يدرسان الإعلام، هما قسم الاتصال التنموي، وقسم الإعلام بمدرسة الآداب والعلوم الإنسانية. وعندما رأينا أن المقرر الذي يتم تدريسه مشابه، فكرنا في دمج القسمين وإنشاء مدرسة منفصلة للإعلام، وتقدمنا بمشروع تأسيس مدرسة الإعلام إلى مدير الجامعة وقتها، البروفيسور أفري أباتي، عبر مكتب العميد، وقد وافق على ذلك. وكان التحدي الأبرز هو قلة الكادر البشري من الأساتذة والمحاضرين والمعاونين، إذ كنا

رحلة التأسيس

بدأ التخطيط لتأسيس المدرسة منذ العام 2010، قبل عام واحد من استقلال البلاد، نتيجة لازدياد الحاجة للمعرفة الأكاديمية في مجال دراسات الإعلام والاتصال، وتزايد إقبال الطلبة لدراسة الإعلام، ما دفع المسؤولين إلى اتخاذ خطوات عملية لتطبيق المشروع على أرض الواقع.

يقول نائب عميد المدرسة الدكتور شابنن كارا يوكوجو: "بدأت فكرة تأسيس مدرسة منفصلة للإعلام سنة 2010، وكنت آنذاك رئيساً لقسم

بعد عشر سنوات على قيام جمهورية جنوب السودان، وما يقارب خمسة عقود على إنشاء جامعة جوبا، الصرح التعليمي الأول في البلاد، جاء افتتاح مدرسة "الصحافة، الإعلام ودراسات الاتصال" بالجامعة، ليشكل إضافة نوعية مهمة لمؤسسات ومراكز التكوين والتدريب الأكاديمي والإعلامي بهدف تأهيل كوادر مدربة ومشبعة بالمعارف النظرية والتطبيقية وملمة بأحدث المهارات التقنية في مجال الصحافة والإعلام.



تجربة جنوب السودان في تدريس الصحافة ما تزال في بداياتها الأولى (تصوير: بولا برونستين - غيتي).

طالباً وطالبة، وتهدف المدرسة إلى توفير المعارف النظرية والتطبيقية للطالبة المقبلين على العمل الميداني، وإعداد إعلاميي المستقبل، إلى جانب تدريب وتأهيل المشتغلين في حقل الإعلام.

وعلى الرغم من توفر الرغبة والدافع لدى المسؤولين المشرفين على المدرسة الجديدة، إلا أن هنالك تحديات كبيرة تقف أمام تطورها تتعلق بالبنية التحتية، وهيئة التدريس، وتحديث المناهج، ما يجعل مهمة التطوير والمواكبة عسيرة وشاقة، وتتطلب تضافر الجهود لخدمة مهنة الصحافة في البلد الفتني.

2019، حيث تقرر إنشاء مدرسة "الصحافة، الإعلام ودراسات الاتصال" بعد دمج قسم الإعلام بمدرسة الآداب والعلوم الإنسانية، وقسم الاتصال التنموي بمدرسة دراسات المجتمع والتنمية الريفية. صادق عليه مجلس إدارة الجامعة، وبدأ القبول والتدريس بها خلال العام الدراسي 2019 - 2020، لتصبح المدرسة أول مدرسة إعلام مسجلة بالدولة الفتية، والوحيدة التي تمنح إجازة في تخصص الصحافة والدراسات الإعلامية على مستوى الجامعات العامة.

يضم المستوى الأول حالياً 174

اثنين فقط في القسم عند البداية.

”

في ظل التطور المتسارع لمهنة الصحافة وظهور أنماط جديدة، خاصة ما يعرف بـ «الإعلام الجديد»، تحتاج المقررات الدراسية إلى المراجعة والتحديث.

“

وجاء التأسيس الرسمي للمدرسة في اجتماع مجلس الأساتذة (السند) رقم 217، المنعقد في أغسطس/آب



تعتمد كلية الصحافة على إرسال بعثات طلابية لدول أجنبية لإلحاقهم فيما بعد بهيئة التدريس (تصوير: دافيد ديغرنر - غيتي).

يقول نائب العميد الدكتور شابن كارا، إنهم بصدد تقديم تصور لمدير الجامعة يتضمن الميزانية المقترحة لتوفير برج الإرسال الهوائي، مشيراً إلى أنه فور الانتهاء من هذه المرحلة وتركيب المعدات التقنية، سيتمكن الطلبة من بدء استخدام الإذاعة الداخلية للجامعة لأغراض التدريب والتعلم.

وأضاف في نفس السياق: "تعاني أيضاً من عدم وجود مكاتب كافية، ونحن نستخدم حالياً المبنى الخاص بالإذاعة كمكاتب للإدارة، وقد وعد مدير الجامعة بإرسال المهندسين لبدء التخطيط لبناء مكاتب

برج الإرسال الهوائي الذي لم يتوفر بعد، كما أن هناك نقصاً في الأدوات والمعدات التقنية؛ مثل أجهزة الحاسوب، ومعدات الإنتاج، بالإضافة إلى عدم توفر خدمة الإنترنت في الحرم الجامعي لأغراض التعلم.

”

يتوجب على مدرسة الصحافة الجديدة تطوير المناهج لتشمل تخصصات الإعلام الرقمي مثل صحافة الموبايل، وصحافة البيانات، والبودكاست وإنتاج المحتوى لمنصات التواصل الاجتماعي وغيرها.

“

تحدي البنية التحتية

▼

يكمن أول التحديات التي تواجه المدرسة في ضعف البنية التحتية؛ إذ تعاني من قلة المكاتب، وقاعات الدراسة، والاستديوهات، والأدوات المستخدمة في العملية التعليمية، وهو تحدٍ تشترك فيه أقسام الجامعة المختلفة. وبحسب رئيس قسم الإعلام بالإنابة بمدرسة الآداب والعلوم الإنسانية، قبريال كير أموي في تصريح لمجلة الصحافة، لم يبدأ استخدام الإذاعة الداخلية الموجودة أو أستوديو البث بسبب عدم انتهاء التجهيزات الفنية، حيث لم يتم تركيب

ولكن في ظل التطور المتسارع في تخصص ومهنة الإعلام وظهور أنماط جديدة، خاصة ما يعرف بـ "الإعلام الجديد"، المرتبط بشبكة الإنترنت، تحتاج المقررات الدراسية إلى المراجعة والتحديث المستمرين لتلائم سوق العمل، خاصة أن طلاب كليات الإعلام يواجهون تحدي عدم انسجام ما يدرسونه في الجامعات مع سوق العمل.

فإلى جانب المقررات القديمة التي تركز على تدريس تأريخ الإعلام، وأساليب التحرير الصحفي والإعلان والتسويق والعلاقات العامة، سيتوجب على المدرسة تطوير المناهج لتشمل التخصصات

لدراسة الماجستير، وبعد انتهاء فترة الدراسة عادوا جميعًا لمزاولة عملهم في المدرسة. وكذلك تم إرسال عدد آخر إلى دول مختلفة حول العالم، من ضمنها أمريكا والصين. أتم بعضهم الدراسة وعادوا، بينما ما زالت المدرسة بانتظار أفواج أخرى فور انتهاء برامجهم الدراسية.

تحدي تحديث وتطوير المناهج

على مستوى المناهج، قامت المدرسة بإعداد المنهج الجديد الذي تمت إجازته بواسطة مجلس الأساتذة، وهو المستخدم حاليًا في عملية التدريس.

إضافية، وأيضًا ما زلنا نبحث في إطار خطتنا المستقبلية طويلة الأمد، عن شراكات مع المانحين لتشييد المبنى الرئيسي للمدرسة.

تحدي هيئة التدريس

تضم المدرسة عددًا قليلًا من الكوادر البشرية من الأساتذة والمحاضرين، حيث لا يتجاوز عددهم 14 محاضرًا. وفي إطار خطة الإدارة لزيادة أعضاء هيئة التدريس، تم إرسال سبعة من مساعدي أعضاء هيئة التدريس إلى جامعة ماكيريري الأوغندية

النوايا التي أعلن عنها المسؤولون في إصلاح مناهج التدريس لا تكفي في غياب الوسائل (تصوير: شترستوك).



الجديدة في الإعلام الرقمي مثل صحافة الموبايل، وصحافة البيانات، والبودكاست وإنتاج المحتوى لمنصات التواصل الاجتماعي وغيرها.

”

يكمن أول التحديات التي تواجه المدرسة في ضعف البنية التحتية؛ إذ تعاني من قلة قاعات الدراسة، والاستديوهات، والأدوات المستخدمة في العملية التعليمية.

“

في هذا السياق، يقول الدكتور شابن كارا إن المدرسة وضعت في الاعتبار التطورات الجديدة في مجال الإعلام والتوجه العام نحو الرقمنة، وحرصت على تطوير المنهج التدريسي بالتعاون مع الشركاء النرويجيين لتتضمن المعارف التكنولوجية، حتى يتسنى للطلاب التعلم والتعرف على أحدث الاتجاهات في مجال الإعلام والاتصال.

ختاماً، يُنتظر أن تلعب مدرسة الصحافة والإعلام الجديدة أدواراً محورية في عمليات التكوين والتدريب الأكاديمي والصحفي، وتخريج كوادر بشرية مؤهلة تأخذ المبادرة في مجال الصحافة، وكذلك في جانب إنتاج المعارف النظرية والبحث العلمي في إطار تطوير قطاع الإعلام والاتصال في جنوب السودان. وهي مهمة تحتاج إلى دعم الدولة والمجتمع حتى تستطيع المدرسة تنفيذ أنشطتها وتحقيق أهدافها ورؤيتها.



لماذا يلزمنا اليوم إعادة النظر في مفهوم «الموضوعية»؟

إسحق بايلي

ترجم هذا المقال بالتعاون مع نيمان ريبورتس

ينظر دائماً إلى قيمة الموضوعية في الصحافة بأنها مفهوم ثابت ويجب التعامل معه بنوع من القدسية رغم أن الكثير من القضايا أثبتت أنه مفهوم ديناميكي يخضع لمعيار المصلحة العامة دون التنازل عن مبادئ المهنة.

86

أجريت تحقيقاً استقصائياً حول دائرة الخدمات الاجتماعية في ولاية كارولينا الجنوبية.

ففي كل هذه الظروف، تعيّن عليّ دومًا أن أتخذ قرارات بشأن ما يلزم إبلاؤه الأولوية في التفكير، وأيّ المصادر يجب السعي وراءها، وأيها يجدر بي تجاهلها. هل كان عليّ مثلاً أن أخبر القراء بأن زيادة بنسبة 10٪ في مبيعات المنازل سنويًا هو أمر إيجابي أو ظاهرة يجدر القلق بشأنها؟ كان عليّ أن أحدد السياق الذي يضمن مساعدة القراء على استنباط معنى من تلك الأرقام، دون تجاهل أن صحفيًا آخر قد يتوصّل إلى نتيجة مختلفة تمامًا بالاستناد إلى البيانات نفسها.

وأنا أحاول الالتزام بالإنصاف والدقة بالقدر المتاح لي ذهنيًا على المستوى العملي.

وهذا تمامًا ما ينطبق عليك في أي شيء أقدمت على كتابته، باعتبار أنه بالضرورة قد رشح عبر ذهنك المتفرد بانطباعاته وتحيزاته.

نحن نعتزف بهذه الحقيقة عبر تخصيص قسم نطلق عليه "مقالات الرأي"، وهو ما لا يسري على القسم الذي تنشر فيه "الأخبار الصرفة"، رغم أن ما أكتبه بهذه المساحة يشبه ما فعلته حين كنت مراسلاً مختصًا بالشؤون العقارية ومحررًا لقسم الأعمال، وهو مشابه أيضًا لعملي في التحقيقات الصحفية، حين

تعدّ تغطية صحيفة نيويورك تايمز للشقاق الداخلي في الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية (ACLU) من الأمثلة الواضحة على عبثية التشبّث بمفهوم "الموضوعية"، ويمكن أن نناقش هذه القصة بالتوازي مع الجدل الدائر حول التعديل الأول للدستور الأمريكي، والنضال المتواصل من أجل المساواة داخل غرف الأخبار في الولايات المتحدة.

تلك القصة لم تكن موضوعية، بل تم تأطيرها وفق وجهة نظر تقليدية، ومع ذلك فليس ذلك انتقادًا لها.

شخصيًا لم أكتب أي شيء يمكن أن يوصف بأنه "موضوعي"، رغم أنني أمضيت مسيرتي المهنية

العرقية حتى غادره عام 2018. جادل باركر بأن الحماية التي يوفرها التعديل الأول "موزعة بشكل غير منصف بين الناس بحسب ما يتمتعون به من سلطة وامتيازات".

نحن نصف ذلك بالصحافة الجيدة، لأنها صحافة جيدة بالفعل، بما فيها من تمثيل لمختلف الآراء ونقل الحقائق بالقدر الأعلى من الدقة. ومع ذلك، فإن المقال في عرضه للآراء الأخرى، كان قد حدّد المعنى المقبول للالتزام بحرية التعبير من وجهة النظر التقليدية، والتي تشمل الدفاع حتى عن الآراء المنفرة الصادرة عن مجموعات الكراهية ولو تسبب بأذى للآخرين، لأن في ذلك حماية لحقوق الجميع بحسب وجهة النظر تلك.

وبعنوان كهذا، فإنه من الساذجة أن ننتظر من القارئ أن يمنح نفس القدر من الاعتبار لأي تعريف آخر سوى ما اختار الكاتب والمحرر تصدير المقال به، وذلك عبر قصة توضّح المنطلق الذي يقوم عليه المقال بأكمله.

وأكرر القول هنا بأن ذلك ليس انتقاصاً من المقال، وإنما ملاحظة ترى أن "الموضوعية" في هذه الحالة، ليست سوى سلسلة من الخيارات التي يتخذها أفراد غير منفصلين عن طبيعتهم البشرية التي تقتضي التأثير بالخلفية والتحيزات والتفضيلات في كل فعل وقول ووجهة نظر.

لصوت غولديرغر، في مقال يلمّح عنوانه إلى أن الاتحاد يعيد النظر في موقفه إزاء التعديل الأول للدستور، جاء فيه: "بعد أن كان حصناً منيعاً لحرية التعبير، الاتحاد يواجه أزمة هويّة". ومن المعلوم أنه يندر أن تجد عناوين تعبر بدقة عن وجهة النظر التي يعرضها المقال، إلا أنها مع ذلك كانت كفيلة بالإيحاء بالموقف الذي يتخذه كاتبها. فعبارة "بعد أن كان حصناً لحرية التعبير"، واضحة ولا تحتل التأويل. فهل يقصد الكاتب أن الاتحاد لم يعد حصناً لحرية التعبير؟ من وجهة نظر تقليدية، الاتحاد ليس كذلك، أو لن يكون كذلك على المدى القريب. فالصورة التي تشكلت عن الاتحاد هو أنه يدافع عن الحق في التعبير للأفراد الذين يتبنون آراء منفرة للغاية، وهو الموقف الذي يمثله غولديرغر في المقال. وبالرغم من سلامة المقاربة، إلا أنها ليست الوحيدة الممكنة في صحتها.



على الصحفي أن يدرك أن مقالات الرأي والمواد الإخبارية الصرفة تأتي نتيجة لخلفية وتحيزات من يكتبها.



لقد اشتملت القصة على آراء تقع على طرفي نقيض، من بينها وجهة النظر التي مثلها دينيس باركر، والذي أشرف على برنامج الاتحاد للعدالة

العنصر الأساس والثابت في منهجي في تدريس الصحافة والعمل الاستقصائي والتحرير والكتابة، سواء مقالات الرأي أو الأخبار الصرفة، هو التفكير النقدي، والذي أعده الركن الركين في الممارسة الصحفية المحترمة. لذلك، فإن كل شيء كتبه على المستوى العملي، يندرج بشكل أو بآخر تحت تصنيف مقالات الرأي. فعلى الرغم من اعتمادي على الحقائق الموضوعية قدر ما وسعني ذلك، فإن الإطار الذي أوظّف فيه تلك الحقائق هو ما يشكّل المعنى والرسالة التي تؤديها.

لنعد إلى مقال نيويورك تايمز، يبدأ المقال بقصة حول مأدبة غداء أقيمت احتفاءً بالمسيرة المهنية لمحامي مرموق في الاتحاد الأمريكي للحقوق المدنية، وهو ديفيد غولديرغر، إلا أن ذلك الاحتفال سرعان ما تحوّل إلى مناسبة للتظلم، في نظر غولديرغر نفسه على الأقل. فهذا الرجل اليهودي الذي دافع عن حق التعبير للنازيين في السبعينات، أساءه موقف زملائه الذين رأوا من السائغ أن يمتنع محامو الاتحاد عن تبرير "خطاب الكراهية". وقال غولديرغر في مقابلة مع المراسل مايكل باول: "تولد لدي شعور بأن فريق الاتحاد كانوا أكثر حرصاً على الاصطاف مع التقدميين، ولو على حساب المبادئ". وأضاف: "إن الليبراليين قد تركوا التعديل الأول وراء ظهورهم".

منحت نيويورك تايمز الصدارة



العنصر الأساس والثابت في منهجي في تدريس الصحافة والعمل الاستقصائي والتحرير والكتابة هو التفكير النقدي.



وحتى صياغة الأخبار الصرفة من صحفيين حرفيين أمر غير مستثنى من هذه الحقيقة. فلننظر إلى هذه الفقرة: ما يزال الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية يتحدى قوانين السرية الحكومية والرقابة دفاعاً عن المبلّغين عن التجاوزات. فالإتحاد يخصص قدرًا كبيراً من الموارد من أجل مراجعة القوانين المفروضة في عدد من الولايات، والتي وضعت من أجل حظر أو تقييد النقاشات المتعلقة بالنظرية العرقية النقدية، ومشروع 1619 الخاص بإرث العبودية، والإجراءات المناهضة للعنصرية. كيف يمكن أن يتسق هذا الكلام مع الادعاء القائل: "بعد أن كان الإتحاد حصناً منيعاً لحرية التعبير"؟

وعلى افتراض أن الكاتب والمحرر قاما بما يلزم على مستوى البحث والمقابلات والتفكير النقدي أثناء إعداد تلك القصة الصحفية، فإن الخيارات التي أقدمها عليها قد تكون هي التمثيل الأكثر دقة لرأيهما عن القضية. فليس مستبعداً أن يكونا قد انطلقا من وجهة نظر تقليدية حتى قبل اتخاذ قرار بالعمل على القصة وطرح الأسئلة المبدئية بشأنها.

كان بإمكان الكاتب ومحرره أن يبدأ مثلاً بقصة أخرى، كتلك الواردة في تغريدة أرسلها مكتب الإتحاد في أوهايو بعد قيام شرطي بإطلاق النار على فتاة تبلغ 16 عاماً، واتهمت شرطة المدينة بقتلها.

أو كان يمكن إدراج القصة إلى جانب قصة غولديرغر، وترك التقدير للقارئ لتحديد أي القصتين تعبر عن موقف الإتحاد من حرية التعبير: دفاعه عن حق النازيين في التعبير عن الرأي، أو عن حق أحد فروع الإتحاد بالتعبير عن الأسى لمقتل فتاة سوداء في سياق نقاش وطني عام حول استهداف الشرطة للسود؟

حادثة إطلاق النار تلك، والتي جرى تسويغها بالنظر إلى أن الفتاة كادت تطعن فتاة أخرى خلال عراك بينهما، تسلط الضوء على ديناميكيات السلطة المجتمعية التي عادة ما تحدد من يحق له من الأمريكيين الاستفادة من أشكال الحماية بموجب التعديل الأول للدستور الأمريكي. فلو كان لدى الإتحاد التزام بالدفاع عن حقوق النازيين للتعبير عن آرائهم المقرزة تجاه مجموعات مهمشة، فهل يكون لديه ذات الالتزام بالدفاع عن حقوق محاميه بنشر تغريدات جريئة حتى لو كانت تتعارض مع وجهة النظر السائدة لدى بعض محامي المؤسسة بخصوص تعريف حرية التعبير؟ كان بالإمكان نسج رابط بين القصتين للتعبير عن هذا التجاذب، بل والحديث ربما عن أنه مقصود، نظراً إلى أن

النضال من أجل المساواة هو أحد أوجه الدفاع عن حرية التعبير. وكان يمكن للمقال في فقرة جوهرية منه أن يقول بوضوح إن الإتحاد مؤسسة ينتسب إليها ناشطون من مشارب مختلفة، وإنها ملتزمة بالتعددية كما هو جلي في مقاربتها الواسعة للدفاع عن حرية التعبير. إلا أن هذه المقاربة كانت ستثير امتعاض التقليديين الذين يرون أن الأولوية لا بد أن تبقى محصورة في وجهة نظرهم، كما كانت دوماً على مدى وجود المؤسسة.



«الموضوعية» ليست سوى سلسلة من الخيارات التي يتخذها أفراد غير منفصلين عن طبيعتهم البشرية.



ولست أقترح هنا أن ذلك ما كان يجب على كاتب المقال القيام به، وإنما أقول إن المقال كان سيظل بنفس المستوى من "الموضوعية" في تلك الحالة. إن العجز عن النظر إلى هذه الخيارات وإمكانية التعامل معها ناجم عن تلك "النقاط العمياء" لدى أي فرد منّا، وهي مسألة عمّت بها البلوى داخل غرف الأخبار، بسبب السيطرة المعيارية للآراء التقليدية، والتي يشعر من يدافع عنها بالتهديد في حال اقتراح أحدهم مخالفتها، وكأنّ في الأمر دعوة إلى خفض المعايير



يطلق الضباط النار على الحشود لتفريق المتظاهرين عقب خرق السياج الفاصل بينهم وبين المحكمة الفيدرالية في بورتلاند، بينما يقوم أحد المراقبين القانونيين في الاتحاد الأميركي للحريات المدنية بتصوير هذا المشهد (تصوير: أليكس ميلان ترايسي - أ ب).

المهنية، بدل أن يعتبر ذلك مؤشراً لضرورة إعادة النظر بها. صحيح أن المعايير التقليدية السائدة، كتلك التي تفضّل الموضوعية كمعيار راسخ في التقليد الصحفي منذ عقود، هي الخيار الأسلم الذي يجب الالتزام به في بعض الحالات، أو لعلها كانت كذلك خلال

فترة لم تعد شروطها قائمة، وهو ما يعني ضرورة الانفتاح على طرق جديدة للتفكير. ولاختبار هذا الافتراض علينا أن نسأل أنفسنا من جديد، ما الذي نعنيه بمفهوم "حرية التعبير"؟ وما التعريف السائد له، ولماذا صار سائداً؟

كثيراً ما تتغيّر المحظورات وتصبح ضرورات، والتقليد ليس مبدأً في ذاته، وهو ما يستلزم ضرورة توخي الدقة عند صياغة القصص الصحفية بالانطلاق من تقاليد يتم التعامل معها على أنها مبادئ معيارية.



معهد الجزيرة للإعلام
ALJAZEERA MEDIA INSTITUTE